AWTAD أوتاد

منظمة أوتاد لمكافحة الفساد

UNCAC Coalition CIVIL SOCIETY

تقرير المجتمع المدني
بشأن تنفيذ
الفصل الثاني (التدابير الوقائية)
والفصل الخامس (استرداد الموجودات) من
إتفاقية الأمم المتحدة
لمكافحة الفساد
في اليمن

إعداد / منظمة أوتاد لمكافحة الفساد

بسم الله الرحمن

شكر وتقدير

تم إعداد هذا التقرير من قبل منظمة أوتاد لمكافحة الفساد (AWTAD)، بدعم فني ومالي جزئي من تحالف إئتلاف إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد UNCAC Coalition، بتمويل قدمته الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي (نوراد) ووزارة الخارجية الدنماركية (دانيدا).
نتقدم بالشكر والتقدير لكل من تعاون لإنجاز هذا التقرير، سواء فريق الباحثين والخبراء والإستشاريين، وللجهات الحكومية والمسؤولين الحكوميين الذين تعاونوا معنا، ولإئتلاف UNCAC الذين قدموا الدعم الفني والمالي لإعداد هذا التقرير.
النتائج الواردة في هذا التقرير هي تلك التي توصل إليها المؤلفون، ولكنها لا تعكس بالضرورة وجهات نظر تحالف **UNCAC**، الذين جعلوا هذا التقرير ممكنًا. لقد تم بذل كل جهد للتحقق من دقة المعلومات الواردة في هذا التقرير.
يُعتقد أن جميع المعلومات صحيحة اعتبارًا من 22 يونيو 2022

مؤلفو هذا التقرير هم:

أولا: الفريق التنفيذي:

1- طاهر الهاتف: رئيس فريق إعداد التقرير، باحث وناشط وخبير في مجال AC– الأمين العام لـ AWTAD
2- المحامي عبد الله القدسي: محامي أمام المحكمة العليا باليمن، ممثل المجتمع المدني في اللجنة الوطنية لتقييم وتطوير تشريعات مكافحة الفساد باليمن، رئيس AWTAD
3- عبد الرحمن الزبيب: ناشط صحفي في AC ومستشار قانوني، عضو AWTAD
4- عبد السلام البخيتي: خبير في مجال إنفاذ القانون بمكافحة الفساد – عضو لجنة كبار الحكماء في AWTAD

ثانيا: فريق المستشارين

1- السيدة نور باعباد: خبيرة في AC، عضو سابق في SNACC، عضو الشرف لـ AWTAD
2- القاضي فهيم الحضرمي: أكاديمي وخبير قانوني بمكافحة الفساد، عضو الشرف لـ AWTAD
3- السيدة ميرفت سلامي: رئيس نقابات العمال في عدن، عضو الشرف لـ AWTAD

منظمة أوتاد لمكافحة الفساد AWTAD
21 عمارة الذريري – شارع الكويت – مديرية التحرير – أمانة العاصمة صنعاء – اليمن
ص. ب. (5315)
تلفون 1486856 967+ - موبايل/ واتساب 775010050 967+
البريد الإلكتروني AWTADorg@gmail.comAWTAD.org@protonmail.com
الموقع الإلكتروني https://www.facebook.com/otadorg/
فيسبوك https://www.facebook.com/profile.php?id=100003739243571
تويتر https://twitter.com/AWTADORG

منظمة أوتاد لمكافحة الفساد (AWTAD) هي منظمة مجتمع مدني وطنية غير حكومية، وذات مركز إستشاري خاص بالمركز الإجتماعي والإقتصادي للأمم المتحدة منذ 1 نوفمبر 2021.
تأسست في 14 نوفمبر 2012، وتهتم بتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة المجتمعية، والكشف عن وقائع الفساد والإبلاغ عنها، والمساهمة في تطوير الأنظمة الرقابية والتشريعات الوطنية والمواثيق الدولية الخاصة بمكافحة الفساد.
ممثل AWTAD المجتمع المدني في المنظومة الوطنية للنزاهة باليمن وفي لجنة تقييم وتطوير التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد
AWTAD عضو في تحالفات ومراكز أبحاث وطنية وإقليمية ودولية

قائمة المسؤولين الحكوميون والمختصون الذين تم إجراء مقابلات معهم

م	الإسم	الجهة	الصفة الوظيفية	تاريخ إجراء المقابلة
1	القاضي مجاهد أحمد عبدالله	**SNACC** – صنعاء	رئيس مجلس **SNACC** - صنعاء	مقابلات متعددة أولها في 2021/10/2
2	الدكتورة مريم الجوفي	**SNACC** – صنعاء	عضو مجلس **SNACC** - صنعاء	
3	وديع محمد السادة	FIU - صنعاء	رئيس FIU صنعاء	9 يناير 2022
4	القاضي/ رشيد عبد الوارث المنيفي	**NAML&CFT** - صنعاء	عضو ومقرر اللجنة الوطنية	14 فبراير 2022
5	السيد يحيى القمري	COCA – صنعاء	نائب رئيس COCA	1 مارس2022
6	الدكتور ياسين الخرساني	HATC- صنعاء	عضو مجلس HATC	16 فبراير 2022
7	عبد الكريم العرشي	HATC- صنعاء	مدير مكتب رئيس الهيئة	2 فبراير 2022
8	علي عبدالملك الشيباني	HATC- صنعاء	رئيس شعبة الإعلام والتوعية	17 فبراير 2022
9	المهندس عبد الرحيم أحمد محمد الرضي	HATC- صنعاء	عضو المكتب الفني	17 فبراير 2022
10	القاضي / أحمد حميد الدين	مكتب محامي عام الأموال العام - صنعاء	مدير عام مكتب المحامي العام	7 ديسمبر 2021
11	أحمد ملاطف الدقري	وزارة الصناعة والتجارة - صنعاء	مدير إدارة الرقابة على الشركات	15 مارس 2022
12	إبراهيم عبد الملك السنباني	وزارة الصناعة والتجارة - صنعاء	مدير عام الشركات	15 مارس 2022
14	عبد الله هائل سيف	وزارة الصناعة والتجارة - صنعاء	مدير عام تنظيم مهنة التدقيق ومراجعة الحسابات	15 مارس 2022
15	د. نعمان أحمد علي فيروز	وزارة العدل	الخبير الوطني لإعداد الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2022-2026	27 مارس 2022
16	محمد القانص	**SNACC** – صنعاء	رئيس نقابة موظفي SNACC ومدير عام إقرارات الذمة المالية	28 مارس 2022
17	المهندس حارث العمري	**SNACC** – صنعاء	عضو مجلس **SNACC**	مقابلات متعددة أخرها في 30 مارس 2022
18	القاضي سعد هادي	**MoJ**	أمين عام مجلس القضاء الأعلى	27 مارس 2022
19	أزل هاشم	**SNACC** – صنعاء	مدير عام الوقاية والمنع	28 مارس 2022

قائمة الإختصارات

AC	مكافحة الفساد	**MoJ**	وزارة العدل
AML	مكافحة غسل الاموال	**MOPWH**	وزارة الأشغال
AWTAD	منظمة أوتاد لمكافحة الفساد	**NAML&CFT**	اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
CDD	العناية الواجبة تجاه العميل	**NCB**	مصادرة الأصول غير المستندة على أدانة جنائية
CFT	مكافحة تمويل الإرهاب	**NFBP**	الأعمال والمهن غير المالية
COCA	الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة	**NGO**	منظمة غير حكومية
COSP	مؤتمر الدول الأطراف بإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد	**NRA**	برنامج الإصلاح الحكومي
CSO	منظمة المجتمع المدني	**OECD**	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
CTR	تقرير المعاملات النقدية	**IRM**	آلية مراجعة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
EITI	مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية	**PEP**	شخص مكشوف سياسيا
FATF	مجموعة العمل المالي	**PMIS**	نظام معلومات المشتريات الحكومية
FIU	وحدة جمع المعلومات المالية	**SBD**	ووثائق العطاءات المعيارية
HATC	الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية	**SNACC**	الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد
HTB	اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات	**StAR**	مبادرة استرداد الأصول المنهوبة
IRM	آلية مراجعة التنفيذ	**STR**	تقرير المعاملات المشبوهة
JIB	هيئة التفتيش القضائي	**UNCAC**	إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
MENAFATF	مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	**UNODC**	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
MLA	المساعدة القانونية المتبادلة	**YSMO**	الهيئة العامة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة

الفهرست

قائمة المسئولون الحكوميون والمختصون الذين تم إجراء مقابلات معهم 2
قائمة الإختصارات 3
أولا: المقدمة 5
النطاق 5
الهيكل 5
المنهجية..... 5
ثانيا: الملخص التنفيذي 7
ثالثا: تقييم عملية المراجعة لليمن 18
رابعا: تقُّييم تنفُّذ الفصلين الثانَّي والخامس 21
الفصل الثاني: التدابير الوقائية 21
المادة 5 - السياسات والممارسات الوقائية لمكافحة الفساد 21
مادة 7.1 - التوظيف في القطاع العام 30
مادة 7.3- التمويل السياسي 33
المواد: 7.2، 7.4، 8.1 ،8.2، 8.5، 8.6، 12.2 - مدونات قواعد السلوك وتضارب المصالح وإعلان الأصول والمصالح 35
المادة 8.4، 13.2 - آليات الإبلاغ وحماية المبلغين عن المخالفات 37
المادة 9.1 - المشتريات العامة 39
المادة 9.2، 9.3 - إدارة المالية العامة 43
المادة 10- الوصول إلى المعلومات، والمادة 13.1 - مشاركة المجتمع 48
المادة 11 - خدمات القضاء والادعاء 51
المادة 12.1، 12.2 (ج) و (و)، 12.4 - شفافية ونزاهة القطاع الخاص 54
المادة 14 - تدابير منع غسل الأموال 58
الفصل الخامس (إسترداد الموجودات)..... 59
المواد 52 و58 والمادة 12 من الفصل الثاني - مكافحة غسل لأموال 59
المادتان 53 و56 - تدابير الاسترداد المباشر للممتلكات 68
المادة 54.1 (ب) و (ج) - أدوات المصادرة 71
المواد 51، 54.1 (أ) و (ب)، 54.2، 55.1، 55.2، 55.6، 56، 59 - التعاون الدولي لغرض المصادرة 72
المادة 57.3 ،57.4، 57.5 - إعادة الممتلكات المصادرة والتصرف فيها 74
خامسا: الإحصاءات..... 76
سادسا: التطورات الأخيرة 81
سابعا: التوصيات 82
ثامنا: المراجع 84

أولا: مقدمة

اليمن من أوائل الدول التي وقعت على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (**UNCAC**) في 11 ديسمبر 2003 وصادق عليها البرلمان اليمني بالقانون رقم (47) بتاريخ 7 نوفمبر 2005
يستعرض هذا التقرير تنفيذ اليمن لمواد الفصل الثاني (التدابير الوقائية) والفصل الخامس (استرداد الأصول) من UNCAC. ويهدف التقرير إلى أن يكون بمثابة مساهمة في عملية مراجعة تنفيذ UNCAC الجارية حاليًا والتي تغطي هذه الفصول. تم اختيار اليمن من قبل فريق استعراض تنفيذ UNCAC في 14 مايو 2019 عن طريق سحب القرعة للمراجعة في العام الرابع من الدورة الثانية وإختيار كل من دولتي كيريباتي وسريلانكا كمراجعين[1] ، كما تم اختيار اليمن لتكون مراجعا على رواندا وإندونيسيا.

النطاق.

المواد والمواضيع المتعلقة بـــ UNCAC التي تحظى باهتمام خاص في هذا التقرير هي تلك التي تغطي سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية (المادة 5)، وهيئات مكافحة الفساد الوقائية (المادة 6)، والتوظيف في القطاع العام (المادة 7.1)، ومدونات قواعد السلوك، وتضارب المصالح. إعلان المصالح والأصول (المواد 7 و8 و12)، وآليات الإبلاغ وحماية المبلغين عن المخالفات (المادتان 8.4 و13.2)، والتمويل السياسي (المادة 7.3)، والمشتريات العامة (المادة 9.1)، وإدارة الأموال العامة (المادة 9)، دائرة القضاء والنيابة العامة (المادة 11)، وشفافية ونزاهة القطاع الخاص (المادة 12)، والوصول إلى المعلومات ومشاركة المجتمع (المادتان 10 و13.1)، وتدابير منع غسل الأموال (المادة 14) (حسب الاقتضاء).
بموجب الفصل الخامس، فإن مواد وموضوعات UNCACالتي تحظى باهتمام خاص في هذا التقرير هي تلك التي تغطي مكافحة غسل الأموال (المادتان 52 و58)، وتدابير الاسترداد المباشر للممتلكات (المادتان 53 و56)، وأدوات المصادرة (المادة 54)، والتعاون الدولي لأغراض المصادرة (المواد 51 و54 و55 و56 و59) وإعادة الممتلكات المصادرة والتصرف فيها (المادة 57) (مع التكيف حسب الاقتضاء).

هيكل التقرير.

يبدأ التقرير بملخص تنفيذي، بما في ذلك النتائج الموجزة والاستنتاجات والتوصيات حول عملية المراجعة، وتوافر المعلومات، وكذلك تنفيذ وإنفاذ مواد الفصلين الثاني والخامس من UNCAC. يغطي الجزء التالي نتائج عملية المراجعة في اليمن بمزيد من التفصيل. وبعد ذلك، يتم استعراض تنفيذ UNCACوتقديم أمثلة على الممارسات الجيدة وأوجه القصور. بعد ذلك، تتم مناقشة التطورات الأخيرة، وأخيرًا يتم تقديم توصيات للإجراءات ذات الأولوية لتحسين تنفيذ UNCAC

المنهجية.

تم إعداد التقرير باستخدام مبادئ توجيهية ونموذج تقرير صممه تحالف UNCAC ومنظمة الشفافية الدولية لتستخدمه منظمات المجتمع المدني مع قيام AWTADبترجمتها إلى اللغة العربية. وقد عكست هذه الأدوات القائمة المرجعية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) ولكنها قامت بتبسيطها، ودعت إلى إجراء تقييمات قصيرة نسبيًا مقارنة بقائمة التقييم الذاتي الرسمية التفصيلية المفصلة.

مع مراعاة إرتفاع معدل المخاطر نتيجة الأوضاع الأمنية والسياسية التي تعيشها اليمن بسبب الحرب والصراع الحالي منذ نهاية العام 2014، فقد حرص فريق الباحثون عند إعداد هذا التقرير التمسك بمجموعة من المبادئ الهامة كالحيادية التامة والإستقلالية والمهنية البحثية.

تم صياغة التقرير ليكون شاملا قدر الإمكان لامتثال اليمن بـ UNCAC منذ توقيع اليمن على UNCAC، مع الأخذ بالإعتبار الإنقسام السياسي والإداري الناتج عن تعدد السلطات الحاكمة باليمن منذ العام 2015 وحتى الأن، وأن يشمل معلومات عن امتثال سلطتي صنعاء وعدن لـ UNCAC

تضمن نموذج التقرير مجموعة من الأسئلة حول عملية المراجعة، وفي القسم الخاص بالتنفيذ، طلب الحصول على أمثلة للممارسات الجيدة والمجالات التي تحتاج إلى تحسين في مواد الفصل الثاني من UNCACبشأن الوقاية والفصل الخامس بشأن استرداد الأصول.
قام فريق التقرير بإجراء إستطلاعين للرأي العام حول إمتثال اليمن للفصلين الثاني والخامس من UNACA، تم استهداف عينة محدودة من فئتين، وذلك لإستطلاع أرائهم وهما فئتي الخبراء والناشطون في مجال مكافحة الفساد، وغالبية الذين تم استطلاع أراءهم كانوا من الخبراء الذين يمثلون الجهات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، والذين شاركوا في ورش العمل الخاصة بإعداد الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٢/ ٢٠٢٦ خلال الفترة من أغسطس إلى نوفمبر ٢٠٢١[2].
تم فقط مشاركة البيانات الإحصائية (الواردة في نهاية هذا التقرير) مع كل من FIU وNAML&CFT في صنعاء وعدن، وذلك للتحقق من صحتها، وتلقينا تعليق من من صنعاء، أما FIU في عدن فقد كان ردهم " حسب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1 لسنة 2020 بشأن إعادة

[1] Office on Drugs and Crime, Tenth session of the Implementation Review Group (Vienna, 27-29 May 2019), https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/WorkingGroups/ImplementationReviewGroup/27-29May2019/V1905970a.pdf.

[2] UNCAC (نوفمبر 2021،) اختتام ورشة العمل الثالثة المتعلقة بإعداد الإستراتيجية الوطنية العليا لمكافحة الفساد، صنعاء ، https://snacc.gov.ye/%D8%A7%D8%AE%D8%AA%D8%AA%D8%A7%D9%85-%D9%88%D8%B1%D8%B4%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A9-/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%82%D8%A9-%D8%A8%D8%A5.

تشكيل وحدة جمع المعلومات المالية وتسمية اعضائها للبدء في ممارسة مهامها من العاصمة المؤقتة عدن ولذا فان الاحصائيات التي لدينا هي ما بعد التاريخ المطلوب (أي بعد العام 2020).[3]". أما المسودة الكاملة للتقرير فقد قرر الفريق عدم مشاركتها مع الجهات الرسمية المختصة في اليمن، حفاظا على الحيادية والمهنية، نظرا للإنشقاق السياسي والإداري الحالي في اليمن نتيجة الحرب.
عند إعداد هذا التقرير، أخذ المؤلفون في الحسبان الاستعراض الأخير لليمن الذي أجراه فريق حكومي في عدن في العام 2019، لكنه لم تستكمل مراجعته، واستعراض آخر يتم التحضير له في صنعاء.

[3] رسالة بالبريد الإلكتروني مرسلة من إيميل kamal@fiu-ye.com إلى إيميل AWTADorg@gmail.com بتاريخ ٢٣ يونية ٢٠٢٢

ثانيا: الملخص التنفيذي

يعتقد الكثير من الخبراء والمسئولون في اليمن أن السلطات اليمنية لم تكن نواياها جادة بما فيه الكفاية عند المصادقة على UNCACوإصدار قوانين مكافحة الفساد(AC) ومكافحة غسل الأموال (AML) وتأسيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد(SNACC) والهيئة العليا للرقابة على المناقصات(HATC) ووحدة جمع المعلومات المالية (FIU)، وإن كل ما قامت به هو نتيجة للضغوطات الدولية والإقليمية بهدف الحصول على أكبر قدر من المنح والمساعدات [4]، وتلافي الوقوع في دائرة العقوبات الدولية والأجنبية نتيجة التفشي الكبير والمتزايد للفساد والإرهاب في اليمن ، وبالتالي فإن القوانين التي صدرت والهيئات التي تم تأسيسها كانت صورية لا غير، وتم تصميمها بحيث لا تحقق أي نتائج فعلية لمكافحة الفساد وغسل الأموال باليمن من جهة[5]، ولاستخدامها كأدوات للإبتزاز السياسي ضد الخصوم والمعارضين للسلطة من جهة أخرى [6]، ولم تدرك السلطات اليمنية ضرورة الجدية في ACوالحد من إنتشاره إلا في وقت متأخر، وبعد أن أصبحت المهمة صعبة للغاية.

رغم أن اليمن كان لديها نصوص قانونية متفرقة وبعض التشريعات واللوائح والمؤسسات الحكومية المعنية بـــACوAMLوإسترداد الأصول من قبل الإنضمام لـــ UNCAC ، إلا أن مستوها كان ضعيفا للغاية ولا يتناسب مع إنتشار جرائم الفساد وغسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى المحلي والدولي ، فكان تقييم اليمن ضعيف للغاية في التقييم المشترك لنظام AML وتمويل الإرهاب للجمهورية اليمنية للعام 2008 ، حيث تم تصنيف اليمن غير ملتزمة بعدد 25 توصية و ملتزمة جزئيا بعدد 18 توصية وتوصيتان غير مطبقة ، وملتزمة إلى حد كبير بأربع توصيات فقط من إجمالي49 من التوصيات الصادرة عن FATF في مجال AML وتمويل الإرهاب اعتماداً على منهجية التقييم الصادرة عن المجموعة في عام 2004[7]

لكن اليمن إستطاعت أن تحرز تقدما ملموسا في الفترة من 2009 وحتى 2014، ففي 2014 قررت FATFأن اليمن قد تناولت بشكل جوهري خطة عملها على المستوى الفني ووافقت على أن يكون التحديث الخاص باليمن كل سنتين بدلا من كل ستة أشهر.

إلا أنه بســبب الحرب والصـــراع باليمن منذ نهاية العام 2014 وحتى الأن لم تتمكن FATFمن إجراء زيارة ميدانية إلى اليمن، وبالتالي تم تصنيفها بالقائمة الرمادية ضمن الولايات القضائية تحت المراقبة المتزايدة والتي بها أوجه قصور استراتيجية[8]

كما تم أدراج اليمن ضمن تدابير الجزاءات الدولية من مجلس الأمن بناء على المادة (41)، شملت تلك الجزاءات: تجميد أموال وأصول[9] ، فيما قام الإتحاد الأوربي في 23 سبتمبر 2016 بتصنيف اليمن ضمن البلدان الثالثة عالية المخاطر، والتي تعاني من أوجه قصور استراتيجية في نظامها المتعلق بـــــ AML ومكافحة تمويل الإرهاب، استنادا إلى التوجيه (الاتحاد الأوروبي) 849/2015، المادة 9، البلدان الثالثة الشديدة الخطورة[10] بهدف حماية سلامة النظام المالي للاتحاد الأوروبي[11]

ووفقا لتقرير فريق الخبراء المعني باليمن المقدم إلى مجلس الأمن الدولي في يناير 2020 فقد وجهت إتهامات للحكومة بغسل الأموال[12] هناك علاقة وطيدة بين الفساد والصراع، فمثلما أسهم الصراع الحالي باليمن في زيادة إنتشار الفساد، فلا يمكن تجاهل الدور الذي لعبه الفساد طوال العقود الثلاثة الماضية – في إشعال الصراع والأزمات[13]

---

[4] مقابلة شخصية مع الدكتور ياسين الخرساني - عضو فريق إعداد قانون ACباليمن ورئيس فريق إعداد قانون الذمة المالية– وكيل وزارة الشئون القانونية سابقا، صنعاء – مقر HATC– 16 فبراير 2022

[5] وفقا لإستبيان إستطلاع أراء الخبراء في AC باليمن الذي قامت به منظمة أوتاد لمكافحة الفساد لأغراض إعداد هذا التقرير فإن 8.5% فقط من الفئة المستهدفة صوتوا بأن منظومة ACباليمن حققت نتائج إيجابية وجوهرية لمكافحة الفساد باليمن.

[6] في مقابلة شخصية مع نائب رئيس COCAبصنعاء السيد يحيى القمري أكد بأن التقارير الدورية التي كان يرفعها COCAإلى رئيس الجمهورية الأسبق " على صالح " كان يستغلها للإبتزاز السياسي ولم يكن يتم إحالتها جميعها للنيابة والقضاء

[7] MENA FATF (إبريل 2008) ، " الملخص التنفيذي لتقرير التقييم المشترك حول AML وتمويل الإرهاب للجمهورية اليمنية"، المنامة، البحرين، https://www.menafatf.org/sites/default/files/documents/MEArabicyemen.pdf .

[8] FATF (October 2021), Jurisdictions under Increased Monitoring: Yemen, https://www.fatf-gafi.org/publications/high-risk-and-other-monitored-jurisdictions/documents/increased-monitoring- october-2021.html.

[9] مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2140 (2014) بشأن اليمن، https://www.un.org/securitycouncil/ar/sanctions/2140.

[10] European Commission (September 2016), EU policy on high-risk third countries, https://ec.europa.eu/info/business-economy-euro/banking-and-finance/financial-supervision-and-risk-management/anti-money-laundering-and-countering-financing-terrorism/eu-policy-high-risk-third-countries_en.

[11] European Union (December 2014), Council Regulation (EU) No 1352/2014 of 18 December 2014 concerning restrictive measures in view of the situation in Yemen, https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/;ELX_SESSIONID=nkQVJVbVplyZjKFvq6yJmr6VKrGbQhWRMchpfMG0r7JylsvFx1Gv!-41921317?uri=OJ:JOL_2014_365_R_0007.

[12] مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (يناير 2020)، التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن المنشأ عملاً بالفقرة 6 من القرار 2456 (2019)، نيويورك، https://www.undocs.org/ar/s/2020/326.

[13] الهاتف، طاهر (يناير 2018) ."دور **الفساد متعدد الجنسيات في إشعال التوتر والتصدع بالمنطقة العربية** –**اليمن نموذجا "**، مؤتمر صنع القرار في التنمية - مقاربات وأصوات، المعهد العربي للبحوث والسياسات "نواة"، مدينة الحمامات – تونس https://www.nawatinstitute.org/7748.html.

شهدت الفترة من 2014 إلى 2017 أكبر قدر من الخمول في جهود مكافحة الفساد في اليمن. بالإضافة إلى صدور أحكام قضائية ضد شرعية مجلس SNACC، والتي سيتم عرضها لاحقا، في عام 2016، لم تحيل الهيئة أي قضايا فساد إلى نيابة الأموال العامة، وبلغ عدد القضايا المتراكمة 1358 قضية. وطلبت نيابة الأموال العامة من SNACC أن ترسل إليها تلك القضايا، كما أصدرت أمرا بالاستيلاء على الختم الحكومي الرسمي لـ SNACC[14]، وذلك بناء على البلاغ المقدم إلى النائب العام من أحد أعضاء SNACC[15]- الذي عينته سلطات صنعاء.

منذ العام 2006 قامت اليمن بخطوات عديدة لتوسيع وتطوير منظومة AC باليمن من خلال إصدار مجموعة من القوانين واللوائح والأنظمة وتأسيس هيئات رقابية وتشجيع المجتمع للمشاركة في مكافحة الفساد

إلا أنه وبالرغم من كل ذلك تعتبر اليمن من أكثر دول العالم في تفشي الفساد - الذي ازداد إنتشاره أكثر في السنوات السبع الأخيرة - وتصنف ضمن الدول العشر الأكثر فسادا في العالم بمؤشر مدركات الفساد العالمي[16]، وبصورة متكررة[17].ووفقا لتنبؤ مخاطر الفساد فإن مؤشر الشفافية في اليمن يعادل 20/4.5 وفي الترتيب 125 من 129 دولة شملها المؤشر[18]، حيث كان مؤشر اليمن للشفافية بحكم القانون 6/3 ، بينما الشفافية في الواقع كانت ضعيفة للغاية وبمؤشر 14/1.5 ، بينما فهرس النزاهة العامة فكانت نتيجة اليمن 10/2.43 ، في المرتبة 113 من 114 دولة ، أما توقعات الفساد في اليمن: " قبل الحرب الأهلية، بدأ اليمن في التقدم بشكل كبير في العبء الإداري واستقلال القضاء والمواطنين الإلكترونيين، على الرغم من أنهم جميعا في مستويات منخفضة للغاية. مستوى شفافيتها كئيب من جميع النواحي"[19].

التفشي الكبير للفساد باليمن كان أحد الأسباب الرئيسية للمتغيرات السياسية والأمنية والجماهيرية الكبيرة التي حدثت في اليمن خلال السنوات العشر الأخيرة. أهمها الثورة الشبابية السلمية في ربيع 2011 والتي أدت إلى إستبعاد نظام الحكم السابق من إنفراده بالسلطة، ثم أحداث خريف 2014 والتدخل العسكري الإقليمي في اليمن في ربيع 2015، وأحداث ديسمبر 2017 (القتال بين الحوثيين وحليفهم - رئيس حزب المؤتمر ورئيس الجمهورية سابقا "علي عبدالله صالح" - والذي أدى إلى مقتله).

تسببت هذه الأوضاع في حدوث إنقسام سياسي وإداري داخل اليمن وذلك بوجود سلطتين حاكمتين رئيسيتين، أحدهما في صنعاء: وهي تتبع جماعة أنصار الله الحوثيين وحلفائهم، لكنها غير معترف بها دوليا، والسلطة الشرعية المعترف بها دوليا ومقرها في عدن، إضافة لحركات إنفصالية في بعض المناطق الجنوبية.
ولدى كل سلطة منظومة حكومية ورقابية وبرلمانية وقضائية وعسكرية خاصة بها ، وبالتالي يوجد حاليا في اليمن هيئتين وطنيتين لمكافحة الفساد ، أحدهما في صنعاء، والأخرى في عدن تم إفتتاحها في العام 2018 ، وكل واحدة منهما لا تعترف بالأخرى وترفض التعامل أو التنسيق معها ، وكذلك الحال بالنسبة لكافة الهيئات الرقابية والجهات الحكومية والقضائية ، حيث قامت سلطات عدن منذ العام 2015 بإعادة تأسيس حكومة جديدة ومؤسسات وهيئات رسمية، واستقطاب أكبر عدد ممكن من أعضاء البرلمان والقيادات الإدارية والرقابية والعسكرية إلى سلطاتها في عدن، بعد إستيلاء جماعة أنصار الله (الحوثيين) على العاصمة صنعاء.

إن الوضع في اليمن من الناحية الإدارية والسياسية أشبه بدولتين داخل دولة واحدة. هذا الإنقسام أدى إلى تراجع كبير في امتثال اليمن لـ UNCAC وفي قدرات الهيئات الرقابية وسلطات إنفاذ القانون (بصورة متفاوتة ما بين سلطات صنعاء وسلطات عدن) على التصدي للفساد، وهو ما سعى فريق إعداد التقرير إلى الأخذ به في الإعتبار في تصميم وصياغة هذا التقرير، بعد أن لاحظنا تجاهل التقارير والمؤشرات الدولية ذات العلاقة بـ AC لهذا الوضع في اليمن، بما في ذلك مؤشرات القياس العالمية كمؤشر مدركات الفساد.

إستطاعت السلطات في صنعاء إلى درجة كبيرة فرض سيطرتها وإدارتها على المؤسسات الحكومية والهيئات الرقابية والقضائية في مناطق سيطرتها ، بينما تواجه سلطات عدن صعوبة في تحقيق ذلك نتيجة الصراعات والخلافات الداخلية مع حلفائها ومؤيديها، وهو ما أنعكس سلبا على استقرار الأوضاع الأمنية والإدارية والخدمية في مناطق سيطرتها، واضطر غالبية المسؤولين الحكوميين والقيادات السياسية إلى مغادرة عدن أكثر من مرة والإنتقال لمدن أخرى مثل مأرب وسيئون والمكلا ، أو اللجوء للإقامة في دول أخرى كالسعودية ومصر وتركيا، وكانت هذه أحد الصعوبات الرئيسية التي واجهها فريق إعداد هذا التقرير خلال محاولاتنا التواصل مع المسئولين الحكوميين في سلطات عدن .

هذا الوضع السيئ الذي تعيشه السلطات في اليمن (وخاصة حكومة عدن) جعلها عاجزة عن إتخاذ أي تدابير وقائية للحد من إنتشار الفساد في برامج وخطط التصدي لجائحة كوفيد-19[20].

---

[14] نيابة الأموال العامة الإبتدائية الثانية المختصة بقضايا الفساد، مذكرة رسمية صادرة برقم (174) إلى رئيس SNACC بتاريخ 12 أكتوبر 2016، https://drive.google.com/file/d/1SnnNKtVjpXFeHUN1nAe0Ud_SkidX8irT/view.

[15] SNACC(مايو 2016) ، خطاب من عضو الهيئة / سليم السيّاني إلى النائب العام بصنعاء بشأن التأخير المتعمد لقضايا الفساد في SNACC ، https://drive.google.com/file/d/1cGxa-e0L-M_YsyKbQtXCfbxjp9pcV5dt/view.

[16] CorruptionRisk.org (2022), Corruption Risk Forecast: Yemen, https://www.transparency.org/en/cpi/2021/index/yem, accessed on June 8, 2022.

[17] للمزيد: الهاتف، طاهر (فبراير 2016)، " تقييم تصنيف اليمن بتقارير مؤشرات مدركات الفساد الصادرة عن منظمة الشفافية العالمية"، برنامج الشراكة المجتمعية في مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية، الفعالية السادسة، مركز منارات للدراسات، صنعاء، https://drive.google.com/file/d/11xQ8a8vdzSrfbrjAzDBvuRqPFGepPbxx/view?usp=sharing.

[18] CorruptionRisk.org (2022), Corruption Risk Forecast: Yemen.

[19] المرجع نفسه.

[20] للمزيد: الهاتف، طاهر(مارس 2021)، **" الحد من الفساد في برامج التصدي لجائحة كورونا باليمن"** ، ندوة أون لاين بعنوان: "جائحة كورونا: أية انعكاسات سوسيواقتصادية- نموذج دولتا ليمن والمغرب"،المعهد العربي للبحوث والسياسات "نواة"، الرباط، المغرب،

إعداد تقرير AWTAD الموازي:

منذ بداية سبتمبر 2021 قامت AWTAD بالبدء بمشروع " تقرير أوتاد الموازي لتقييم إمتثال اليمن لـــ UNCAC – المرحلة الثانية : الفصـــلين الثاني والخامس " وشـــكلت فريقا من الباحثين والخبراء من أعضـــاء AWTADلإعداد هذا التقرير من خلال أربعة مراحل للوصـول للمسـودة الأولية في نهاية مارس 2021 ، والتي تم مراجعتها من قبل كلا من السـيدة دانيلا نيومان والسـيدة ايرينا تونتشـيفا في فريق إئتلاف UNCAC ، قبل أن يتم إعادة صـياغة التقرير بناء على ملاحظات وتوصـيات المراجعة ، وإنتاج النسـخة النهائية للتقرير والقابلة للنشر في موقع إئتلاف UNCAC على شبكة الإنترنت ، بموجب الإتفاقية الموقعة بين AWTAD وائتلاف UNCAC.

مصادر المعلومات

بذل فريق إعداد التقرير جهودًا للحصول على المعلومات من خلال 11 مصدر وهي:

1- القوانين والتشريعات الوطنية
2- المقابلات الشخصية مع المسئولين والمختصين والخبراء في الجهات المختصة المستهدفة.
3- المقابلات الصحفية والتلفزيونية مع المسئولين والمختصين الحكوميين بالجهات المستهدفة
4- التقارير الرسمية وتقارير المنظمات المحلية والأجنبية
5- الدراسات والأبحاث والكتب ذات العلاقة
6- إرشيف AWTAD
7- الإتفاقيات والمواثيق الدولية ذات العلاقة، المصادق عليها من الجمهورية اليمنية
8- اللوائح والأنظمة الداخلية للأجهزة والمؤسسات الرسمية ذات العلاقة
9- الصكوك القانونية والأحكام القضائية
10- الوثائق والمواد الإعلامية المنشورة والموثوقة
11- الإستبيانات لقياس الرأي العام.

التنفيذ في القانون وفي الممارسة العملية

عمل فريق إعداد التقرير على تقييم امتثال اليمن للفصـلين الثاني والخامس بصـورة تفصـيلية، من خلال الدمج بين التصـنيف الوارد في الدليل المرجعي مع المحاور الفرعية الأولية لخطة العمل والتي تتماشـى مع الفقرات الفرعية لمواد UNCAC، ثم تحويل نتائج التقييم إلى نقاط رقمية، وذلك للوصول إلى نتائج كمية توضح متوسط القيم لنسب تقييم الإمتثال من الناحيتين التشريعية وإنفاذ وتنفيذ القانون.

المادة 5- السياسات والممارسات الوقائية لمكافحة الفساد:

في محور السياسات والممارسات الوقائية لمكافحة الفساد إستطاعت اليمن أن توائم تشريعاتها مع UNCAC بنسبة 73% بينما حققت نسبة إنفاذ وتنفيذ للقانون بنسـبة 60% وذلك من خلال إصـدارها قوانين جديدة إلى جانب قوانينها السـابقة وإتخاذ تدابير وممارسـات للوقاية من الفسـاد والإنضـمام لاتفاقيات ومبادرات وشـراكات إقليمية ودولية وإشـراك المجتمع المدني في تطوير التشـريعات ووضـع الإسـتراتيجيات - وإن لم يكن بالمستوى المطلوب -. لا يزال هناك العديد من جوانب القصور في التشريعات اليمنية، وتعمل اليمن حاليا على تقييمها وتطويرها. وأطلقت اليمن استراتيجيتين وطنيتين لمكافحة الفساد، إلا أن مستوى تنفيذ الإستراتيجية الأولى كان ضعيفا للغاية.

المادة 6- هيئة أو هيئات مكافحة الفساد الوقائية:

من الناحية التشريعية فقد إستطاعت اليمن تحقيق امتثال بنسبة 78% ، إلا أن قدرتها على تنفيذ وإنفاذ القانون لم تتجاوز نسبة 44% ، حيث يوجد في اليمن هيئات وأجهزة متخصـصـــة بمجال الرقابة ومكافحة الفســاد وهي الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفســاد والجهاز المركزي للرقابة والمحاسـبة والهيئة العليا للرقابة على المناقصـات والمزايدات الحكومية ونيابات ومحاكم الأموال العامة ومكافحة الفساد ، إضـافة إلى قطاعات ثانوية في بعض الجهات الحكومية الأخرى ، ووفقا للقوانين اليمنية فقد منحت تلك الهيئات والأجهزة الإســتقلالية المالية والإدارية ، ووفرت السلطات اليمنية المقرات والتجهيزات والكوادر الوظيفية والتمويل والدعم المالي.
إلا أن إستقلالية هيئات وأجهزة الرقابة ومكافحة الفساد ليست كافية وبها العديد من العيوب القانونية، وتواجه إشكاليات كبيرة في التنفيذ والإنفاذ. ونتيجة الحرب الحالية في اليمن والأوضـاع الإقتصـادية والأمنية الصـعبة منذ العام 2015 فقد إنقسـمت جميع الجهات الحكومية ما بين سـلطتي صـنعاء وعدن (بما فيها هيئات وأجهزة الرقابة ومكافحة الفسـاد والقضـاء)، وأثر ذلك سـلباً بدرجة كبيرة ومتفاوتة على إمكانياتها وقدراتها في ممارسـة مهامها في مكافحة الفساد وفي الإمتثال بتنفيذ UNCAC وبدرجة كبيرة على وضـعها القانوني، حيث تواجه SNACC وHATC في عدن وضعا قانونيا حرجا للغاية، بينما لا يعترف المجتمع الدولي بالأجهزة والهيئات التابعة لسلطات صنعاء.

المادة 7-1 - التوظيف في القطاع العام:

لا تزال التشـريعات اليمنية الخاصـة بالوظيفة العامة والسـلوك الوظيفي قديمة ولم يتم تحديثها بعد إنضـمام اليمن لـــ UNCAC، ولا يتجاوز مسـتوى موائمتها للإتفاقية 56%. ورغم أن اليمن حاولت تحديث وتطوير أنظمة الخدمة العامة من خلال برامج الإصـــلاح الحكومي واسـتراتيجيات المرتبات والأجور، إلا أن قدرتها على الإنفاذ والتنفيذ لم تتجاوز 33%، فمسـتويات الأجور والمرتبات الحكومية متدنية للغاية

https://www.nawatinstitute.org/7612.html?fbclid=IwAR1m4uFLAekBVyaaoSdlvjoPbfRZn63UZl1IqU8yHOED1rudTOZajZKUZv0https://www.nawatinstitute.org/7612.html.

وخاصة في السنوات الأخيرة، وعدم قدرة السلطات اليمنية في الحد من تفشي الفساد بالوظائف العامة، وضعف كبير في التقييم والتدريب والتأهيل للموظفين العموميين، وقصور كبير في تطبيق معايير الكفاءة والعدالة في التوظيف والترقيات.

المادة 7-3- الترشح للانتخابات والتمويل السياسي:

تتجاهل التشريعات اليمنية كل ما يتعلق بشفافية التمويل السياسي والرقابة والمساءلة على الموارد والنفقات للمرشحين بالإنتخابات أو الأحزاب السياسية (سواء الرقابة العامة أو الرقابة الشعبية) ولم يتم تعديل التشريعات اليمنية لتمتثل مع ما ورد في UNCAC وبالتالي فإن إمتثالها التشريعي لهذا المحور كان 0% ، أما من ناحية التنفيذ والإنفاذ فكان ضعيفا للغاية ولا يتجاوز 33% حيث لا تزال أنظمة الإنتخابات في اليمن تقليدية، وفشلت السلطات اليمنية في إستكمال تنفيذ مشروع السجل الإنتخابي الإلكتروني، بينما مشاركة المجتمع المدني في الرقابة على الإنتخابات محدودة للغاية، ولا يمكنه الوصول لأي معلومات عن التمويل السياسي.

المواد 7.2 و7.4 و8.1 و8.2 و8.5 و8.6 و12.2- مدونات قواعد السلوك وتضارب المصالح وإعلان الأصول والمصالح:

أصدرت اليمن قوانين وقرارات حكومية بشأن التدوير الوظيفي و نظام التعيين في الوظيفة العامة ومبادئ الحكم الرشيد في الخدمة العامة و الإقرار بالذمة المالية إضافة إلى نصوص متفرقة في بعض القوانين منها قانون مكافحة الفساد، إلا أن أكبر عائق قانوني في اليمن هو قانون مثير للجدل بشأن إجراءات إتهام و محاكمة شاغلي وظائف السلطة التنفيذية العليا[21]، ولا توجد في التشريعات اليمنية أي معايير خاصة للتوظيف والتعيين في الوظائف العمومية الأكثر عرضة للفساد، إضافة للكثير من العيوب القانونية، وبالتالي لم تتجاوز نسبة الإمتثال التشريعي في هذا المحور 50%، أما في جانب التنفيذ والإنفاذ للقوانين وتطبيقها فهو ضعيف للغاية وبنسبة 33% فقط ، حتى أن بعض القوانين لم يتم تطبيقها مطلقا.

المواد 8.4، 13.2 - آليات الإبلاغ وحماية المبلغين عن المخالفات:

الإبلاغ عن وقائع الفساد إلزامي وفق للقانون اليمني، إلا أنه لا يوجد نص صريح لتجريم التستر على وقائع الفساد أو لتشجيع الأفراد والموظفين العموميين لتقديم البلاغات بوقائع الفساد، ولا يوجد إطار قانوني شامل لكل أنواع الجرائم المتعلقة بالمصلحة العامة وإنما توجد نصوص متفرقة في العديد من القوانين، وفي بداية يونيو 2022 رفض البرلمان في صنعاء إصدار قانون لحماية الشهود والمبلغين والخبراء في جرائم الفساد، واستكفى فقط بنصوص قصيرة بقانون مكافحة الفساد[22]، وبالتالي فقد خفض فريق التقرير لتقييم الإمتثال التشريعي لليمن لهذا المحور إلى 50% فقط، بينما تقييم الإنفاذ والتنفيذ بنسبة 67%

المادة 9.1 - المشتريات العامة:

إستطاعت اليمن أن تحقق إمتثالا جيدا فيما يتعلق بالمشتريات العامة وبنسبة 67% في كل من الإمتثال التشريعي والإنفاذ والتنفيذ، حيث صدر قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية[23] ولائحته التنفيذية، إضافة إلى نصوص في قانون مكافحة الفساد وقانون الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، وهي تشتمل على مجموعة واسعة من التدابير الوقائية والرقابية التي تحقق قدرا مقبولا من الشفافية والكفاءة والعدالة والحد من تضارب المصالح. إضافة إلى تدابير - جيدة نوعا ما - للتظلمات والشكاوى. وتم تأسيس الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات HATC واللجنة العليا للمناقصات والمزايدات HTB ولجان المناقصات المتخصصة في المؤسسات الحكومية والمحافظات والمديريات، وإعداد نظام معلومات المشتريات الحكومية PMIS[24]، إلا أن كافة تلك الإنجازات لم تحد بشكل كافي من إنتشار الفساد المتفشي بقوة في هذا القطاع، كما أن الأثار الإقتصادية والسياسية الناتجة عن الحرب كان لها تداعيات سلبية كبيرة في قدرة اليمن على الإمتثال المطلوب لأحكام UNCAC.

المادة 9-2 - إدارة المالية العامة:

لا يزال القانون المالي الصادر في عام 1990 [25]هو الإطار القانوني الرئيسي لهذا المحور ولم يتم تحديثه بما تتطلبه أحكام UNCAC ونسبة الإمتثال التشريعي لهذا المحور وفق تقديرات فريق التقرير 50% فقط، فالشفافية بالمالية العامة لا تزال غائبة عن القوانين اليمنية إضافة للعديد من جوانب القصور الأخرى. وزارة المالية هي الجهة الحكومية المخولة بإعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة وحساباتها الختامية، بينما COCA هو الجهة المخولة بالرقابة المالية والقانونية وتقييم الأداء والمراجعة، وينحصر دور SNACC على دراسة وتقييم وتطوير نظم إدارة الموارد والاستخدامات والممتلكات العامة وآليات الرقابة.

وحتى العام 2014 كانت وزارة المالية تقوم بإعداد وتنفيذ ونشر موازنات عامة سنوية لكنها توقفت منذ العام 2015. ومن حيث إلتزامها بالشفافية والمشاركة العامة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة والحسابات الختامية فهو ضعيف وخاصة منذ العام 2016، أما المراقبة والتقييم فقد تراجعت مستوياته بصورة كبيرة منذ العام 2012، وخاصة رقابة البرلمان، ومنذ العام 2020 حدثت تطورات إيجابية في الإنفاذ والتنفيذ لهذا

[21] القانون رقم (6) لعام 1995، https://yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=11440.
[22] وكالة الأنباء اليمنية – سبأ نت (يونيو 2022)، مجلس النواب يلزم الحكومة بعدد من التوصيات ويستمع لاستفسارات موجهة للوزراء، https://www.saba.ye/ar/news3189192.htm، شوهد في 1 يونيو 2022،
[23] HATC (أغسطس 2007) ، عربي https://hatcyemen.org/documents/law/document.php?ID=975.
[24] HATC ، نظام معلومات المشتريات الحكومية ، https://hatcyemen.org/about_us/info_unit/.
[25] القانون المالي رقم (8) لسنة 1990، https://yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=11273.

المحور كإصدار حكومة عدن موازنة سنوية عامة وقيام سلطات صنعاء بتحديث أنظمة المالية العامة[26] ، وهو ما رفع نسبة التقييم للإنفاذ إلى 67%.

المادة 11 - خدمات القضاء والنيابات العامة

وفقا للدستور والتشريع اليمني فإن القضاء يتمتع بالإستقلالية المالية والإدارية والفنية، إضافة لاستقلالية الرقابة والمحاسبة الداخلية ممثلة بهيئة التفتيش القضائي. والنيابات العامة هيئة من هيئاته، وقانون السلطة القضائية[27] هو الإطار القانوني المنظم لهذا المحور والذي يحتوي على مجموعة من التدابير لضمان النزاهة والعدالة في أعمال القضاء والنيابات وفي إختيار وتعيين القضاة وأعضاء النيابات والموظفين الإداريين، وتدابير مقبولة لمنع تعارض المصالح والإفصاح عن الممتلكات، إضافة إلى إصدار مدونة السلوك القضائي، وحققت اليمن إمتثالا تشريعا بنسبة 67%. إلا أن الإنفاذ والتنفيذ لم يتجاوز 50% للعديد من العوامل: فرغم برامج الإصلاح للمنظومة القضائية التي نفذتها اليمن سابقا وحاليا؛ إلا أن الاستقلال الفعلي للقضاء والقضاة في اليمن لم يتحقق بصورة كافية، ويوجد قصور تشريعي وتنفيذي لمدونة السلوك القضائي، وعدم الإلتزام بمعايير الكفاءة في إختيار الموظفين الإداريين، مما ساهم في تفشي الفساد بصورة كبيرة في المنظومة القضائية، وأدى إلى ضعف ثقة المواطنين تجاه القضاء في اليمن.

المادة 12 / 1، 12/ 2 ج - و، 4/12 شفافية القطاع الخاص:

توجد مجموعة من التشريعات الوطنية ذات العلاقة بالقطاع الخاص في اليمن، وهي تحتوي على الكثير من التدابير والإجراءات ذات العلاقة بمنع تفشي الفساد، إضافة إلى نصوص متفرقة حول شفافية الشركات، لكنها قديمة ولم يتم مراجعتها وتطويرها، ولم تتطرق مطلقا للشفافية فيما يخص الملكية المستفيدة، ولا يوجد أي نص قانوني صريح يمنع إقتطاع الرشاوى والنفقات المتكبدة في تعزيز السلوك الفاسد من الوعاء الضريبي للقطاع الخاص، إضافة إلى عدم وجود قوانين خاصة بالمسئولية المجتمعية، ولحوكمة الشركات، وبالتالي فإن التشريعات اليمنية لا تحقق الإمتثال المطلوب لـ UNCAC ونسبة الإمتثال التشريعي قدرها فريق التقرير بـ 22% فقط. ورغم محاولات السلطات اليمنية لتشجيع حوكمة الشركات وتأسيس المحاكم التجارية والهيئة العامة للمواصفات والمقاييس إضافة للدور الرئيسي الذي تمارسه وزارة الصناعة والتجارة في الرقابة على القطاع الخاص، ومنح وتجديد التصاريح للمحاسبين والمراجعين القانونيين ومدققي الحسابات ولشركات تدقيق الحسابات، وإطلاقها خدمة إلكترونية في موقعها الإلكتروني لتسهيل الوصول إلى معلومات عن الأسماء التجارية (أفراد وشركات)[28] إلا أن كل ذلك لم يكن كافيا للحد من تفشي الفساد بالقطاع الخاص وتدني مستوى شفافية الشركات والمؤسسات الاقتصادية اليمنية، والذي أدى إلى التراجع المستمر للإستثمارات الخارجية وتصنيف المناخ الإستثماري في اليمن بأنه طارد لرؤوس الأموال الوطنية والأجنبية، وظهور الشركات الوهمية ، وبالتالي فإن تقييم الإنفاذ والتنفيذ كان ضعيفا أيضا وبنسبة 44% لا غير.

المادتان 10 و13.1 - الوصول إلى المعلومات ومشاركة المجتمع:

حققت اليمن تقدما جيدا في هذا المحور منذ العام 2012، ومستوى امتثال اليمن لهذا المحور في كلا من الجانب التشريعي والإنفاذ والتنفيذ بنسبة 67%. حيث قامت اليمن بإصدار قانون حق الحصول على المعلومات [29] وتأسيس مكتب للمفوض العام للمعلومات، إضافة إلى نصوص في قانون مكافحة الفساد والتي تدعم حق المجتمع في الوصول إلى المعلومات وخصص الفصل الثاني منه لمشاركة المجتمع بشكل عام في AC والتوعية بمخاطره. وكان للمجتمع المدني مساهمة مقبولة في AC منذ العام 2012 قبل أن يتراجع دوره كثيرا بسبب الحرب منذ العام 2012، كما توقف مكتب المفوض العام للمعلومات ولم يتم إعادة تشغيله حتى الأن.

المواد 14، 52 و58 – تدابير مكافحة ومنع غسل الأموال:

كانت البداية سيئة للغاية، إلا أن اليمن إستطاعت خلال الفترة 2007 إلى 2014 إحراز تقدم كبير في الإمتثال التشريعي وكذلك في الإنفاذ والتنفيذ لهذه المواد، وبنسبة متساوية وصلت إلى 67%، وهو ما مكّن اليمن من الخروج من القائمة السوداء لمجموعة العمل المالي (FATF) وقبول إنتقالها إلى التقييم كل سنتين بدلا من كل ستة أشهر، قبل أن تعود إلى القائمة الرمادية في العام 2017[30]. تم تحديث قانون مكافحة غسل الأموال[31] أكثر من مرة كما تم تأسيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال (NAML&CFT) ووحدة جمع المعلومات المالية بالبنك المركزي اليمني (FIU)، وإتخذت الجهات المعنية إجراءات وتدابير مقبولة لكشف العمليات المالية المشبوهة وتعقبها، وللتحقق من هوية العملاء، وتدابير جيدة لتأسيس المصارف الوطنية أو فروع للمصارف الأجنبية وشركات الصرافة والرقابة عليها وتطبيق العقوبات، ولتبادل المعلومات، وإصدار تقارير سنوية ودورية. إلا أن مستوى تحليل ومعالجة تقارير المعاملات المشبوهة (STRs) ومتابعتها لا يزال ضعيفا، ونتيجة للصراع الحالي فقد حدث تراجع ملحوظ في هذا المجال وخاصة لدى سلطات عدن.

المواد 53 و56 - تدابير الإسترداد المباشر للممتلكات:

[26] وزارة المالية (سبتمبر ٢٠٢١)، وزارة المالية تنظم المؤتمر الأول لتطوير إدارة المالية العامة للدولة، صنعاء، https://www.mof.gov.ye/?p=156. ، تم الوصول إليه في ٢٣ مايو ٢٠٢٢.

[27] قانون السلطة القضائية، https://yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=11295

[28] الجمهورية اليمنية، وزارة الصناعة والتجارة – صنعاء، خدمة الإستعلام عن الأسماء التجارية، الشركات، الوكالات، https://moit.gov.ye/moit/tn_search/.

[29] قانون حق الحصول على المعلومات رقم (13) لعام 2012، http://agoyemen.net/lib_details.php?id=195

[30] FATF (2021), Jurisdictions under Increased Monitoring: Yemen, https://www.fatf-gafi.org/publications/high-risk-and-other-monitored-jurisdictions/documents/increased-monitoring-october-2021.html .

[31] قانون مكافحة غسل الأموال اليمني، http://agoyemen.net/lib_details.php?id=203 .

إمتثال اليمن تشريعيا لهذا المحور ضعيف وولم يتجاوز نسبة 44% ، فرغم أن اليمن قامت بتعديل قانون مكافحة غسل الأموال للسماح للدول الأطراف في UNCAC برفع دعوى مدنية أمام القضاء اليمني للمطالبة بحقها في إستعادة ملكية العائدات غير المشروعة المرتبطة بجرائم الفساد، وكذا حقها في المطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقتها بسبب تلك الجرائم؛ إلا أنه لا يوجد نص قانوني صريح بالتعامل مع الدول الأجنبية الأطراف في UNCAC باعتبارها كفئة خاصة أمام النيابات العامة والمحاكم اليمنية ، كما أن قانون مكافحة الفساد لم يضع تفاصيل كافية للتعاون الدولي للإسترداد المباشر للممتلكات. وفي الإنفاذ والتنفيذ الوضع أسوء بكثير وبنسبة إمتثال 33% فقط، حيث لم تتقدم أي دولة طرف أخرى بطلبات رسمية إلى اليمن في هذا المجال، كما أن اليمن لم تنضم حتى الأن لأي منتدى دولي لتبادل المعلومات المالية.

مادة 54.1 (ب) و (ج) - أدوات المصادرة:

إستطاعت اليمن أن تحقق في هذا المحور أعلى امتثال على مستوى الفصلين الثاني والخامس من UNCAC وبنسبة 89% ، حيث تم تعديل قانون مكافحة غسل الأموال بحيث يمكن مصادرة عوائد الفساد بدون إدانة جنائية (NCB) ، والسماح للمحاكم المحلية بمصادرة أو تجميد أي ممتلكات أو عوائد عن غسل الأموال وجرائم الفساد ذات المنشأ الأجنبي، و توسيع قائمة الجرائم الأصلية لجريمة غسل الأموال وازدواجية التجريم، إلا أن اليمن لا تزال مقصرة إلى درجة كبيرة في الإنفاذ والتنفيذ لهذا المحور وبنسبة إمتثال 44% فقط ، حيث لم تقم اليمن بتأسيس صندوق للأصول منزوعة الملكية، ولم تحدث أي حالات مصادرة على أساس جرائم غسل أموال أجنبية متعلقة بالفساد في اليمن أو حدوث NCB، كما أن شبكة نظام المعلومات القضائية في اليمن لم يأخذ في الإعتبار عند تصميمها أن يتم تصنيف جرائم الفساد وجرائم غسل الأموال للقضايا التي تقوم نيابات الأموال العامة بالتحقيق فيها، ولم يتم تحديث تصنيفات الأفعال الإجرامية وخاصة الجرائم الإلكترونية والتي تتم عبر الإنترنت وتكنلوجيا المعلومات.

المواد 51، 54.1 (أ)، 54.2، 55.1، 55.2، 55.6، 56، 59 - التعاون الدولي لغرض المصادرة:

الإمتثال التشريعي لليمن بهذا المحور جيد نوعا ما وبنسبة تقارب 67%. حيث تسمح التشريعات اليمنية بالتعاون الدولي لغرض الحجز والتجميد والمصادرة للممتلكات الغير مشروعة ذات المنشأ الأجنبي بموجب أحكام من محاكم في دولة طرف أخرى، وكذلك تقديم المساعدات القانونية المتبادلة (MLA) للدول الأطرف، وإبرام الإتفاقيات الإستثنائية للتعاون الدولي الإلزامي لاسترداد الأصول. إلا أن اليمن فشلت في إصدار قانون " إسترداد الأموال المنهوبة والمتحصلة من جرائم الفساد " ولا تزال تعتمد على قانون تحصيل الأموال العامة[32]، ونصوص متفرقة في قوانين الضرائب والجمارك والأوقاف وأراضي وعقارات الدولة. وهناك قصور كبير في الإنفاذ والتنفيذ لهذا المحور، ولم تتجاوز نسبة الإمتثال التنفيذي 44%، فلم تتمكن اليمن حتى الأن من إسترداد أي أموال أو ممتلكات عامة منهوبة ومهربة خارج اليمن، كما أن السلطات اليمنية لم تقم بمصادرة أو تجميد أي ممتلكات غير مشروعة ذات منشأ أجنبي بموجب أحكام من محاكم في دولة طرف أخرى، ولم تحدث أي MLA بين اليمن وأي دول أطرف أخرى لتعقب وتجميد وحجز ومصادرة الاموال الناشئة عن جرائم الفساد أو غسل الأموال.

مادة 57 - عودة الممتلكات المصادرة والتخلص منها:

إمتثلت اليمن لهذا المحور وبنسبة 67% ، فالتشريعات اليمنية تسمح بإرجاع الممتلكات و الأصول العامة الأجنبية المنهوبة أو عوائد غسل الأموال العمومية الأجنبية المصادرة داخل اليمن إلى الدولة الطرف الأخرى أو الملاك الشرعيين، بشرط المعاملة بالمثل وإلزامية توقيع إتفاقيات ثنائية لأغراض المصادرة وتقاسم الأموال المصادرة وإرجاعها مع الدول الأطراف الأخرى، إلا أن الإنفاذ والتنفيذ لا يتجاوز 50% ، فلم تقم اليمن حتى الأن بإرجاع أي ممتلكات أو أصول عامة أجنبية منهوبة أو عوائد غسل الأموال العمومية الأجنبية إلى دول أطراف أخرى أو ملاك شرعيين، كما أنها لم تبرم أي إتفاقيات ثنائية للتصرف النهائي بالموجودات المصادرة مع الدول الأطراف الأخرى.

من خلال الجدول التالي يتضح أن إمتثال اليمن للفصل الثاني من الجانب التشريعي كان بنسبة 55%، أما في إنفاذ وتطبيق القوانين فكان بنسبة 50%، أما الفصل الخامس فكان إمتثال اليمن من الجانب التشريعي بنسبة 63.3%، أما امتثالها في إنفاذ وتطبيق القانون فلم يتجاوز 45.5%، وسيتم لاحقا إستعراض التفاصيل على مستوى كل مادة من مواد UNCAC

رغم أن هناك قصور في إمتثال اليمن لـــ UNCAC فيما يخص التشريعات والسياسات في الفصلين الثاني والخامس، إلا أن القصور الأكبر هو في قدرتها على تطبيق وإنفاذ القوانين والسياسات.

هناك خطوات حالية لتحديث وتصحيح التشريعات واللوائح والأنظمة في اليمن وإطلاق إستراتيجيات وسياسات جديدة لمكافحة الفساد، لكن ذلك لن يكون كافيا ولن يحقق النتائج المطلوبة مالم يتم الإهتمام أكثر بإنفاذ وتطبيق التشريعات والسياسات، وفق خطط وأليات فاعلة، وعدم التعامل معها كمجرد حبر على ورق يتم تكديسه داخل الأدراج والترويج لها في المناسبات والفعاليات والتقارير الحكومية.

[32] قانون تحصيل الأموال العامة (سبتمبر 1990) ، https://yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=11267.

الجدول 1: ملخص التنفيذ والإنفاذ

حالة التنفيذ والإنفاذ في الممارسة				حالة التنفيذ في القانون				المحاور الفرعية	مادة UNCAC
الحالة	جيد	معتدل	ضعيف	الحالة	بشكل كامل	إلى حد كبير	جزئي	غير منفذ		
نقاط التقييم	3	2	1	نقاط التقييم	3	2	1	0		
الحالة للمواد	متوسط النقاط	النقاط	الحالة للمحاور	الحالة للمواد	متوسط النقاط	النقاط	الحالة للمحاور			
معتدل	1.8	2	معتدل	إلى حد كبير	2.2	2	إلى حد كبير	تشريعات مكافحة الفساد وتحديثها باليمن	المادة 5- السياسات والممارسات الوقائية لمكافحة الفساد
		2	معتدل			2	إلى حد كبير	الإستراتيجيات والسياسات الوطنية لمكافحة الفساد باليمن	
		2	معتدل			2	إلى حد كبير	التدابير والممارسات الفاعلة للوقاية من الفساد وتقييمه	
		2	معتدل			2	إلى حد كبير	تعزيز مشاركة المجتمع في رسم السياسات العامة لمكافحة الفساد وتنفيذها	
		1	ضعيف			3	بالكامل	التعاون الدولي لتطوير السياسات والممارسات الوقائية	
%60				%73				نسبة التنفيذ والإنفاذ	
ضعيف	1.33	2	معتدل	إلى حد كبير	2.33	3	بالكامل	أجهزة وهيئات الرقابة ومكافحة الفساد باليمن والتنسيق بينها	المادة 6 - 12/ 3 - هيئات وأجهزة مكافحة الفساد الوقائية
		1	ضعيف			2	إلى حد كبير	إستقلالية أجهزة الرقابة ومكافحة الفساد في اليمن	
		1	ضعيف			2	إلى حد كبير	توافر الإمكانيات اللازمة والكوادر المؤهلة لأجهزة الرقابة ومكافحة الفساد	
%44				%78				نسبة التنفيذ والإنفاذ	
ضعيف	1	1	ضعيف	إلى حد كبير	1.67	2	إلى حد كبير	كفاءة انظمه التوظيف الحكومي والترقيات والتقاعد	المادة 7-1 - التوظيف في القطاع العام
		1	ضعيف			1	جزئي	نظام الأجور والمرتبات في اليمن	
		1	ضعيف			2	إلى حد كبير	التدريب والتأهيل الوظيفي	
%33				%56				نسبة التنفيذ والإنفاذ	
ضعيف	1	1	ضعيف	غير منفذ	0	0	غير منفذ	المادة 7-3 - الترشح للإنتخابات والتمويل السياسي	
%33				%0				نسبة التنفيذ والإنفاذ	
ضعيف	1	1	ضعيف	جزئي	1.5	1	جزئي	التعيين بالمناصب العمومية والوظائف الأكثرعرضة للفساد والتدوير الوظيفي	المادة 7 و8 و12 مدونات قواعد السلوك وتضارب المصالح وإعلانات الأصول
		1	ضعيف			2	إلى حد كبير	تدابير التقييم والشفافية ومنع تعارض المصالح في الوظيفة العامة	
%33				%50				نسبة التنفيذ والإنفاذ	
معتدل	2	2	معتدل	جزئي	1.5	2	إلى حد كبير	الإبلاغ عن جرائم الفساد	المادة 8/ 4، 2/13 آليات الإبلاغ وحماية
		2	معتدل			1	جزئي	حماية الشهود والمبلغين والخبراء وضحايا الفساد	

المبلغين عن المخالفات	نسبة التنفيذ والإنفاذ			%50				%67
المادة 9-1 - المشتريات العامة	منظومة المشتريات والمناقصات والمزايدات الحكومية في اليمن	إلى حد كبير	2	إلى حد كبير	2	معتدل	2	معتدل 2
	شفافية وكفاءة إجراءات المشتريات والمناقصات الحكومية: الشفافية، العدالة، المعيارية، تدابير رقابية، تعارض المصالح	إلى حد كبير	2			معتدل	2	
	المراجعة الداخلية والتظلمات والإنصاف	إلى حد كبير	2			معتدل	2	
	نسبة التنفيذ والإنفاذ			%67				%67
المادة 9-2 - إدارة المالية العامة	تدابير الشفافية والمشاركة العامة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة	جزئي	1	جزئي	1.5	معتدل	2	معتدل 2
	تقييم المالية العامة وحماية البيانات والسجلات الحكومية	إلى حد كبير	2			معتدل	2	
	نسبة التنفيذ والإنفاذ			%50				%67
المادتان 10 و13.1 - الوصول إلى المعلومات ومشاركة المجتمع	الحق في الوصول والإنتفاع بالمعلومات العمومية	إلى حد كبير	2	إلى حد كبير	2	معتدل	2	معتدل 2
	تدابير تمكين وتشجيع المجتمع في مكافحة الفساد	إلى حد كبير	2			معتدل	2	
	نسبة التنفيذ والإنفاذ			%67				%67
المادة 11 - خدمات القضاء والنيابات العامة	تدابير مدونات السلوك الوظيفي للسلك القضائي الإستقلالية – النزاهة – الشفافية – عدم تضارب المصالح - العقوبات	إلى حد كبير	2	إلى حد كبير	2	ضعيف	1	ضعيف 1
	نسبة التنفيذ والإنفاذ			%67				%33
المادة 12 / 1، 12/ 2 ج-و، 4/12 شفافية القطاع الخاص	تدابير منع تفشي الفساد في القطاع الخاص والمراجعة الداخلية	جزئي	1	جزئي	.67	معتدل	2	معتدل 1.33
	تدابير الشفافية المالية وشفافية الملكية المنتفعة	جزئي	1			ضعيف	1	
	منع إقتطاع الرشاوى والنفقات المتكبدة في تعزّز السلوك الفاسد من الوعاء الضريبي بالقطاع الخاص	غير منفذ	0			ضعيف	1	
	نسبة التنفيذ والإنفاذ			%22				%44
المادة 14 - تدابير لمنع غسل الأموال	مكافحة غسل الأموال	إلى حد كبير	2	إلى حد كبير	2	معتدل	2	معتدل 2
	نسبة التنفيذ والإنفاذ			%67				67%
التقييم الكلي للإمتثال للفصل الثاني		%55		1.65	إلى حد كبير	%50		معتدل 1.5
المواد 52 و58 - مكافحة غسل الأموال	تدابير التحقق من هوية المالكين المنتفعين للحسابات المالية عالية القيمة وتصنيفها	إلى حد كبير	2	إلى حد كبير	2	معتدل	2	معتدل 2
	وجود نظام فاعل للتدقيق عن المعاملات المالية والكشف عن العمليات المشبوهة وتعقبها	إلى حد كبير	2			معتدل	2	

	تدابير توثيق وحفض السجلات والمعلومات للحسابات والعمليات المصرفية وتحديثها	إلى حد كبير	2			جيد	3	
	تغطية الأشخاص البارزون سياسيا المعرضون للخطر محليا وخارجيا	إلى حد كبير	2			ضعيف	1	
	معايير التحقق من تأسيس المصارف الوطنية وشركات الصرافة أو فروع للمصارف الأجنبية خاضعة للرقابة	إلى حد كبير	2			معتدل	2	
	وجود أنظمة إقرارات ذمة مالية فعالة وتبادل معلوماتها مع الدول الأخرى	إلى حد كبير	2			معتدل	2	
	تأسيس وحدة إستخبارات المعلومات المالية FIU	إلى حد كبير	2			جيد	3	
	التعاون وتبادل المعلومات على المستويين المحلي والدولي وتدابير توفير معلومات الجرائم المالية للجهات المختصة	إلى حد كبير	2			ضعيف	1	
	نسبة التنفيذ والإنفاذ			67%				67%
المواد 53 و56 - تدابير الإسترداد المباشر للممتلكات	السماح لدول أطراف أخرى بـ UNCAC بالمطالبة بإثبات ملكيتها لممتلكات أكتسبت بإرتكاب فعل تجرمه UNCACأمام المحاكم اليمنية وتعويضها عن الأضرار	إلى حد كبير	2			ضعيف	1	
	التعاون الخاص: تقديم معلومات لدولة طرف أخرى عن عوائد مالية غير مشروعة دون طلب مسبق منها	إلى حد كبير	2	1.33	جزئي	ضعيف	1	ضعيف 1
	الإجراءات القضائية بالمحاكم المحلية لمصادرة ممتلكات غير المشروعة مهربة إلى دول أطراف أخرى	غير منفذ	0			ضعيف	1	
	نسبة التنفيذ والإنفاذ			44%				33%
أدوات المصادرة (مادة 54.1 (ب) و (ج))	صلاحيات المحاكم المحلية بمصادرة أو تجميد لممتلكات غير مشروعة أو عوائد غسل الأموال ذات المنشأ الأجنبي	بالكامل	3			ضعيف	1	
	تدابير مصادرة عوائد الفساد بدون إدانة جنائية NCB	بالكامل	3	2.67	بالكامل	ضعيف	1	ضعيف 1.33
	تصنيف الأفعال الإجرامية وفقا لـ UNCAC وإزدواجية التجريم	إلى حد كبير	2			معتدل	2	
	نسبة التنفيذ والإنفاذ			%89				44%
المواد 51، 54.1 (أ) ، 54.2 ، 55.1 ، 55.2 ، 55.6 ، 56 ، 59 - التعاون الدولي لغرض المصادرة	وجود تشريعات وجهات متخصصة وإستراتيجيات وطنية لإسترداد الموجودات المنهوبة والمهربة	إلى حد كبير	2			معتدل	2	
	مصادرة أو تجميد لممتلكات غير مشروعة ذات المنشأ الأجنبي بموجب أحكام من محاكم في دولة طرف أخرى والحفاظ عليها	إلى حد كبير	2	2	إلى حد كبير	ضعيف	1	معتدل 1.5

	تقديم المساعدات القانونية المتبادلة MLA لمكافحة غسل الأموال AML للدول الأطرف الأخرى لتعقب وتجميد وحجز ومصادرة الاموال الناشئة عن جرائم الفساد	إلى حد كبير	2			ضعيف	1	
	الإتفاقيات الإستثنائية والتعاون الدولي الإلزامي لإسترداد الأصول	إلى حد كبير	2			معتدل	2	
	نسبة التنفيذ والإنفاذ			%67				50%
مادة - 57 - عودة الممتلكات المصادرة والتخلص منها	إرجاع الممتلكات الأجنبية و الأصول العامة الأجنبية المنهوبة أو عوائد غسل الأموال العمومية الأجنبية المصادرة داخل اليمن إلى الدولة الطرف الأخرى أو الملاك الشرعيين وتعويض الضحايا	إلى حد كبير	2	2	إلى حد كبير	ضعيف	1	ضعيف 1
	إبرام إتفاقيات ثنائية للتصرف النهائي بالموجودات المصادرة مع الدول الأطراف الأخرى	إلى حد كبير	2			ضعيف	1	
	نسبة التنفيذ والإنفاذ			67%				33%
التقييم الكلي للإمتثال للفصل الخامس		%66.7		2	إلى حد كبير	%45.5	1.37	ضعيف

تقييم مستوى أداء الهيئات والجهات الحكومية الرئيسية

تأثر أداء المؤسسات الحكومية كثيرا بالمتغيرات التي مرت بها اليمن منذ مصادقتها على UNCAC، وبالتالي تم تقسيم تقييم أدائها إلى ثلاث فترات زمنية، وتقسيم الفترة الزمنية الأخيرة وفقا للوضع الإداري والسياسي الواقع حاليا في اليمن:

الجدول 2: أداء المؤسسات الرئيسية المختارة

اسم المؤسسة	الأداء فيما يتعلق بالمسؤوليات التي يغطيها التقرير				تعليق موجز على الأداء
	2007 / 2011	2012 / 2016	2017/ 2021		
			صنعاء	عدن	
الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد SNACC	معتدل	ضعيف	معتدل	ضعيف	تواجه عجزا كبيرا في النفقات التشغيلية ومرتبات الموظفين وعدم توفر الكوادر عدد كافي من الكوادر المؤهلة والمحققين، وعدم تحقق الإستقلالية الكاملة، كما تواجه SNACC في عدن وضعا قانونيا صعبا
الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات HATC	ضعيف	جيد	ضعيف	ضعيف	إستقلاليتها صورية وليست واقعية، وكانت قبل الحرب من أكثر الجهات المستهدفة كفاءة وشفافية، إلا أن نشاطها في السنوات الأخيرة أصبح شبه خامل ولم تتمكن من إكمال أهم مشروع لديها وهو PMIS، وتواجه عجزا كبيرا في النفقات التشغيلية وتراكم الديون وسداد مرتبات الموظفين وترك غالبيتهم للعمل.
الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة COCA	معتدل	ضعيف	ضعيف	ضعيف	تراجع نشاطه كثيرا في السنوات الأخيرة ويواجه عجزا في النفقات التشغيلية والمرتبات، ويعاني من شيخوخة كوادره الوظيفية المؤهلة، وإستقلاليته محدودة، وغير قادر على ممارسة صلاحياته على كافة الجهات الحكومية الخاضعة لقانونه
نيابات الأموال العامة	معتدل	ضعيف	معتدل	ضعيف	لديها صلاحيات واسعة لكنها تواجه عجزا كبيرا في الكوادر المؤهلة والكفاءات القضائية وهو ما إنعكس سلبا على تراكم القضايا لديها وعجزها عن التعامل معها بكفاءة

وزارة المالية	ضعيف	معتدل	ضعيف	ضعيف	رغم ما تم تقديمه لها من دعم ومساعدات من الجهات المانحة لتطوير وتحديث قدراتها وبرامجها إلا أنها لم تستطع تحقيق الأهداف المطلوبة، وخلال السنوات الخمس الأخيرة فشلت في أداء مهامها الرئيسية كأعداد وتنفيذ الموازنات العامة للدولة والحسابات الختامية وصرف مرتبات موظفي الدولة ، وتمارس مهامها بشفافية محدودة
وحدة جمع المعلومات المالية FIU	ضعيف	جيد	جيد	ضعيف	تعتبر FIU في صنعاء من أكثر الجهات المستهدفة كفاءة في الوقت الحالي وتتوفر لديها كافة الإمكانيات والتجهيزات والموارد التشغيلية والكوادر المؤهلة، وتمارس نشاطها بشفافية وفاعلية، أما FIU في عدن فلا تزال حديثة التأسيس وأدائها ضعيف للغاية.
اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	ضعيف	جيد	ضعيف	ضعيف	رغم ما منحها القانون من صلاحيات إلا أنها غير كافية، فنشاطها الأساسي هو التنسيق بين الجهات المعنية [33]، ولا تتمتع بالإستقلالية المطلوبة، وتواجه عجزا في النفقات التشغيلية وفي الكوادر المؤهلة
وزارة الخدمة المدنية	ضعيف	معتدل	ضعيف	ضعيف	أكثر الجهات التي تواجه صعوبات في التعامل مع الفساد باليمن، ورغم ماتم إنجازه لتحديث وتطوير أدواتها وأنظمتها وتفعيل دورها الرقابي إلا أنها لم تتمكن من تحقيق أهدافها المطلوبة وتواجه عجزا كبيرا في النفقات التشغيلية وفي الكوادر الوظيفية المؤهلة.
وزارة العدل MoJ وهيئة التفتيش القضائي JIB	معتدل	ضعيف	ضعيف	ضعيف	أكثر الجهات المستهدفة تعقيدا، رغم ما تم إنجازه لإصلاح المنظومة القضائية والحد من الفساد فيها إلا أنها لا تزال تواجه صعوبات كبيرة وتدخلات مستمرة ومتعددة في إستقلاليتها وتواجه حاليا عجزا في الموارد التشغيلية والمرتبات والأجور، وعجزا كبيرا في الكوادر الفنية والمهنية المؤهلة مع فائض في الكوادر الإدارية غير المؤهلة
وزارة الصناعة والتجارة	ضعيف	ضعيف	ضعيف	ضعيف	تواجه صعوبات كبيرة في الإمتثال بـ UNCAC وخاصة في فرض شفافية الملكية المنتفعة وحوكمة الشركات، وتعاني من شحة تمويل موازنتها العامة، وعدم وجود تنسيق وشراكة بناءة مع هيئات وأجهزة الرقابة ومكافحة الفساد

توصيات للأعمال ذات الأولوية:

1- توفير التمويل الكافي للنفقات التشغيلية لهيئات وأجهزة الرقابة ومكافحة الفساد وجهات إنفاذ القانون باليمن.
2- إستمرارية صرف المرتبات والأجور للعاملين في هيئات وأجهزة الرقابة ومكافحة الفساد والقضاء وصرف المرتبات المتأخرة، مع ضرورة إعادة النظر في مستويات المرتبات والأجور لتكون عادلة وتوفر لهم حياة كريمة وآمنة.
3- ضرورة تحييد المنظومتين الرقابية والقضائية عن أجندة الصراع وإعادة توحيدهما.
4- إعادة تأسيس مجالس إدارة:SNACC، COCA ، HTB، HATC والقضاء الأعلى، والبنك المركزي اليمني، بشفافية وكفاءة.
5- إعادة تشكيل فريق خبراء حكوميين موحد من كافة السلطات ومن كافة الجهات المعنية لتقييم إمتثال اليمن بالفصلين الثاني والخامس وإعداد تقرير وطني شامل.
6- إعادة تشغيل مكتب المفوض العام للمعلومات وإعداد اللائحة التنفيذية للقانون وفتح وحدات المعلومات في كافة المؤسسات الحكومية.
7- ضرورة إجراء إنتخابات شاملة للبرلمان والمجالس المحلية، وتفعيل دورهما الرقابي.
8- توسيع مشاركة CSO في مراجعة وتطوير التشريعات واللوائح المتعلقة بـ AC وAML.
9- توفير نظام برمجي لتحليل البيانات المالية لـ FIU ودمج أنظمة وبرامج FIU في صنعاء وعدن.
10- الإستعجال بالإنضمام إلى Egmont Group أو أي منتدى عالمي لتبادل المعلومات.
11- تخصيص جزء من المساعدات والمنح التي يقدمها المانحون لمواجهة الأوضاع الإنسانية باليمن وذلك لبرامج الحوكمة والحكم الرشيد.

[33] NAML&CFT (ديسمبر 2021)، خطاب صادر إلى AWTAD برقم (2021/120) ، بشأن الرد على طلب معلومات، https://drive.google.com/file/d/1_VFLrvBxp8YZUMd2ZDQL1fxdUQgN1a-6/view?usp=sharing.

ثالثا: تقييم عملية المراجعة لليمن:

صنعاء: طالبت AWTAD السلطات في صنعاء بإعداد ونشر تقرير إمتثال اليمن للمرحلة الثانية [34]، كون ذلك إلتزاما على اليمن، وخلال صياغة المسودة الأولية لهذا التقرير كان مجلس SNACC قد أصدر قرار بتشكيل فريق للتحضير لإعداد التقرير الوطني، وتوجيه خطابات رسمية إلى الجهات الحكومية المستهدفة لإختيار ممثليها في الفريق الحكومي وجمع البيانات والمعلومات لإعداد التقرير، وأكد رئيس مجلس SNACCبضرورة مشاركة CSO في الفريق الوطني وإلتزام SNACC بذلك [35].

عدن: قامت SNACC في عدن بتشكيل فريق من عشرة أعضاء لإعداد تقرير الإمتثال للمرحلة الثانية في يوليو 2019 [36]، وفي 10 ديسمبر2019 تم عقد مؤتمر هاتفي للإستعراض القطري لتنفيذ اليمن للفصلين الثاني والخامس من UNCACمع الدولتين الطرفين المستعرضتين (كيريباتي وسريلانكا) والدولة الطرف المستعرَضة (اليمن) وموظفي الأمانة المنتدبين لتيسير الإستعراض القطري: كل من السيد قسطنطين باليكارسكي والسيد محمد شربال. [37] .

ورغم أنه تم تقديم التقرير لاستعراضه في الدورة الثامنة لـ COSP في أبو ظبي 2019 [38]، إلا أن مرحلة المراجعة القطرية لم يتم الإنتهاء منها حتى الأن، ولم يتم نشر الملخص التنفيذي في موقع SNACC- عدن، أو في موقع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)[39]، ويرجع السبب في ذلك إلى وجود قصور كبير في تقرير الإستعراض الذي تم إعداده، حيث في فبراير 2022 أرسلت دولتي سريلانكا وكيريباتي قائمة بالملاحظات على تقرير إستعراض اليمن، شملت كافة مواد الفصلين الثاني والخامس.[40]
ويلاحظ أن الفريق الوطني التي تم تشكيله في عدن[41] يتكون من عشرة أعضاء فقط (وفقا للمادة 21 من IRM لـــUNCAC فإن على كل دولة طرف أن تعين عدد 15 خبيرا حكوميا لغرض القيام بعملية الإستعراض [42]، وهو ما ألتزمت به اليمن عند إعداد تقرير الإستعراض للمرحلة الأولى للفصلين الثالث والرابع[43])، ولم يتم الكشف عن سيرتهم الذاتية للتحقق من كونهم يمكن تصنيفهم كخبراء حكوميون ،ولم يتضمن الفريق الوطني ممثلين عن جهات حكومية معنية بالفصلين الثاني والخامس ، وتلك الجهات التي تم تجاهلها هي : COCA، HATC، NAML&CFT، MoJ، وزارة الخدمة المدنية ، وزارة المالية ، وزارة الصناعة والتجارة، بينما تم إدراج جهات ليست ذات أهمية في هذه المرحلة مثل جهاز الأمن القومي ومصلحة الضرائب ، كما أن مشاركة NGO كانت محصورة بعضو واحد يمثل منظمة ناشطة في مجال حقوق الإنسان [44]، ولم يتم إشراك أي منظمة متخصصة بالشفافية ومكافحة الفساد، بينما لم يتم إشراك القطاع الخاص نهائيا.

ما يكشف بأن الفريق الحكومي الذي تم تشكيله في عدن لم يكن بالمستوى المطلوب لإعداد تقرير الإستعراض الوطني، وهو ما يفسر التأخر الكبير في الإنتهاء من إعداد التقرير النهائي وعدم نشر الملخص التنفيذي حتى الأن.

وفي بداية ديسمبر 2020 قامت SNACCبعدن بعقد ورشة العمل الخاصة بمراجعة تقرير التقييم الذاتي لدولة رواندا، ولا يعرف حتى الأن إذا كان قد تم إنجاز تنفيذ مراجعة تقرير رواندا أم لا؟ لكنه لم تتم أي زيارة قطرية إلى دولتي راوندا وإندونيسيا.

---

[34] AWTAD (سبتمبر 2021) ، خطاب موجه إلى رئيس وأعضاء SNACCبشأن **" نشر التقرير الكامل لإمتثال اليمن لـ UNCAC للفصلين الثاني والخامس "** رقم (18) ، https://drive.google.com/file/d/1_QO28xsCkupR81hu5qOaMNb0le-CwmZh/view?usp=sharing.

[35] مقابلة شخصية مع القاضي مجاهد أحمد عبد الله – رئيس **SNACC** بصنعاء، مقر**SNACC** صنعاء، 2 أكتوبر 2021

[36] SNACC(يوليو 2019) ، **" برعاية فخامة رئيس الجمهورية: هيئة مكافحة الفساد تعقد اجتماع الفريق خبراء استعرض تنفيذ لاتفاقية"**، عدن، https://www.snaccye.org/2018101/1538-bres. ، شوهد في 14 نوفمبر 2021.

[37] SNACC (ديسمبر 2019)**" المؤتمر الاول إستعراض تنفيذ**UNCAC"، عدن 2021، https://www.snaccye.org/2018101/1548-2019-12-10-20-10-17 . ، شوهد في 15 نوفمبر

[38] SNACC (ديسمبر 2019)، **" اليمن تشارك. مؤتمر الدول الاطراف في**UNCAC" أبو ظبي، https://www.snaccye.org/2018101/1551-2019-12-18-07-45-23

[39] UNODC، الملامح القطرية: اليمن، https://www.unodc.org/unodc/en/corruption/country-profile/countryprofile.html#?CountryProfileDetails=%2Funodc%2Fcorruption%2Fcountry-profile%2Fprofiles%2Fyem.html ،تاريخ الوصول إليه 10 أكتوبر 2021

[40] SNACC (فبراير 2022) ، **انعقاد فريق الخبراء الوطني في** SNACC، عدن، https://www.snaccye.org/2018101/1593-2022-02-17-15-07-06. ، شوهد في 14 نوفمبر 2021م.

[41] UNODC، الملامح القطرية: اليمن، الدورة الثانية، قائمة الخبراء الحكوميين، https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/IRG-Experts/English/SecondCycle/Yemen_E.pdf، شوهد في 10 أكتوبر 2021.

[42] UNODC، IRM - الوثائق الأساسية، https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/Publications/ReviewMechanism-BasicDocuments/Mechanism_for_the_Review_of_Implementation_-_Basic_Documents_-_A.pdf، شوهد في 16 أكتوبر 2021، ، ص (8).

[43] UNODC، الملامح القطرية: اليمن، الدورة الأولى، قائمة الخبراء الحكوميين، https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/IRG-Experts/English/FirstCycle/Yemen_E.pdf، شوهد في 10 أكتوبر 2021.

[44] المركز اليمني لدراسات حقوق الإنسان (ديسمبر 2019)، **" في ورشة عمل باليوم العالمي لمكافحة الفساد "**، عدن، https://m.facebook.com/YemenCenterForHumanRightsStudies/posts/2691240387580902/، شوهد في 15 نوفمبر 2021،

الجدول 3: شفافية مشاركة الحكومة وCSO في عملية استعراض UNCAC

هل كشفت الحكومة عن معلومات حول نقطة الاتصال الخاصة بالبلد؟	لا	لم يتم نشر تفاصيل نقطة الإتصال حتى الأن حتى في موقع UNODC[45] ، وتوصل الفريق إلى أن نقطة التواصل لليمن هو سفير اليمن الدائم في فيينا: السيد/ هيثم شجاع.
هل نشر جدول المراجعة في مكان ما/معروف علنا؟	لا	لا توجد خطة واضحة للمراجعة والتي بدأت منذ أكثر من سنتين، ولم تكتمل حتى تاريخ الإنتهاء من هذا التقرير.
هل تمت استشارة CSO في إعداد قائمة التقييم الذاتي المرجعية؟	نعم	☑NGO التي تعمل على قضايا أخرى تم فقط إستشارة المركز اليمني لدراسات حقوق الإنسان، والإستعانة بشخصية أكاديمية ولكن بصفة حكومية.
هل تم نشر تقرير التقييم الذاتي على الإنترنت أم تم تقديمه إلىCSO؟	لا	لم ترد SNACC بعدن على خطاب AWTAD بشأن نشر التقرير أو الملخص التنفيذي [46]
هل وافقت الحكومة على القيام بزيارة قطرية؟	غير معروف	لم تتجاوب SNACCمع خطاب AWTAD بشأن طلب معلومات، ولم يتم نشر أي معلومات على موقع SNACCبعدن أو وسائل الإعلام عن زيارات قطرية للمراجعة، بإستثناء إجتماع هاتفي مع دولتي كيريباتي وسريلانكا
هل تم القيام بزيارة قطرية؟	لا	في فبراير 2022 أرسلت دولتي Sri Lanka and Kiribati بتعليقات وإستفسارات بشأن تقرير الإمتثال الوطني الذي أعده فريق الخبراء الحكوميين في عدن. لكنهما لم تقوما بأي زيارة قطرية إلى اليمن لاستكمال المراجعة المكتبية (حتى منتصف مايو 2022). ومن المتوقع أن تتم زيارة قطرية إلى اليمن خلال الفترة القادمة[47]
هل تمت دعوة CSOلتقديم مدخلات إلى المراجعين الرسميين؟	غير معروف	تم فقط دعوة المركز اليمني لدراسات حقوق الإنسان ليكون مشاركا في فريق الخبراء الحكوميين، لكن غير معروف إذا كان قد وجهت دعوات للمجتمع المجتمع لتقديم مدخلات
هل تمت دعوة القطاع الخاص لتقديم مدخلات للمراجعين الرسميين؟	غير معروف	لا يوجد ضمن فريق الخبراء الحكوميين ممثلا عن القطاع الخاص، ولا تتوفر أي معلومات عن دعوتهم للمشاركة أو تقديم مداخلات
هل التزمت الحكومة بنشر التقرير القطري كاملاً؟	غير معروف	في 13 ديسمبر 2020 م أرسل عضو إئتلاف UNCAC/ طاهر الهاتف (رئيس فريق إعداد هذا التقرير) خطابين إلى رئيسيSNACC في صنعاء وعدن، طالبهم فيها بالمصادقة على ميثاق الشفافية، ونشر تقارير تقييم الإمتثال الوطنية للمرحلتين الأولى والثانية كاملة، لكنه لم يتم الرد عليه أو التجاوب مع مطالبه.

الوصول إلى المعلومات

قامت AWTADبإرسال خطابات رسمية لطلب معلومات إلى كافة الجهات المستهدفة ولطلب إجراء مقابلات شخصية مع المسئولين والمختصين، وفي بعض الحالات تم إرسال خطاب ثاني، وذلك إستنادا إلى القانون رقم (13) لعام 2012 بشأن حق الحصول على المعلومات.

الهيئات الرسمية التي تتوفر لديها المعلومات والبيانات هي: SNACC و FIUونيابة الأموال العامة وCOCA وHATC، إضافة إلى جهات حكومية أخرى معنية بإنفاذ مواد الفصلين الثاني والخامس وهي وزارة المالية ووزارة الخدمة المدنية وMoJ ووزارة الصناعة.
غالبية تلك الجهات كانت ملتزمة بنشر تقاريرها الدورية والبيانات على موقعها بالإنترنت، إلا أنها توقفت في السنوات الأخيرة، باستثناء FIUالتي لا تزال منتظمة بنشر التقارير والبيانات، لكنها تأخرت في إصدار تقارير وبيانات العام 2020 إلى منتصف مارس 2022. أما الهيئات والجهات الرسمية التابعة لسلطات عدن فإنها غير ملتزمة مطلقا بالشفافية أو بنشر التقارير والبيانات (رغم أن بعضها تم تأسيسها في العام 2015)، ورغم أن FIU هي الجهة الوحيدة في حكومة عدن (المستهدفة في هذا التقرير) التي تنشر تقارير سنوية منذ تأسيسها في العام ٢٠١٨، إلا أن فريق التقرير تفاجأ عندما اكتشف بأن التقارير السنوية للأعوام ٢٠١٨ و٢٠١٩ التي تنشرها FIU في عدن[48] هي نفس التقارير السنوية التي تصدرها FIU في صنعاء[49]. الفرق الوحيد هو إستبعاد إسم رئيس FIU صنعاء من التقارير التي تصدرها FIU في عدن. رغم أن التعاون أو التنسيق بينهما ممنوع مطلقا.

---

[45] UNODC (October 2015), Conference of the States Parties to the United Nations Convention against Corruption Sixth session, Competent National Authorities under the United Nations Convention against Corruption, https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/COSP/session6/V1506989e.pdf, V.15-06989 (E), 2.

[46] أنظر: AWTAD (2021)، خطاب موجه إلى رئيس وأعضاء SNACC، https://drive.google.com/file/d/1_QO28xsCkupR81hu5qOaMNb0le-CwmZh/view?usp=sharing.

[47] أنظر:SNACC (2022)، إجتماع فريق الخبراء الوطني في SNACC، https://www.snaccye.org/2018101/1593-2022-02-17-15-07-06.

[48] FIU،التقارير السنوية، عدن،https://fiu-ye.com/.

[49] FIU،التقارير السنوية، صنعاء، https://www.fiu.gov.ye/index.php/ar/reports/annual-reports.

واجه الفريق صعوبة أكبر في التواصل مع الجهات المستهدفة بحكومة عدن، وتم تحرير نفس الخطابات لطلب معلومات إليهم ومحاولة إرسالها لهم من خلال مواقعهم بالإنترنت وبمواقع التواصل الإجتماعي وبالموبايل، وقام ممثل AWTAD في COSP 9th - شرم الشيخ ٢٠٢١ - بتسليم خطاب رسمي لرئيس SNACC في نهاية COSP، وسافر عضو الفريق "المحامي عبدالله القدسي" إلى عدن لتسليم بعض الخطابات ومقابلة المسئولين هناك، إلا أن تجاوب الجهات الحكومية التابعة لسلطات عدن كان ضعيفا للغاية، وغالبية المسئولون الحكوميون غير منتظمين في المقرات الحكومية والكثير منهم مقيمون في دول أخرى (مصر ، السعودية ، تركيا ، ...) وذلك بسبب تدهور الأوضاع الأمنية في عدن، وبالتالي لجأ الفريق إلى جمع المعلومات من المصادر المتوفرة - مع التحقق من مصداقيتها - كما أعتمد الفريق على الإرشيف الخاص بـ AWTAD، خاصة الأنشطة والقضايا التي كان للمنظمة دورا فيها منذ تأسيسها نهاية 2012 م.
واجهت الفريق العديد من الصعوبات الأخرى في جمع المعلومات مثل عدم تجاوب بعض الجهات الحكومية والمسؤولين، والأوضاع الصحية الناتجة عن تفشي جائحة كوفيد-19 والتي أضطرت الفريق للتوقف لأكثر من شهر، وقيام السلطات اليمنية بحجب الكثير من المواقع الإلكترونية سواء مواقع يمنية أو أجنبية، وغيرها، إلا أن الفريق إستطاع الوصول إلى أكثر من 90% من المعلومات المستهدفة من مصادر موثوقة ومتعددة.

ونوجه شكرا خاصا للجهات الأكثر تجاوبا معنا وهي: FIU– صنعاء، NAML&CFT – صنعاء، HATC – صنعاء، MoJ – COCA صنعاء، وزارة الصناعة والتجارة – صنعاء، و SNACC– صنعاء.

أما الجهات الأكثر تهربا عن التعاون مع الفريق فكانت: محامي عام الأموال العامة – صنعاء، وزارة المالية – صنعاء، – وزارة الخدة المدنية صنعاء، والجهات الحكومية في عدن.

أما SNACC في عدن فكان تعاونهم سطحيا لا غير.

رابعا: تقييم تنفّذ الفصلين الثانِي والخامس: تنفّيذ الاتفاقّية من خلال القوانّين واللوائح والممارسات

الفصل الثاني (التدابير الوقائية):

المادة 5- السياسات والممارسات الوقائية لمكافحة الفساد.

تشريعات مكافحة الفساد وتحديثها باليمن						
الإمتثال التشريعي				التنفيذ والإنفاذ		
بالكامل	إلى حد كبير	جزئي	غير منفذ	جيد	معتدل	ضعيف
	✓				✓	

قبل توقيع اليمن على UNCAC لم يكن يوجد في اليمن تشريع خاص لـــ **AC**، لكنه يوجد مجموعة متفرقة من النصوص في تشريعات مختلفة كما ورد بالباب الرابع " الجرائم الماسة بالوظيفة العامة " من قانون الجرائم والعقوبات رقم (12) لسنة1994م[50] ، إضافة إلى قانون COCA وتعديلاته الصادر بالقرار الجمهوري رقم 39 لسنة 1992م[51] ، لكنها لم تكن كافيه ولم تكن تشمل كافة الإلتزامات الواردة في UNCAC.

بل أن بعض المحاولات لإصدار تشريعات ذات علاقة باءت بالفشل والرفض التام [52]. وبعد مصادقة اليمن على UNCAC قامت اليمن بإصدار القانون رقم (39) لسنة 2006 بشأن AC[53]، والذي يمثل المرجع التشريعي الرئيسي لامتثال اليمن بالإتفاقية، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الجمهوري رقم (19) لعام 2010، وقبله صدر قانون الذمة المالية رقم (30) لسنة 2006م، وقانون رقم (32) لسنة 2007 بشـــأن المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية، وقانون حق الحصول على المعلومات رقم (13) لعام 2012، إضافة إلى مجموعة من التشريعات ذات العلاقة والتي سيتم ذكرها في المحاور القادمة.

دخلت القوانين حيز التنفيذ في حينه، وتم تشكيل لجنة مراجعة وتقييم التشريعات الوطنية والتي تترأسها SNACC ، وتم إقرار تشكيل أول لجنة في 9 فبراير 2009[54]، ويشارك في عضويتها خبراء قانونيون من كافة الجهات ذات العلاقة ومنذ العام 2013 تم إضافة مقعد للمجتمع المدني[55]،والتي تقوم بمراجعة كافة التشـــريعات اليمنية المتعلقة بمكافحة الفســـاد والحفاظ على المال العام وإعداد مقترحات لتعديلها وتطويرها لتلائم الإتفاقيات والمواثيق الدولية المصـــادق عليها من الجمهورية اليمنية، وبما يتناســـب مع التطورات المســـتمرة لجرائم الفســـاد خاصـــة مع التطور المتسارع لتكنلوجيا المعلومات والإتصالات.

توقفت اللجنة في العام 2015 بسبب تصاعد حدة الصراع باليمن وشحة التمويل، ثم أعيد تشكيلها في العام 2018 ولا تزال تمارس مهامها، وقد أنجزت مراجعة وإعداد مشـــاريع تطوير لخمســـة قوانين حتى نهاية العام 2021 [56] وهي : قانون الجرائم والعقوبات، قانون الإســـتثمار، قانون المشتريات والمزايدات والمناقصات الحكومية، قانون الهيئات والمؤسسات والشركات العامة، قانون تحصيل الأموال العامة. [57]

---

[50] قرار جمهوري بالقانون رقم (12) لسنة 1994 بشأن الجرائم والعقوبات، https://yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=11424.

[51] قرار جمهوري بالقانون رقم (39) لسنة 1992 بشأن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، https://yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=11385.

[52] حاول رئيس الوزراء الأسبق الدكتور فرج بن غانم (1997 / 1998) تنفيذ مصفوفة إصلاحات تشريعية وتنفيذية لمكافحة الفساد باليمن منها إصدار قانون للذمة المالية، إلا أنها قوبلت بالرفض الشديد، ما أضطره للهروب من اليمن وتقديم إستقالته فوق الطائرة بعد خروجها من الأجواء اليمنية.

[53] قانون مكافحة الفساد رقم (39) لسنة 2006، https://yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=18870.

[54] SNACC (مايو 2009)، التقرير الدوري الأول للعام 2009 المرفوع إلى رئيس الجمهورية ومجلس النواب، https://snacc.gov.ye/%d8%aa%d9%82%d8%b1%d9%8a%d8%b1-%d8%a5%d9%86%d8%ac%d8%a7%d8%b2-%d8%b9%d9%86-%d8%a7%d9%84%d9%81%d8%aa%d8%b1%d8%a9-%d9%85%d9%86-/%d9%8a%d9%86%d8%a7%d9%8a%d8%b1-%d8%a5%d9%84%d9%89-%d9%85%d8%a7%d8%b1%d8%b3

[55] تمثل AWTADمقعد المجتمع المدني باللجنة منذ 2013 وحتى الأن.

[56] SNACC (يناير 2022) ، ربورتاج فعالية إطلاق الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2022/ 2026، منتج منفذ: شركة واشا ميديا للإنتاج الفني والإعلامي، قاعة وزارة الخارجية، صنعاء.

[57] المرجع نفسه.

أوجه القصور:

- تواجه التشريعات اليمنية المتعلقة بمكافحة الفساد والحفاظ على المال العام الكثير من جوانب القصور، ويصفها الكثيرون بعديمة الأثر[58] ، وهو ما أضطر SNACC لتشكيل لجنة مراجعة وتقييم التشريعات (المذكورة سابقا)، منها على سبيل المثال القانون رقم (6) لعام 1995 بشأن إجراءات إتهام ومحاكمة شاغلي وظائف السلطة التنفيذية العليا، والذي يتعارض مع روح ومضمون AC[59].
- تضارب وتعارض النصوص القانونية في العديد من القوانين، وعلى سبيل المثال القانون رقم (39) لسنة 2006م بشأن AC أسهب بالتوسع في المهام والإختصاصات الوقائية للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد دون الإشارة إلى إلغاء النصوص المتعارض معها في القوانين الأخرى في العديد من الحالات كالتحقيق في القضايا، مع أن ذلك اختصاص النيابة العامة[60].
- تواجه اليمن معضلة كبيرة في إصدار القوانين وتعديلها بشكل عام، وذلك يتعلق بالمشاكل التي يواجهها البرلمان بسبب الصراع الحالي من جهة، ومن جهة أخرى فمن المتوقع أن تواجه مشاريع تعديل وتطوير قوانين AC وإصدار قوانين جديدة معارضة كبيرة في البرلمان، لأن غالبية أعضاء البرلمان الحالي هم نفس الأعضاء الذين أصدروا القوانين التي صدرت في اليمن منذ مصادقتها على إتفاقية UNCAC[61].

الإستراتيجيات والسياسات الوطنية لمكافحة الفساد باليمن						
الإمتثال التشريعي				التنفيذ والإنفاذ		
بالكامل	إلى حد كبير	جزئي	غير منفذ	جيد	معتدل	ضعيف
	✓				✓	

وفق للفقرتين (1 ،2) من المادة (8) من قانون AC اليمني فإن من أهم مهام SNACC هو إعداد وتنفيذ السياسات العامة والإستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد ووضع الأليات والخطط والبرامج لتنفيذها.

أطلقت اليمن حتى الأن إستراتيجيتين وطنيتين لمكافحة الفساد: الإستراتيجية الأولى[62] 2010/ 2014 [63]، الإستراتيجية الثانية 2022/ 2026 [64]والتي تم إعدادها خلال فترة إعداد هذا التقرير وشاركت AWTAD بإعدادها، وتم إطلاقها في 3 يناير 2022. [65]

تضمنت مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل (الذي عقد خلال الفترة من مارس 2013 إلى يناير 2014) مجموعة واسعة من السياسات العامة والتوصيات الهامة المتعلقة بمكافحة الفساد باليمن.[66]

أطلقت سلطات صنعاء " الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة 2030 " [67]، والتي تتكون من أثني عشر محورا، إلا أن مجال الرقابة وACكان محورا فرعيا وليس محورا رئيسيا.[68]

---

[58] مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية (نوفمبر 2018)، " بعيدا عن نهج استمرار العمل كالمعتاد: مكافحة الفساد في اليمن "، دراسة بحثية بالتنسيق مع شركاء المشروع ديب روت للاستشارات ومركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق .CARPO، https://sanaacenter.org/files/Rethinking_Yemens_Economy_No4_Ar.pdf. ، ص (14).

[59] مغرم، د. محمد وآخرون (يناير2010) " **تحليل إلتزامات اليمن حيال الإتفاقية الدولية لمكافحة الفساد** "، دراسة خاصة بتمويل من وكالة التنمية الألمانية، صنعاء، 2010، https://drive.google.com/file/d/1sTHr9gHCGSUwpX5rmpBUW9Nt3bhwfIev/view?usp=sharing ، ص (40).

[60] للمزيد: الشوافي، القاضي رمزي - وكيل نيابة الأموال العامة الثانية المتخصصة بقضايا الفساد سابقا، (ديسمبر 2015) " **تأثير جوانب القصور في تشريعات مكافحة الفساد على الواقع العملي**" ، ورشة عمل باليوم العالمي لمكافحة الفساد أقامتها الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، صنعاء، https://drive.google.com/file/d/1NO16qE-u8cBygZw8m_M470uZS9Nvpv1U/view?usp=sharing ، ص (27).

[61] لم تجرى أي إنتخابات برلمانية كاملة في اليمن من قبل مصادقة اليمن على UNCACوحتى الأن، كما سيرد توضيحه لاحقا.

[62] National Anti-Corruption Strategy (January 2022), English translation, http://www.undp-aciac.org/publications/Strategy%20and%20Action%20Plan%20-%20Yemen%20(English).pdf.

[63] الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، اليمن (عربي),http://www.undp-aciac.org/publications/Strategy%20and%20Action%20Plan%20-%20Yemen%20(Arabic).pdf.

[64] SNACC (2022)، الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2022/ 2026 ، الطبعة الأولى، https://snacc.gov.ye/wp-content/uploads/2022/03/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF.pdf

[65] SNACC (يناير 2022) ، إطلاق الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في صنعاء، https://snacc.gov.ye/?ac=3&no=1037&d_f=4&t_f=0&t=5&lang_in=Ar.

[66] الجمهورية اليمنية، مؤتمر الحوار الوطني الشامل (يناير2014)، المخرجات، http://www.pdf-yemen.com/PDF/Democratic/NDC%20Final%20Document.pdf .

[67] الجمهورية اليمنية، المجلس السياسي الأعلى - صنعاء (إبريل 2019)، الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة، https://yemenvision.gov.ye/%D8%A5%D8%B5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA/

[68] الهاتف، طاهر، (أكتوبر 2020)، كلمة المجتمع المدني في حفل تدشين البرنامج التدريبي لمكافحة الفساد بوزارة النقل، صنعاء، https://www.facebook.com/alhatf/posts/3287477464684152

وفقا لما كان مخطط له في تنفيذ الإستراتيجية الأولى فإنه يتوجب تنفيذ مراجعة دورية وتقييم سنوي يشارك فيه جميع الشركاء لتقييم مستوى التنفيذ على مستوى كل مكون من مكونات الإستراتيجية، وعلى مستوى الإطار الكلي للإستراتيجية الوطنية، لكن الفريق لم يتوصل إلى أي معلومات عن قيام SNACC بذلك.

يقوم كل من SNACC وCOCA وHATC بإصدار تقارير سنوية ودورية عن نشاطهم في مكافحة الفساد، وتسلم إلى رئاسة الجمهورية ومجلس النواب.

الممارسات الجيدة:

- هناك تطور ملحوظ مؤخرا في إعداد الإستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد باليمن، ويتضح ذلك من الألية التي تم بها إعداد وتدشين الإستراتيجية الأخيرة 2022/ 2026، حيث قام فريق إعدادها بدراسة وتقييم الإستراتيجيات السابقة وتقييم الوضع الحالي أولا، وإدخال التشاركية في إعدادها وأليات تنفيذها والإستعانة بـــ 36 دليلا من الأدلة الصادرة عن UNODC بما في ذلك دليل إعداد الإستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد ودراسة تحليل الإستراتيجية الوطنية في دول أخرى.[69]

أوجه القصور:

- تتصف السياسات العامة لـ AC باليمن بالعشوائية والإرتجالية بشكل عام، ويستغل شعار " مكافحة الفساد " من قبل كافة الأطراف في اليمن - دون إستثناء - وبدون وجود سياسات جادة لتحقيقها.
- مستوى التنفيذ الفعلي للاستراتيجية الأولى كان ضعيفا جدا، ووفقا لتعليق لسفيرة بريطانيا باليمن " إن وجود استراتيجية شاملة يبدو جيداً على الورق ويبقى الامتحان الحقيقي في التنفيذ والدليل على ذلك أن استراتيجية اليمن الوطنية لمكافحة الفساد (2010- 2014) لم يُنفذ منها سوى 25% وذلك وفقاً لأعلى التقديرات"[70]، وترجع الأسباب الرئيسية لفشل تنفيذ الإستراتيجية الأولى إلى شحة التمويل وعدم التدريب على ألية التنفيذ، وعدم مشاركة كافة الجهات الشريكة في التنفيذ[71].
- لم تقم سلطات عدن بإعداد أي سياسات عامة أو إستراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد منذ مباشرة نشاطها العام 2018 وحتى إعداد هذا التقرير.

التدابير والممارسات الفاعلة للوقاية من الفساد وتقييمه						
الإمتثال التشريعي			التنفيذ والإنفاذ			
بالكامل	إلى حد كبير	جزئي	غير منفذ	جيد	معتدل	ضعيف
	✓				✓	

حددت المادة (8) من قوانين AC مهام واختصاصات SNACC، ومن ضمنها ما ورد بالفقرات (3، 10، 13) بدورها بالشراكة مع المجتمع في تعزيز وتطوير التدابير اللازمة للوقاية من الفساد وتحديث آليات ووسائل مكافحته ولاسترداد الأموال المنهوبة.
خصص الباب الثالث من قانون AC لتدابير AC، ويتكون من ثلاثة فصول تتضمن التدابير التشريعية ومشاركة المجتمع والتعاون الدولي، واشتمل على المواد من (20) إلى (29) وقد شملت الكثير من التدابير التي تتوافق إلى درجة مقبولة مع ما ورد في المادة الخامسة من إتفاقية UNCAC.

وفقا للمواد (8- 4، 20، 21،22،23) من قانون AC والمواد (54، 81) من لائحته التنفيذية فإن على SNACC – وبما لا يتعارض مع قانون COCA– القيام بدراسة وتقييم التشريعات والأنظمة والتدابير الخاصة بمكافحة الفساد في المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ودراسة وتقييم التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية.

وفقا للفصل الثاني من القانون رقم (39) لسنة 1992م بشأن COCAفإن الجهاز يمتلك صلاحيات واسعة لفحص ومراقبة وتطوير التدابير والأنظمة الوقائية للحد من الفساد في المؤسسات الحكومية إضافة لمراجعة الممارسات الإدارية والمالية والفنية.

[69] مقابلة شخصية مع الدكتور نعمان فيروز – الخبير الوطني لإعداد الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2022-2026، مقر SNACC، صنعاء، 27 مارس 2022.

[70] Marriott, Jane - سفيرة بريطانيا في اليمن، مدونات مكتب الخارجية والكومنولث والتنمية ، " **حان الوقت للتخلص من الفساد في اليمن** " ، مقالة رقم 76766074 حول ورشة عمل حول استراتيجيات وطرق مكافحة الفساد في اليمن ،الأردن ، https://blogs.fcdo.gov.uk/ar/janemarriott/2014/10/13/%D8%AD%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%82%D8%AA-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%AE%D9%84%D8%B5-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF/.

[71] مرجع سابق: مقابلة شخصية مع الدكتور نعمان فيروز، 27 مارس 2022.

يقوم COCA (سواء في صنعاء[72] ، أو عدن[73]) بإعداد وتنفيذ خطط دورية للتفتيش الميداني على المؤسسات والجهات الحكومية الخاضعة لرقابته، وتقديم تقارير شهرية وربع سنوية وسنوية، وإحالة قضايا الفساد إلى الجهات القضائية (باستثناء وقائع فساد الوزراء ونواب الوزراء ومحافظي المحافظات، فيكتفي برفع التقارير عنها إلى رئيس الجمهورية [74]) إضافة لإقامة أنشطة تدريبية وتشاورية مع الجهات الحكومية.

قامت SNACC بإجراء دراسة لتقييم إمتثال اليمن لـــ UNCAC بتمويل من وكالة التنمية الألمانية giz في العام 2012 بعنوان " تحليل إلتزامات اليمن حيال UNCAC "[75]

خلال العام 2021 إتخذت SNACC بصنعاء عدد 86 تدبيرا وقائيا للوقاية من وقائع الفساد في الجهات الحكومية [76]، كما قامت السلطات في صنعاء العام 2019 بإلزام كافة الجهات الحكومية بتفعيل آليات لاستقبال البلاغات والشكاوى في وقائع الفساد وتخصيص أرقام مجانية ونوافذ إلكترونية لذلك[77]كما تم تأسيس قطاع للوقاية وفرق ميدانية للتفتيش الميداني ضمن الألية التنسيقية للأجهزة الرقابية والنيابة العامة[78].

أوجه القصور:

- الغموض في التشريعات الوطنية حول التدابير والإجراءات الوقائية، فلا يوجد توضيح كافي لماهي أهم التدابير الوقائية وأنواعها، وماهي الصلاحيات الممنوحة لـــ SNACC في تحديد التدابير الوقائية التي يمكنها إستخدامها، ذلك الغموض نتج عنه تعارض الصلاحيات بين هيئات وأجهزة الرقابة ومكافحة الفساد والنيابات العامة.
- غالبية التدابير والممارسات الإدارية في اليمن لا تزال تقليدية، ومحاولات التحول نحو الرقمنة وإستخدام الوسائل والبرامج التكنلوجية الحديثة بطيئ للغاية.
- عدم إجراء تقييمات وتحليلات لمخاطر الفساد وإنتشاره وأثاره في اليمن، وتقصير كبير من الهيئات الرقابية الحكومية في مجال الدراسات والأبحاث بشكل عام.
- التعارض في الصلاحيات بين هيئات الرقابة ومكافحة الفساد باليمن في هذا المجال وما يؤدي إلى ضعف أداء اليمن وإمتثالها لـ UNCAC.
- عدم نشر SNACC تقاريرها الدورية والسنوية على مواقعها بالإنترنت لتكون متاحة للجميع منذ العام 2013، بالرغم من أنه يتم الإشارة إليها عادة في الفعاليات، ووفقا لرئيس SNACC في صنعاء فقد وعد بنشر تقارير سنوية بانتظام إبتداء من العام 2022 [79]، وقد تم نشر تقرير الإنجاز لعام 2021 قبل أسبوع من الإنتهاء من المسودة الأولية لهذا التقرير[80].

تعزيز مشاركة المجتمع في رسم السياسات العامة لمكافحة الفساد وتنفيذها						
الإمتثال التشريعي				التنفيذ والإنفاذ		
بالكامل	إلى حد كبير	جزئي	غير منفذ	جيد	معتدل	ضعيف
	✓				✓	

ألزمت المادة (25) من قانون AC أن تقوم SNACC بتعزيز إسهام ومشاركة منظمات المجتمع المدني في الأنشطة المناهضة للفساد، وخصصت المادة (9) من قانون AC مقعد واحد فقط في عضوية مجلس SNACC للمجتمع المدني ومقعد للقطاع الخاص ومقعد للمرأة، كما خصصت القوانين اليمنية مقاعد لتمثيل المجتمع المدني في الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات وفي المجلس اليمني للشفافية في الصناعات الإستخراجية.

إتخذت SNACC الكثير من الخطوات لتنفيذ هذا الإلتزام من خلال تخصيص مقعد للمجتمع المدني في المنظومة الوطنية للنزاهة وفي لجنة مراجعة وتقييم وتطوير التشريعات ، كما عقدت لقاءات تشاورية مع منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وساعدت على تأسيس تحالف

---

[72] الجمهورية اليمنية، COCA، صنعاء، http://coca.gov.ye/.
[73] الجمهورية اليمنية، COCA، عدن، http://cocaye.org/defaults.php.
[74] هذا الإستثناء الوارد بالمادة (11) من قانون الجهاز هو ما يفسره الكثيرون بإستخدام تقارير الأجهزة الرقابية من قبل رئيس الجمهورية بغرض الإبتزاز السياسي ضد أي مسئول حكومي قد يتحول إلى المعارضة لاحقا.
[75] الجمهورية اليمنية، SNACC (أغسطس 2012)، مواءمة القوانين اليمنية مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، https://snacc.gov.ye/?ac=3&no=509&d_f=https://snacc.gov.ye/%d9%85%d9%88%d8%a7%d8%a1%d9%85%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%82%d9%88%d8%a7%d9%86%d9%8a%d9%86-%d8%a7%d9%84%d9%8a%d9%85%d9%86%d9%8a%d8%a9-%d9%85%d8%b9-%d8%a7%d8%aa%d9%81%d8%a7%d9%82%d9%8a%d8%a9-%d8%a7%d9%84/.
[76] UNCAC ، تقرير الإنجاز السنوي 2021، https://drive.google.com/file/d/1x_nitlrrC3IL0s7C2NavsUiqV7XS2ujn/view?usp=sharing ، تم مشاهدته في 3 يناير 2022.
[77] صحيفة الثورة (نوفمبر 2019)، **"عدد من الوزارات والمؤسسات الحكومية تخصص أرقاماً مجانية لاستقبال شكاوى المواطنين"**، العدد 20073، http://althawrah.ye/archives/599861، ص 2.
[78] مقابلة مع القاضي مجاهد عبد الله – رئيس مجلس SNACC بصنعاء، مقر SNACC، صنعاء، 30 مارس 2022.
[79] الظاهري، عبدالله، مذيع بقناة اليمن الفضائية من اليمن (يناير 2021)، مقابلة تلفزيونية مع القاضي مجاهد أحمد عبد الله، رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، **برنامج المشهد**، صنعاء، https://www.youtube.com/watch?v=ntUqDKbyiVs ، تم مشاهدته في 10 يناير 2022م.
[80] SNACC بصنعاء (يناير 2022) تقرير الإنجاز السنوي 2021, https://drive.google.com/file/d/1x_nitlrrC3IL0s7C2NavsUiqV7XS2ujn/view?usp=sharing

لمنظمات المجتمع المدني برعاية من البنك الدولي[81] ، وإشـــراك ممثلين عن المجتمع المدني في الفعاليات والمؤتمرات والدورات التدريبية التي تقيمها SNACC ، وشـارك للمجتمع المدني حضـور في إعداد الإسـتراتيجية الوطنية الثانية لـــــ AC 2022/ 2026 [82]، ووعد رئيس مجلس SNACCبصنعاء بأن يكون المجتمع المدني شريكا أساسيا في تنفيذها[83] .

أوجه القصور:

- رغم ما قدمته السـلطات اليمنية لتنفيذ هذا الإلتزام إلا أنه لا يصـل للمسـتوى المطلوب الذي يمكن أن يسـهم بفاعلية كافية لدور المجتمع في AC، فمســـتوى تمثيل المجتمع المدني في مجلس SNACC وفي لجنة تقييم وتطوير التشـــريعات وفي المنظومة الوطنية للنزاهة وفي HATC محدود للغاية ولا يتجاوز في بعض الحالات 5%، مما يحد من قدرة المجتمع المدني على إحداث تغيير ملموس في ســـياســـات وإستراتيجيات ACباليمن.
- في إعداد الإستراتيجية الوطنية الثانية لمكافحة الفساد لم تكن مشاركة المجتمع المدني بالمستوى الكافي مقارنة بالعدد الكبير من المشاركين من الجهات الحكومية [84]، فيما تم تجاهل المجتمع المدني في بعض الحالات مثل اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال.

التعاون الدولي لتطوير السياسات والممارسات الوقائية						
الإمتثال التشريعي				التنفيذ والإنفاذ		
بالكامل	إلى حد كبير	جزئي	غير منفذ	جيد	معتدل	ضعيف
✓						✓

الهدف الثالث من أهداف قانون AC اليمني بالمادة (3) " تعزيز مبدأ التعاون والمشاركة مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية في البرامج والمشاريع الدولية الرامية إلى مكافحة الفساد"
ومن مهام SNACCبالمادة (8) من القانون التالي:

الفقرة (8) تمثيل الجمهورية اليمنية في المؤتمرات والمحافل الدولية.
الفقرة (9) التنسيق والتعاون مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية والعربية ذات الصلة بمكافحة الفساد والمشاركة في البرامج الدولية الرامية إلى منع الفساد.
الفقرة (14) دراسة وتقييم التقارير الصادرة عن المنظمات المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد والإطلاع على وضع الجمهورية فيها واتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها.

صادقت اليمن على عدة إتفاقيات دولية وإقليمية ذات علاقة مثل UNCAC وUNTOC وإتفاقيات إقليمية ودولية لمكافحة جرائم الإنترنت.
وإنضمت اليمن إلى المنظمات والتحالفات والمبادرات الإقليمية والدولية التالية:

- الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.
- المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (INTOSAI)
- المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (Arabosai)
- المبادرة العالمية لإسترداد الأموال المنهوبة (STAR)
- المنتدى العربى لاسترداد الأموال المنهوبة.
- المبادرة العالمية للشفافية في الصناعات الإستخراجية (IEITI)

شـاركت اليمن في الكثير من الفعاليات والمؤتمرات الدولية/ بما في ذلك المشـاركة بغالبية مؤتمرات الدول الأطراف لاتفاقية UNCAC والكثير من إجتماعات ومؤتمرات وورش العمل الإقليمية والدولية المتعلقة بـــــ AC والشـفافية واسـترداد الأموال المنهوبة وغيرها. واسـتضـافت اليمن المؤتمر الثاني للشـبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفسـاد، بعنوان "الإسـتراتيجيات الوطنية لمكافحة الفسـاد ودور المعنيين في تفعيلها" في صنعاء في الفترة 27/ 28 يوليو 2010 [85].

الممارسات الجيدة:

- أبدى اليمن بعض الاهتمام بالتعاون الدولي فيما يخص ACوالمشاركة في المؤامرات الدولية.

---

[81] تم تأسيس " تحالف منظمات المجتمع المدني ضد الفساد " في العام 2014 وتوقيع إتفاقية تمويل مع البنك الدولي لإطلاق مشروع " تعزيز المساءلة في اليمن " إلا أن التحالف تفكك، وتوقف المشروع بسبب تصاعد الصراع في اليمن منذ نهاية العام 2014.
[82] SNACC (يناير 2022) ، ربورتاج فعالية إطلاق الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2022/ 2026، منتج منفذ: شركة واشا ميديا للإنتاج الفني والإعلامي، قاعة وزارة الخارجية، صنعاء.
[83] مقابلة شخصية مع القاضي مجاهد أحمد عبد الله – رئيس SNACC بصنعاء، مقر SNACC، صنعاء، 2 أكتوبر 2021
[84] مقابلة شخصية مع الدكتور نعمان فيروز، 27 مارس 2022.
[85] الشبكة العربية تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (يوليو 2010)، مؤتمرات وفعاليات، المؤتمر الثاني للشبكة العربية، صنعاء، http://www.arabacinet.org/index.php/ar/activities/conferences?layout=edit&id=232.

أوجه القصور:

- قطعت جميع المنظمات والتحالفات والمبادرات الدولية التواصل والتعاون مع مقرات الهيئات والأجهزة الحكومية في صنعاء بعد صدور قرار مجلس الأمن 2216 [86]، ونقلت تواصلها إلى المقرات التي تم افتتاحها في عدن، إلا أن ذلك أحدث فجوة كبيرة في قدرة اليمن على تطوير سياساتها وممارساتها وأدواتها في الوقاية من الفساد ومحاربته، نظرا لما تفتقر إليه الهيئات والأجهزة الحكومية التابعة لسلطات عدن من إمكانيات وكوادر وخبرات.
- تنفيذ اليمن لتوصيات ومخرجات الفعاليات الإقليمية والدولية التي شاركت فيها - فيما يخص تطوير سياساتها واستراتيجياتها - ضعيف للغاية، ولم تحقق الفائدة المأمولة منها. كما عجزت اليمن عن الوفاء بالتزاماتها تجاه بعض المبادرات الدولية التي إنضمت إليها، فعلى سبيل المثال: تم تجميد عضوية اليمن مرتين في المبادرة العالمية للشفافية بالصناعات الإستخراجية EITI، وشطبها نهائيا العام 2017.[87]
- لم تنضم اليمن حتى الأن لبعض الشبكات والمبادرات العالمية الهامة وذات العلاقة بسياسات وممارسات الشفافية وAC والحكم الرشيد، فحتى الأن لم تبدي أي إهتمام مطلقا بالإنضمام للمبادرة العالمية للشراكة من أجل الحكومية المنفتحة (OGP) وغيرها.

المادتان 6 و13.2 - هيئات و أجهزة مكافحة الفساد الوقائية:

أجهزة وهيئات الرقابة ومكافحة الفساد باليمن، والتنسيق بينها						
الإمتثال التشريعي			التنفيذ والإنفاذ			
بالكامل	إلى حد كبير	جزئي	غير منفذ	جيد	معتدل	ضعيف
✓					✓	

الهيئات والأجهزة المختصة بمكافحة الفساد والعمل الرقابي باليمن تنقسم إلى:

أولا: هيئات وأجهزة متخصصة كمهام رئيسية، وهي:

1- الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد SNACC
2- الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة COCA
3- الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات HATC
4- مكتب محامي عام الأموال العامة ونيابات الأموال العامة التابعة له

ثانيا: جهات سيادية: مجلس النواب

ثالثا: هيئات وقطاعات متخصصة بمهام فرعية أو ثانوية، وتتمثل في:

1- مباحث الأموال العامة بوزارة الداخلية.
2- هيئة التفتيش القضائي (JIB) في MoJ وإدارة التفتيش القضائي بمكتب النائب العام.
3- دائرة الأمن الإقتصادي ومكافحة الفساد بجهاز الأمن والمخابرات التابع لسلطات صنعاء وجهاز الأمن القومي التابع لسلطات عدن.
4- وحدة جمع المعلومات المالية بالبنك المركزي اليمني FIU (سيتم التطرق لها بالتفصيل لاحقا)
5- اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب NAML&CFT
6- الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة.
7- قطاعات وإدارات الرقابة الداخلية بالمؤسسات الحكومية والصناديق العامة.

ووفقا لقوانين كافة تلك الجهات؛ فإن من صلاحياتها إستقبال البلاغات والشكاوى في جرائم الفساد (وفقا لنوع جرائم الفساد المحددة في قوانينها)، ووفقا لقانون AC رقم (39) لعام 2006 ولائحته التنفيذية فإن SNACC هي الجهة الحكومية العليا المختصة التي تتولى مهمة منع الفساد، وقد إشتمل القانون على مواد وفصول تشمل كل ما ورد بالفقرة الأولى من المادة السادسة من UNCAC، كما إشتمل الفصل الثاني من الباب الثاني على تشكيل SNACC، موضحا عدد أعضاء مجلس الهيئة وشروط وطريقة إنتخاب رئيس وأعضاء الهيئة، وإمتيازات ومسئوليات الأعضاء وإسقاط العضوية، والجهاز التنفيذي والأمانة العامة والكوادر الإدارية للهيئة وصلاحياتهم.

أصدر رئيس SNACC في صنعاء القرار رقم (10) لعام 2019 بإصدار اللائحة التنظيمية للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد [88]، والذي قسم الهيكل التنظيمي للهيئة إلى قسمين:

---

[86] مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة (إبريل 2015)، قرارات مجلس الأمن بشأن اليمن، قرار 2216، نيويورك، https://undocs.org/ar/S/RES/2216%282015%29.

[87] EITI ،Yemen, https://eiti.org/countries/yemen.

[88] SNACC، صنعاء ، اللائحة التنظيمية للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، https://drive.google.com/file/d/124TR8nKEE4c_3jlRJnegcthwLuH93f0D/view?usp=sharing

- جهاز القيادة ورسم السياسات والإشراف.
- الجهاز التنفيذي الفني والإداري والمالي (الأمانة العامة).

تم حتى الأن تشكيل أعضاء مجلس SNACC ثلاث مرات، الأولى: 2007/ 2012، الثانية 2013/ 2018، ولكن أربعة من أعضائها انضموا إلى السلطات في عدن وفتحوا مقرا للهيئة هناك ولا يزالون يمارسون مهامهم حتى تاريخ إعداد هذا التقارير، والثالثة: 2019 وحتى الأن: تم تشكيلها من قبل سلطات صنعاء.

وباقي الهيئات والأجهزة والقطاعات (المذكورة سابقا) قد إنقسمت أيضا إلى قسمين (كما ذكر سابقا)، وقامت SNACC التابعة لسلطات عدن بافتتاح فرع في حضرموت.

تم تأسيس المنظومة الوطنية للنزاهة: والتي تجمع كافة الجهات الحكومية ذات العلاقة بمكافحة الفساد بما في ذلك بعض الوزارات كالمالية والخدمة المدنية والعدل والشئون القانونية، إضافة للقطاع الخاص والمجتمع المدني، وذلك بهدف تنسيق الجهود لمكافحة الفساد، إلا أن نشاطها محدود عادة بالفعاليات.

أصدر رئيس المجلس السياسي الأعلى (سلطات صنعاء) قرار رقم (93) لسنة 2020م باعتماد (الآلية التنسيقية للأجهزة الرقابية والنيابة العامة) وتشكيل وحدة تنسيق مشتركة لمتابعة وتنسيق محاور الآلية التنسيقية. "[89]

أودعت اليمن صكَّ تصديقها على الاتفاقية لدى الأمين العام للأمم المتحدة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥[90]

الممارسات الجيدة:

- من الناحية التشريعية فإن القانون اليمني قد شمل كافة ما ورد بالمادة السادسة والفقرة 13/ 2 من UNCAC بما في ذلك تعريف المواطنين بـ SNACC وإستقبال الشكاوى من الجمهور.
- في إنفاذ القانون مارست SNACC نشاطها وإستقبلت منذ تأسيسها مئات البلاغات، وقامت بالتحقيق في الكثير منها وإحالة العديد منها للنيابة العامة، كما مارست جزء كبير من مهامها ومسئولياتها وصلاحياتها القانونية[91](وإن لم يكن بالشكل المأمول) وكذلك الحال بالنسبة لباقي الجهات ذات العلاقة والمذكورة سابقا.
- قامت SNACC بإقامة العديد من برامج التوعية بتدابير منع الفساد في المؤسسات الحكومية[92]، لكن تلك البرامج لم تشمل كافة المؤسسات الحكومية المستهدفة والأكثر عرضة للفساد.
- كانت SNACC تنشر تقاريرها السنوية والدورية في موقعها بالإنترنت بإنتظام حتى نهاية العام ٢٠١٥، ثم توقفت عن النشر في الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠، وقامت SNACC بصنعاء بنشر التقرير السنوي لعام ٢٠٢١[93]

أوجه القصور:

- تعدد الهيئات والأجهزة والقطاعات الحكومية التي تعمل في مجال الرقابة وAC نتج عنه تشتت جهود AC وعدم وجود تشريع وطني شامل ينظم ذلك، ولم تتمكن محاولات التنسيق والتحالفات بينها لحل هذه الإشكالية بشكل جذري.
- SNACC بصنعاء غير معترف بها دوليا ولا يتم التعامل معها من قبل UNODC والمجتمع الدولي كونها ضمن السلطات التي يقودها جماعة أنصار الله (الحوثيين) ، والذين يصنفهم مجلس الأمن الدولي كإنقلابيين بموجب قرار[94] مجلس الأمن 2216.
- SNACC في عدن تواجه وضعاً قانونيا ضعيفا للغاية وذلك للأسباب التالية:
  - صدور ثلاثة أحكام قضائية: حكم قضائي إبتدائي [95] وحكم إستئناف[96] وحكم نهائي [97] ، جميعها تقضي ببطلان قرار رئيس الجمهورية رقم (54) لعام 2013 بتشكيل أعضاء SNACC.

---

[89] ، وكالة سبأ للأنباء - سبأ نت (نوفمبر 2020)، صدور قرار باعتماد الآلية التنسيقية للأجهزة لرقابية والنيابة العامة"، صنعاء، https://www.saba.ye/ar/news3116217.htm

[90] UNODC (يوليو 2016) ، إستعراض تنفيذ اليمن لـ UNCAC– الدورة السابعة، الملخص التنفيذي، فيينا، https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/WorkingGroups/ImplementationReviewGroup/ExecutiveSummaries/V1600339a.pdf، ص (1).

[91] SNACC،تقارير، https://snacc.gov.ye/category/%d8%aa%d9%82%d8%a7%d8%b1%d9%8a%d8%b1/.

[92] المرجع نفسه.

[93] المرجع نفسه.

[94] مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة (2015)، قرارات مجلس الأمن بشأن اليمن، القرار 2216، https://undocs.org/ar/S/RES/2216%282015%29

[95] وزارة العدل، المحكمة الإدارية الإبتدائية بأمانة العاصمة (يناير 2014)، حكم رقم (7) لعام 1435 هـ في القضية الإدارية رقم (437) لعام 1434 هـ، صنعاء، https://drive.google.com/file/d/1DOX2fyWxuwJz-NyMzHi_-FTn_FCTmkJq/view?usp=sharing

[96] وزارة العدل، محكمة إستئناف أمانة العاصمة، الشعبة المدنية الثالثة (أكتوبر 2015)، الحكم رقم (10) لسنة 1437 هـ بالقضية الإدارية رقم (455) لعام 1435 هـ ، صنعاء ، https://drive.google.com/file/d/1taqv5fRFRGGt5H7zoYuKJWVlvvfl5ZSD/view?usp=sharing.

[97] الجمهورية اليمنية: المحكمة العليا (يونيو 2017)، الدائرة الإدارية، الحكم بالطعن الإداري رقم (57835- ك)، https://drive.google.com/file/d/1VJJgcq46U2BR2rSfQ5jc4b6hJ_RCpyWU/view?usp=sharing.

- إنتهاء الفترة القانونية – المحددة بخمس سنوات – في العام 2018، ولم يتم إعادة إنتخاب أعضاء لمجلس SNACC من قبل سلطات عدن حتى الأن، ولم يتم إتخاذ أي إجراءات قانونية للسماح لأعضائها الحاليون بالإستمرار بممارسة مهامهم.
- عدد أعضائها فقط أربعة أعضاء من بين أحد عشر عضوا (وفقا لقانون AC)، وذلك يعني عدم توفر النصاب القانوني، وبالتالي فإن كافة القرارات والإجراءات التي يتخذونها غير قانونية.

- غالبية التشريعات اليمنية لم يتم تحديثها وتصحيحها حتى الأن، فرغم صدور قانون AC إلا أن التعارض التشريعي لا يزال يشكل قصورا كبيرا، فوفقا للمادة (3) من قانون COCA الصادر في العام 1992 لايزال COCA هو أعلى هيئة رقابية في اليمن وهو ما يتعارض مع قانون AC الذي قرر تأسيس هيئة عليا لمكافحة الفساد ومن ضمن أهدافها المهام الرقابية، ولا يوجد نص صريح في قانون AC بأولوية سريان أحكامه في حالة تعارض أي من مواده مع قوانين أخرى.
- لا تزال آليات إستقبال البلاغات لجرائم الفساد تقليدية ولم يتم إستخدام تكنلوجيا الإتصالات والمعلومات بشكل مناسب من غالبية هيئات وجهات الرقابة ومكافحة الفساد باليمن.

إستقلالية أجهزة الرقابة ومكافحة الفساد في اليمن						
الإمتثال التشريعي			التنفيذ والإنفاذ			
بالكامل	إلى حد كبير	جزئي	غير منفذ	جيد	معتدل	ضعيف
	✓					✓

في قانون AC اليمني نصوص واضحة وصريحة بإستقلالية وحيادية SNACC وشخصيتها الاعتبارية - ماليا وإداريا ومهنيا - في المواد (3/ 1)، (5)، (6/ أ)، (15)، (18)، (19)، ولا يجوز لأي شخص أو جهة التدخل في شؤونها بأية صورة كانت ويعد مثل هذا التدخل جريمة يعاقب عليها القانون ولا تسقط الدعوى فيها بالتقادم، وفي المادة (17/ ب) يمنع موظفيها من أن يباشروا أي عمل أو نشاط يمس بصورة مباشرة أو غير مباشرة باستقلالية وحيادية الهيئة، وحددت المادة (9) شروط وآلية إختيار أعضاء الهيئة، كما منح أعضائها درجة وزير.

ويتمتع COCA بشخصية إعتبارية مستقلة وفقا للمادة (3) من قانونه، كما تتمتع كل من HATC ونيابات الأموال العامة ووحدة جمع المعلومات المالية بالإستقلالية وفقا لقوانينها.

إستقلالية SNACC وCOCA "يعانيان من عيب مؤسسي مستوطن في اليمن: استقلال محدود عن السلطة التنفيذية، و- كما يُقال- ثقافة مستمرة من الإفلات من العقاب"[98]

تسببت الأزمات والثورات الشعبية والصراعات الحالية في اليمن إلى ظهور أطراف وقوى محلية متصارعة وتغيرات متسارعة، وما رافق ذلك من تدخل (بصورة مباشرة أو غير مباشرة) في الشئون الإدارية والمالية والسياسية - كلاً في نطاق سيطرته - وهو ما انعكس بقوة على استقلالية هيئات الرقابة ومكافحة الفساد والمنظومتين القضائية[99] والأمنية باليمن.

أوجه القصور:

- لم يوضح القانون اليمني ما المقصود من الإستقلالية بصورة كافية، ولم يضع أي ضمانات وأليات فاعلة لضمان تحقيقها والتحقق منها، كما أنه لم يكن ضمن الشروط المطلوبة في أعضاء SNACC أن يكون مستقلا، فأحد أعضاء SNACC للدورة الثانية (والذي لا يزال عضوا في SNACC في عدن) هو رئيس الدائرة الإعلامية للحزب الإشتراكي اليمني، كما أن أحد الأعضاء في مجلس SNACC المنتخب بالدورة الثالثة - الحالية - بصنعاء كان ضمن فريق محامي الرئيس السابق ورئيس حزب المؤتمر "علي عبدالله صالح "[100]، وذلك يتنافى أيضا مع مضمون الإستقلالية.
- الألية التي حددها قانون AC لإختيار أعضاء SNACC عبر مجلسي الشورى والبرلمان تنعدم فيها الشفافية[101] والوضوح ، وتمارس فيها الإنتقائية وخاصة للمقعد المخصص للمجتمع المدني [102] ، و لا تتناسب مطلقا مع مبدأ إستقلالية SNACC، كون الأحزاب السياسية تمتلك الجزء الأكبر في مجلسي الشورى والنواب، وهو ما إنعكس سلبا في إختيار أعضاء SNACC وفي تدخل الأحزاب السياسية فيها، كما حدث في العام 2013 عندما إختلفت كتل الأحزاب السياسية في البرلمان عند إنتخاب أعضاء SNACC، وطالبت كتلة أحزاب اللقاء المشترك

---

[98] Al-Zwaini, Laila (September 2012), Rule of Law Quick Scan Yemen: Prospects and Challenges, HiiL Rule of Law Quick Scan Series, The Hague Institute for Innovation of Law, https://www.hiil.org/wp-content/uploads/2018/09/Rule-of-Law-in-Yemen.pdf , p. 30.

[99] The Risk & Compliance Portal (September 2020), Yemen Corruption Report, https://www.ganintegrity.com/portal/country-profiles/yemen/.

[100] مركز الإعلام التقدمي (أغسطس2012)، "بالأسماء: 269 محام يتطوعوا لنصرة الرئيس صالح بقضية تفجير الرئاسة بينهم 19 محامية"، صنعاء، http://www.alealamy.net/news-53380.htm.

[101] نصت المادة (9) من قانون AC على أن يتم تزكية 11 عضوا بالإقتراع السري وليس في جلسات سرية، إلا أن إنتخابات SNACC تجرى في جلسات سرية بمجلس النواب، كما أنه لا يتم الإعلان عن أسماء المتقدمين للترشيح ومن تم إستبعادهم ومن تم إختيارهم بالقائمة الأولية من مجلس الشورى، ويتم كل ذلك بسرية تامة.

[102] AWTAD(سبتمبر 2013) ، خطاب رسمي صادر برقم (30) إلى رئيس مجلس الشورى بعنوان: " تظلم لعدم قبول مرشحنا لعضوية الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد"، صنعاء ، https://drive.google.com/file/d/1IMMu_wa_x7f2PrJ5LqueuOEWz2ne7T5x/view?usp=sharing.

بحصة من أعضاء مجلس SNACC توازي حصتها في حكومة الوفاق الوطني (إستنادا إلى المبادرة الخليجية)[103] ما أدى لفشل الإنتخابات في البرلمان وقيام رئيس الجمهورية وقتها بالتدخل وإصدار قرار جمهوري بتشكيل SNACC، ذلك القرار الذي صدرت ضده أحكام قضائية ببطلانه (والتي ذكرناها سابقا).

- وفيما يتعلق بالإستقلالية الإدارية و المالية فإن القانون اليمني لم يحدد أليات وضمانات كافية لإنفاذها، ما فتح المجال أمام الحكومة لإضعاف إستقلالية SNACC، ففي 6 يناير 2013 أصدرت حكومة الوفاق الوطني قرارا بمنع التعامل مع SNACC ومنع وسائل الإعلام من نشر أي أخبار عنها[104]، كما قامت بتجميد الصرف من موازنتها التشغيلية في البنك المركزي اليمني، وكان رد SNACCبأن الحكومة إتخذت هذا القرار للتهرب من إتهامات لها بالفساد[105].
- وفقا لقوانينها: فإن COCA وHATC ترتبطان برئاسة الجمهورية، فيما ترتبط نيابات الأموال العامة بالنائب العام والذي بدوره يرتبط بمجلس القضاء الأعلى، وهو ما يعتبر ثغرات حساسة تؤثر نسبيا في إستقلالية تلك الجهات[106] ، وهناك محاولات لتعديل القوانين وإصلاح تلك الثغرات لكنها لم تنجح حتى الأن.

توافر الإمكانيات اللازمة والكوادر المؤهلة لأجهزة الرقابة ومكافحة الفساد						
الإمتثال التشريعي				التنفيذ والإنفاذ		
بالكامل	إلى حد كبير	جزئي	غير منفذ	جيد	معتدل	ضعيف
	✓					✓

ورد في قانون AC نصوص خاصة بهذا الجانب وهي:

- وفقا للمادة (6/ ب) فإن المقر الرئيسي لـــ SNACC يكون في العاصمة صنعاء ويجوز إنشاء فروع لها في بقية محافظات الجمهورية عند الاقتضاء.
- في المادة (12/ ج) منح القانون لـــ SNACC صلاحية إختيار كادرها الإداري والفني من ذوي الخبرة والكفاءة والنزاهة والتخصصات العلمية وبشفافية وعبر المنافسة وفقاً للمعايير التي تحددها اللائحة التنظيمية، وضرورة تدريبهم وتأهيلهم.
- وفقا لنص المادة (13). وبالمادة (18) " يكون للهيئة موازنة مستقلة تدرج رقماً واحداً ضمن الموازنة العامة للدولة يقترحها رئيس الهيئة، ويتبع في إعدادها القواعد والإجراءات المنظمة للموازنة العامة للدولة".

منحت السلطات مبنى تاريخي عثماني معاد ترميمه وتوسعته كمقر لـــ SNACC منذ تأسيسها العام 2007، بينما يقع مقر SNACC في عدن في مبنى بالإيجار.

وفرت اليمن موازنات سنوية لـ SNACC منذ تأسيسها وصلت في العام 2014 مبلغ 1095938000 ريال يمني [107](ما يعادل وقتها 5100000 $)، ثم تقلصت إلى مستويات ضعيفة لا تتجاوز حاليا 5% مما كانت عليه بالنسبة لـــ SNACC بصنعاء (156000000 ريال العام 2021، بما يعادل 260000 $)[108]، فيما قامت السلطات في عدن بتقديم موازنة سنوية لـــ SNACC- التي تم نقلها إلى عدن - بلغت في العام 2019 مبلغ 990163000 ريال يمني [109] (ما يعادل 1650000 دولار أمريكي). وكذلك الوضع لـــ COCA[110]، وتشمل موازنتهما السنوية مرتبات الموظفين في SNACC وCOCAفي صنعاء، لكن بشرط غريب من نوعه: وهو الغياب الدائم و عدم الإنتظام الوظيفي في صنعاء، ومن لم يلتزم بذلك الشرط تم حرمانهم من مرتباهم الشهرية، والتي مصيرها مجهول حتى الأن [111].

[103] شبكة العالم الإخبارية (إبريل 2013)، "برلماني يمني: اللقاء المشترك يعطل مسيرة الدولة"، صنعاء، https://www.alalam.ir/news/1466747/%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%8A%D9%85%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D9%83-%D9%8A%D8%B9%D8%B7%D9%84-%D9%85%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9.

[104] الجمهورية اليمنية، مجلس الوزراء (يناير 2013)، مذكرة رسمية صادرة من رئيس مجلس الوزراء إلى وزير الإعلام برقم (د. و/ 22/ 172)، https://drive.google.com/file/d/16lMY2Ayz0fR5GTEZFWuht1bDGf1ksg-G/view?usp=sharing.

[105] SNACC (يناير 2013) ، " مذكرة رسمية صادرة من SNACC إلى رئيس وأعضاء البرلمان برقم (104/ 1) بعنوان " قرار الحكومة إيقاف التعامل مع SNACC و منع إذاعة أخبارها "، https://drive.google.com/file/d/1wrej8exsZDCiQwrXQq85F-iyjjvAeThg/view?usp=sharinghttps://snacc.gov.ye/index.php?ac=3&no=537&d_f=4&t_f=0&t=5&lang_in=Ar.

[106] مقابلة شخصية مع السيد يحيى القمري – نائب رئيس COCA، مقر الجهاز، صنعاء، 1 مارس 2022.

[107] وزارة المالية (2014)، الجداول التجميعية لموازنة الدولة لموازنة السنة المالية 2014م، SNACC، https://www.mof.gov.ye/file/mowzana/2014/data/c/15.pdf

[108] مقابلة شخصية مع المهندس حارث العمري، عضو SNACC- صنعاء، مقر SNACC، صنعاء، 29 مارس 2020م.

[109] وزارة المالية (2019)، الجداول التجميعية لموازنة الدولة لموازنة السنة المالية 2019م، الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، عدن، https://mof-yemen.net/2019/budget/data/c/s/as.pdf

[110] في المقابلة الشخصية مع السيد يحيى القمري – نائب رئيس COCAبصنعاء - فإن الموازنة التشغيلية الحالية لـ COCA تعادل 10% مقارنة بما قبل 2015.

[111] مقابلة شخصية مع السيد محمد القاص – رئيس نقابة الموظفين والعمل في SNACC، مقر SNACC، صنعاء، 28 مارس 2022م.

أوجه القصور:

- مساحة مقر SNACC في صنعاء غير كافي لعملها، كما أن بعض أجزائها توقف إستخدامها كونها معرضة للانهيار، أما مقر SNACC في عدن فليس عقارا حكوميا وإنما بالإيجار، وموقعه في عدن غير آمن نظرا للتوتر السياسي والأمني في مدينة عدن[112] والذي إضطر الحكومة لمغادرتها أكثر من مرة، وهو ما يتسبب في إغلاق مقر SNACC وتوقف نشاطها أحيانا.
- لم يحدد القانون اليمني مصادر تمويل أمنة، واكتفى فقط بالتمويل من الموازنة العامة للدولة، وهو ما إنعكست أثاره سلبا على موازناتها التشغيلية منذ العام 2015 وحتى الأن.
- تواجه SNACC في صنعاء عجزا في الكوادر الوظيفية المؤهلة، وخاصة في المحققين، وهو ما يضطرها منذ تأسيسها لإستعارة قضاة للعمل لديها كمحققين من السلك القضائي [113]، فيما تواجه SNACC في عدن عجزا كبيرا في الكوادر الوظيفية بشكل عام
- يعاني COCA بصنعاء من شيخوخة كوادره الوظيفية، فقرابة 30% من موظفيه يفترض أن يحالوا للتقاعد منذ فترة، ويعاني من عجز كبير في الكوادر الفنية وفائض في الكوادر الإدارية.[114]
- مستويات المرتبات الأساسية والأجور لموظفي الهيئات والأجهزة الرقابية لا تتناسب مع طبيعة عملهم والمسئوليات التي يتحملونها، ولا تضمن لهم ولأسرهم حياة كريمة وآمنة.

مادة 7.1 - التوظيف في القطاع العام:

كفاءة انظمه التوظيف الحكومي والترقيات والتقاعد						
الإمتثال التشريعي			التنفيذ والإنفاذ			
بالكامل	إلى حد كبير	جزئي	غير منفذ	جيد	معتدل	ضعيف
	✓					✓

وفقا للمواد (28) و (29) من دستور الجمهورية اليمنية 2001 [115]، فإن المشرّع اليمني ملزم بإيجاد إطار قانوني للخدمة العامة، والتي تمثلت في مجموعة من القوانين واللوائح والأنظمة والإستراتيجيات سيتم ذكرها من خلال المحاور التالية:

أولا: أصدرت اليمن مجموعة من القوانين ذات العلاقة وهي:

- القانون رقم (19) لعام 1991 بشأن الخدمة المدنية [116] ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الجمهوري رقم (122) لعام 1992[117] ، الذي يعتبر الإطار القانوني للوظيفة العامة باليمن، والذي يتضمن قواعد التوظيف والترقيات وحقوق وواجبات الموظف، كما خصص الباب السابع لتطوير قدرات الموظفين العموميين، والفصل الثالث منه خصص لأليات وإجراءات تقييم الأداء للموظفين العموميين، وحقهم في التظلم من نتائج التقييم والقرارات الإدارية.
- القانون رقم (1) لسنة 2004م بإنشاء صندوق الخدمة المدنية[118].
- القرار الجمهوري بالقانون رقم 25 لسنة 91 بشأن التأمينات والمعاشات وتعديله بالقانون رقم (1) لعام 2000[119] ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الجمهوري رقم (125) لعام 1992م، والذي يحدد معايير وإجراءات التقاعد.
- القرار الجمهوري بالقانون رقم (8) لسنة 1996م بشأن تحديد الإجازات والعطلات الرسمية وتعديلاته[120].
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (149) لسنة 2007م بشأن نظام التعيين في الوظيفة العامة [121]ولائحته التنفيذية، والذي يحدد معايير وإجراءات التعيين في الوظيفة العامة لأول مرة، وتصنيف مستوياتها الوظيفية.

ثانيا: شمل قانون AC اليمني نصوصا خاصة بهذا المحور:

- مادة (21) تقوم SNACC بدراسة وتقييم واقتراح تطوير نظم التوظيف، وتقديمها للجهات المختصة للأخذ بها بغية تحقيق مبادئ الكفاءة والجدارة والإبداع والنزاهة والشفافية ومنع تضارب المصالح في الوظيفة العامة، ونظم إختيار وتشغيل مناصب الوظيفة العامة وكل ما يتعلق بالأداء والسلوك الوظيفي والتدابير التأديبية.
- في المادة (30) ضمن جرائم الفساد: رقم (2) الجرائم الماسة بالوظيفة العامة المنصوص عليها في قانون الجرائم والعقوبات، ورقم (10) استغلال الوظيفة للحصول على منافع خاصة.

---

[112] UN News (January 2021), Yemen: Fatal airport attack 'potentially amounts to a war crime' – UN envoy, https://news.un.org/en/story/2021/01/1081242

[113] مقابلة شخصية مع السيد محمد القانص بتاريخ 28 مارس 2022.

[114] مقابلة شخصية مع السيد يحيى القمري بتاريخ 1 مارس 2022.

[115] دستور الجمهورية اليمنية لعام 1991 وتعديلاته عام 2001، https://www.constituteproject.org/constitution/Yemen_2001?lang=ar.

[116] قانون الخدمة المدنية رقم (19) لعام 1991، https://yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=11315.

[117] اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية، http://agoyemen.net/lib_details.php?id=149.

[118] قانون رقم (1) لسنة 2004 بشأن إنشاء صندوق الخدمة المدنية، https://yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=11834.

[119] القرار الجمهوري بقانون رقم (1) لسنة 2000، https://yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=11658.

[120] القرار الجمهوري بالقانون رقم (8) لسنة 1996 بالقانون رقم (42) لسنة 1997، https://yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=11476.

[121] قرار رئيس الوزراء رقم 149 لسنة 2007، http://agoyemen.net/lib_details.php?id=249.

وزارة الخدمة والتأمينات وفقا للقانون اليمني هي الجهة الحكومية المخولة بإنفاذ القانون فيما يتعلق بالوظيفية العامة. ومنذ توقيع اليمن على UNCACقامت بتنفيذ مشروع تحديث الإدارة العامة وتطوير الخدمة المدنية في اليمن بتمويل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي [122]، والذي تضمن مجموعة واسعة من الخطوات والبرامج لتطوير وتحديث سجلاتها وأنظمتها وأدواتها، لتفعيل تدابير كافية لإصلاح الإختلالات الكبيرة التي كانت ولا تزال تعاني منها نتيجة تفشي الفساد الإداري، واعتمادها لفترة طويلة على الأدوات التقليدية في غالبية أعمالها وأنظمتها [123]، إلا أن النتائج كانت غير مرضية إلى حد ما، وكانت المخاطر على نتائج التنمية كبيرة[124].
وأطلقت حكومة صنعاء في السنوات الثلاث الماضية حملة لتنظيف كشوفات المرتبات من الأسماء الوهمية والمزدوجة والمنقطعين عن العمل.[125]

تم الكشف عن الكثير من وقائع الفساد في الحصول على الوظيفة العامة باليمن خلال العقدين الماضيين، بما في ذلك الضغوطات التي تمارسها أطراف سياسية وقبلية وأمنية.[126]

خلال السنوات الخمس الأخيرة إتخذت سلطات صنعاء حزمة واسعة من العقوبات الإدارية (ضمن حملة تنظيف كشوفات المرتبات) منها فصل ألاف الموظفين العموميين المنقطعين عن العمل، جزء كبير منهم تركوا وظائفهم ونزحوا إلى مناطق بعيدة بسبب الحرب ولم يتمكنوا من العودة، وتقوم حكومة عدن بصرف مرتبات المتواجدون منهم في مناطق سيطرتها[127].

وبسبب الصراع الحالي وتعدد السلطات الحاكمة المتصارعة في اليمن فقد نتج عنه تغييرات واسعة في الوظيفة العامة وانتهاكات بالجملة لإجراءات ومعايير التوظيف والتعيين في غالبية المؤسسات والجهات الحكومية، وبدرجة كبيرة في الأمن والجيش[128] ، كما نتج عن الحرب إنقسام منظومة الخدمة المدنية في اليمن.

الممارسات الجيدة:

- حققت الحكومات اليمنية تحسنا بسيطا في امتثالها بهذا المحور منذ مصادقتها على UNCACويجري حاليا إعداد مشاريع لتعديلات في قوانين ولوائح وأنظمة الخدمة المدنية من قبل حكومة صنعاء، تهدف لإصلاح القصور الكبير الذي تعاني منه.
- بناء على مخاطبات من SNACC: صدر قرار من رئيس حكومة صنعاء رقم (د.و/1829/60) بتاريخ 25 نوفمبر 2011إلى جميع مؤسسات الدولة لإعداد مدونات للسلوك الوظيفي، وقامت SNACCخلال عام 2021 بالإشراف والمراجعة على 35 مدونة سلوك وظيفي، و إعداد دليل لتدريب المعنيين في مؤسسات الدولة على إعداد مدونات السلوك الوظيفي، وأصدرت SNACC عدد 15 توجيه وتعليق بشأن السلوك الوظيفي في تلك الجهات، كما قامت SNACC بإعداد دليل لتدريب المعنيين في مؤسسات الدولة على إعداد مدونات السلوك الوظيفي وإقامة 7 محاضرات وندوات تدريبية عليه.[129]

أوجه القصور:

- لا تزال التشريعات اليمنية الخاصة بهذا المجال قديمة ولم يتم تصحيح الإختلالات الكبيرة التي تعاني منها وبما يتلائم مع UNCAC[130]، بما في ذلك عدم صدور قانون خاص بالمنازعات الإدارية، فيما لم يتم التحول الكامل نحو الأنظمة الرقمية والبرامج الإلكترونية.
- تداخل الصلاحيات والمسئوليات في التوظيف والتعيين بالمناصب الوظيفية، وخاصة بعد التحول إلى نظام السلطة المحلية العام 2004، وعدم وجود آلية تنسيق فاعلة بين وزارتي المالية والخدمة المدنية والجهات الحكومية التي تتمتع باستقلالية مالية وإدارية.

---

[122] The World Bank (June 2002), Civil Service Reform: Strengthening World Bank and IMF Collaboration, Washington, D.C, First printing, https://www.elibrary.imf.org/view/book/9780821350959/9780821350959.xml?rskey=jI85ko&result=1, p. 83-85.

[123] للمزيد: شمسان، نبيل -مدير عام مشروع تحديث الإدارة العامة و وزير الخدمة المدنية سابقا – (يونيو 2004)، **تجربة إصلاح وتحديث نظام الإدارة العامة بالجمهورية اليمنية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية التابعة لجامعة الدول العربية، الملتقى العربي الثاني لتحديث القطاعات العامة في الوطن العربي، المنامة – البحرين، https://yemen-nic.info/upload/iblock/29c1126d55a5da01f53a3f8947ef5621.pdf.

[124] البنك الدولي (ديسمبر 2010)، تقرير إنجاز التنفيذ والنتائج بشأن اعتماد بمبلغ 22.4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة للجمهورية اليمنية لمشروع تحديث الخدمة المدنية، https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/206391468340752501/text، تم الوصول إليه في 6 يونية 2022م.

[125] وكالة الأنباء اليمنية – سبأ نت (نوفمبر 2021) " الخدمة المدنية تصدر تعميماً بشأن سرعة إنهاء حالا ت الازدواج الوظيفي "، صنعاء، https://www.saba.ye/ar/news3163367.htm

[126] للمزيد: قناة سهيل الفضائية (يناير 2013)، مقابلة تلفزيونية مع وزير الخدمة المدنية والتأمينات بحكومة الوفاق الوطني / نبيل شمسان، برنامج بصراحة، صنعاء، https://www.youtube.com/watch?v=Onsq0R2SVoQ&t=166s

[127] وزارة الخدمة المدنية (ديسمبر 2021)، تعميم رقم (13) لعام 2021 بشأن التعليمات والضوابط اللازمة لإدارة شئون الموظفين النازحين، عدن، https://www.aden-tm.net/UploadFiles/2021/Dec/12/83ace32b-7aa4-4dea-8422-97f9266290fe.jpg.

[128] مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية (سبتمبر 2019)، "تضخم يفوق القدرات المالية: الحاجة إلى إصلاح نفقات رواتب القطاع ا لعام"، الدراسة بالتنسيق مع شركاء المشروع ديبروت للاستشارات ومركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق(CARPO)، https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/8114، تم الوصول إليه في 3 يونية 2022م.

[129] UNCAC – صنعاء (يناير 2022) ، تقرير الإنجاز السنوي 2021، https://drive.google.com/file/d/1x_nitlrrC3IL0s7C2NavsUiqV7XS2ujn/view?usp=sharing.

[130] المرجع نفسه.

- عدد كبير من المؤسسات والشركات الحكومية (بما فيها البنك المركزي اليمني) لا تخضع لصلاحيات وزارة الخدمة المدنية، إما وفقا لقوانينها (مثل صناديق التشجيع الزراعي وصندوق صيانة الطرق ووزارة الأوقاف وغيرها)، أو لعوامل أخرى سياسية وأمنية (وزارتي الدفاع والداخلية والأجهزة الإستخباراتية)، وما نتج عنه من ازدواج وظيفي والوظائف الوهمية بأعداد كبيرة جدا[131] والتضخم الوظيفي ، فخلال الفترة من 1990 إلى 2003 إرتفع عدد الموظفين العموميين في اليمن من 191000 إلى 440000 موظف بزيادة بنسبة 140% [132] واستمر العدد في التصاعد بوتيرة عالية.
- تخلو التشريعات اليمنية من أي نصوص تراعي التميز الفردي للموظفين بناء على نوع التخصص أو ندرة المهارة التي يمتلكها الموظف[133].
- لا تنص التشريعات اليمنية بصراحة على حق طالبي التوظيف في التظلم أو تقديم الشكاوى في حالة عدم قبولهم، إلا أن وزارة الخدمة المدنية وفروعها بالمحافظات كانت قد وضعت آليات لذلك من خلال تشكيل لجان للتظلمات[134] ، إلا أن فريق التقرير لم يصل إلى أي معلومات أو إحصائيات عن نتائج عمل تلك اللجان.
- لم يتوصل فريق التقرير إلى أي إحصائيات أو تقارير رسمية عن تنفيذ وزارة الخدمة المدنية لبرامج وخطط منتظمة ودورية لتقييم الأداء للموظفين العموميين.

نظام الأجور والمرتبات في اليمن						
الإمتثال التشريعي				التنفيذ والإنفاذ		
بالكامل	إلى حد كبير	جزئي	غير منفذ	جيد	معتدل	ضعيف
		✓				✓

خصص الباب الثالث من قانون الخدمة المدنية لنظام المرتبات والأجور في اليمن، وأصدرت اليمن القانون رقم (43) لسنة 2005م بشأن نظام الوظائف والأجور والمرتبات[135].

تم تنفيذ المرحلين الأولى [136] والثانية [137] من الإستراتيجية الوطنية للأجور والمرتبات. وزيادة مرتبات الموظفين بالقطاع العام أكثر من مرة، وخاصة من قبل حكومة عدن في السنوات الخمس الماضية، إضافة لصرف علاوات سنوية لفترة محدودة. واستمرت حكومة صنعاء بالإنتظام بصرف مرتبات جميع الموظفين الحكوميين في اليمن، وتوقفت عن الإنتظام في صرف المرتبات الشهرية لجميع الموظفين الحكوميين في غالبية الجهات والمؤسسات الحكومية الواقعة في مناطق سيطرتها منذ أغسطس 2016، ولم تتمكن حتى الأن من صرف ما يقارب 75% من المرتبات الشهرية المستحقة، فيما يتم صرف كافة مرتبات وأجور كبار المسئولين الحكوميين والقيادات الإدارية (من مستوى وزير وما فوق بما في ذلك أعضاء مجلسي النواب والشورى) بإنتظام [138]، إضافة لموظفي البنك المركزي اليمني وبعض الجهات الإيرادية.

تواجه حكومة عدن صعوبة في الإنتظام بصرف مرتبات جزء كبير من مرتبات الموظفين الحكوميين في مناطق سيطرتها، بينما يتم صرف مرتبات جميع كبار المسئولين الحكوميين والقيادات الإدارية بانتظام وبالدولار الأمريكي[139]، وبما يفوق أحيانا مثيلهم بالدول الغنية[140].

أوجه القصور:

- المرتبات والأجور للموظفين العموميين في اليمن متدنية للغاية طوال العقود الثلاثة الأخيرة، وكان الحد الأدنى للأجور بعد تطبيق الإستراتيجية الوطنية للمرتبات والأجور العام 2005 يقارب 100 دولارا بالشهر[141] ، وإنخفضت قوتها الشرائية بقوة منذ العام 2015

---

131 قناة سهيل الفضائية (يناير 2013)، برنامج بصراحة، مقابلة تلفزيونية مع وزير الخدمة المدنية والتأمينات في حكومة الوفاق.

132 أنظر: شمسان، نبيل (2004) " **تجربة إصلاح وتحديث نظام الإدارة العامة بالجمهورية اليمنية** "، ص (7).

133 أنظر: مغرم، د. محمد وآخرون (2010) " **تحليل إلتزامات اليمن حيال الإتفاقية الدولية لمكافحة الفساد** "، ص (70، 71).

134 صحيفة أخبار اليوم (مايو 2011)، مدير عام مكتب الخدمة المدنية في محافظة عدن سميرة عقربيل -" أخبار اليوم": إعلان أكثر من (8000) درجة وظيفية بالمحافظة وتشكيل لجنة لاستقبال التظلمات، https://akhbaralyom-ye.net/news_details.php?sid=39749. شوهد في 20 مايو 2022م.

135 قانون رقم (43) لسنة 2005، https://yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=18812

136 الجمهورية اليمنية، وزارة الخدمة المدنية والتأمينات
https://mocsi.gov.ye/PagesContents/Pg_Table.aspx?MENU_ID=90&?tbID=STRATEGYS&?CONT_TYPE=3&?SUBFD_ID=1،

137 المرجع نفسه

138 أكدت السيدة نور باعباد (مستشارة فريق إعداد هذا التقرير) صحة هذه المعلومة، كونها حاليا عضو مجلس الشورى بصنعاء، وتستلم مرتب بإنتظام يقارب المليون ريال يمني شهريا.

139 الحرف 28 (أغسطس 2018)، الاتهامات المتبادلة بين مسؤولي البنك المركزي والمحافظ تلقي راتبين بقيمة 55000 دولار شهريًا، عدن، https://alharf28.com/p-10399 ، تم الوصول إليه في 1 يونيو 2022.

140 البنك المركزي اليمني - عدن (أغسطس 2017)، خطاب رسمي إلى رئيس الجمهورية بخصوص "تحديد راتب بمحافظ البنك المركزي اليمني ونائبه" رقم (294 / البنك المركزي / 2017)،
https://drive.google.com/file/d/1wF30WPFCiu46kEMnoBVGPHlZNGWl5UDw/view?usp=sharing.

141 منظمة العمل الدولية (أكتوبر 2009)، تدقيق تفتيش العمل – النتائج المشتركة لتفتيش العمل، مكتب العمل الدولي - جنيف، https://www.ilo.org/global/topics/labour-administration-inspection/resources-library/publications/WCMS_240172/lang--en/index.htm ، ص (3).

وبصورة تناقصية نتيجة تدهور أسعار الصرف للعملة الوطنية، وخاصة في مناطق سيطرة حكومة عدن، ويعادل متوسط المرتبات حاليا 100 دولار أمريكي شهريا في مناطق سيطرة حكومة صنعاء و50 دولار بمناطق سيطرة حكومة عدن[142].

- إنعدام العدالة في تقييم المرتبات والأجور للموظفين العموميين في اليمن، سواء بين الجهات والمؤسسات الحكومية أو داخل الجهة نفسها[143]، فراتب الموظفين الإداريين برتبة وزير أكثر من مليون ريال يمني شهريا (بغض النظر عن مؤهلة الأكاديمي)، بينما مرتب الموظف الحكومي بمؤهل بكالوريوس جامعي في نفس الوزارة لا يتجاوز 60000 ريال يمني. (ما يعادل١٠٠ $ في مناطق سيطرة حكومة صنعاء، أو ٥٠ $ بمناطق سيطرة حكومة عدن)

التدريب والتأهيل الوظيفي						
الإمتثال التشريعي			التنفيذ والإنفاذ			
بالكامل	إلى حد كبير	جزئي	غير منفذ	جيد	معتدل	ضعيف
	✓					✓

خصص الفصل الثاني من الباب السابع للتدرب والتأهيل كجزء مهم وإلزامي من خدمة الموظف، وفرضت الفقرة (3) من المادة (11) من قانون الخدمة المدنية على كل الجهات الحكومية إنشاء وحدة للتدريب والتأهيل تمارس تحديد الاحتياجات التدريبية وتخطيط التدريب والتأهيل ضمن الإجراءات الإلزامية لتحقيق التنمية الإدارية وتطوير الوظيفة العامة. وفي الفقرة (ب) من المادة (21) من قانونAC فإن من مهام SNACC " تعزيز نظم الاختيار والتأهيل والتدريب لشغل المناصب العامة الأكثر عرضة للفساد لضمان حسن الأداء".

تم تأسيس " المعهد الوطني للعلوم الإدارية " في عام 1963 وهو أكاديمية متخصصة بتطوير القدرات والكوادر الإدارية، ومن أهم وظائفه هو تدريب وتأهيل موظفي الجهات الحكومية باليمن. وقدم الكثير من المانحون الدوليون كهيئات الأمم المتحدة والبنك الدولي والمنظمات الدولية منح مالية ولوجستية لبرامج التدريب والتأهيل للموظفين العموميين في اليمن خلال العقدين الماضيين.
أقامت SNACC بصنعاء منذ تأسيسها الكثير من برامج تأهيل وتدريب موظفي الجهات الحكومية في مجال الشفافية وAC، وخلال الثلاث السنوات الأخيرة نفذت برامج مكثفة لتأهيل وتدريب موظفي وزارة النقل والشرطة بصنعاء.

إضافة إلى معاهد تدريبية حكومية متخصصة كالمعهد المالي التابع لوزارة المالية والمعهد الجمركي التابع لمصلحة الجمارك والمعهد الدبلوماسي التابع لوزارة الخارجية وغيرها. كما نفذ كل من COCA وHATC الكثير من الدورات والبرامج التدريبية لموظفي الجهات الحكومية[144].

جوانب القصور:

- غالبية مراكز التدريب والتأهيل الحكومية مركزية وتتواجد في صنعاء فقط. وتعاني من شحة الإمكانيات، وعدم تطوير قدراتها وأنظمتها وبرامجها التدريبية وخاصة في مجال التعليم عن بعد.
- لم يطبق مبدأ إلزامية التدريب والتأهيل على الغالبية الكبرى من الموظفين الحكوميين في اليمن

مادة 7.3 - التمويل السياسي:

الترشح للإنتخابات والتمويل السياسي						
الإمتثال التشريعي			التنفيذ والإنفاذ			
بالكامل	إلى حد كبير	جزئي	غير منفذ	جيد	معتدل	ضعيف
			✓			✓

أصدرت اليمن قانون الانتخابات العامة والاستفتاء وتعديلاته بالقانون رقم (13) لسنة 2001م ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رئيس الجمهورية رقم (11) لسنة 2002م والذي ينظم ويحدد شروط وإجراءات الترشّح والتصويت لإنتخابات أعضاء مجلس النواب ورئيس وأعضاء اللجنة العليا للإنتخابات والإستفتاء ، وللإنتخابات الرئاسية والمحلية ، وكذلك الإستفتاء العام ، وقد سمحت المادة (25) من اللائحة التنفيذية الهيئات الشعبية والأجنبية بالرقابة علي سير العملية الانتخابية والاستفتاء، إضافة إلى نصوص في الدستور اليمني وفي قانون السلطة المحلية وقانون SNACC وقانون HATC، والتي تحدد الشروط التي يجب توفرها للترشح لمنصب رئيس الجمهورية وللوظائف العمومية التي تشملها تلك القوانين.

---

[142] للمزيد: مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية (2019)، **"تضخم يفوق القدرات المالية: الحاجة إلى إصلاح نفقات رواتب القطاع ا لعام"**.
[143] للمزيد: مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية (مارس 2019)، **" الإجراءات الاقتصادية لبناء الثقة – رواتب موظفي الخدمة المدنية"**، الدراسة بالتنسيق مع شركاء المشروع ديبروت للاستشارات ومركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق ((CARPO، https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/6244، تم الوصول إليه في 6 يونية 2022م.
[144] مقابلة شخصية مع السيد يحيى القمري، 1 مارس 2022.

وفيما يخص التمويل السياسي : تنص المادة (40) من قانون الإنتخابات اليمني على التالي "يحظر الانفاق على الدعاية الانتخابية من المال العام او من ميزانية الوزارات والمؤسسات والشركات والهيئات العامة او من دعم خارجي، كما يحظر استخدام المؤسسات والمرافق العامة للدعاية الانتخابية "، وفرض قانون الإنتخابات بعض العقوبات على اي حزب او تنظيم سياسي تسبب اعضائه في عرقلة سير العملية الانتخابية مما ادى الى تاجيلها او الغائها (المادة130) وعقوبة لا تزيد عن السجن لسنة واحدة لأي شخص قام بتسخير امكانية الدولة ومواردها واجهزتها وآلياتها ومعداتها لصالح اي حزب او تنظيم سياسي او مرشح بصورة مباشرة او غير مباشرة (المادة 144)

وفي القانون رقم (66) لعام 1991 بشأن الأحزاب والتنظيمات السياسية [145]فرض على الأحزاب السياسية مجموعة قواعد فيما يخص الشئون المالية للأحزاب والتنظيمات السياسية يتوجب عليها الإلتزام بها ، وحددت المادة (17) موارد التمويل للأحزاب السياسية المسوح بها وغير المسموح بها، ومنحت المادة (25) صلاحيات للجنة العليا للإنتخابات والإستفتاء بمراجعة وتفتيش دفاتر ومستندات وإيرادات ومصرفات الأحزاب والتنظيمات السياسية، وفيما يخص العقوبات فقد نصت المادة (27 على أن : " تعتبر أموال الحزب أو التنظيم السياسي في حكم الأموال العامة في تطبيق أحكام قانون العقوبات"

وألزم قانون الذمة المالية كل من يتولى مناصب عمومية عن طريق الإنتخابات بتقديم إقراراتهم بالذمة المالية إلى SNACC، في حين يقدم رئيس وأعضاء SNACC إقراراتهم بالذمة المالية إلى رئيس مجلس النواب.

تم تأسيس اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء والتي منحت صلاحيات واسعة للإدارة والإشراف والرقابة على الإنتخابات والإستفتاء [146]، كما تمارس صلاحياتها بالرقابة على الأحزاب والتنظيمات السياسية، إلا أنه لم يتم حتى الأن الكشف عن أي مخالفات في التمويل السياسي لأي حزب سياسي. ومنذ توقيع اليمن على إتفاقية UNCACلم يتم إجراء أي إنتخابات محلية أو إنتخابات كاملة للبرلمان حتى الأن ، و وكانت أخر إنتخابات برلمانية شاملة قد أجريت عام 2003، وكل ما يتم مجرد إنتخابات جزئية للمقاعد الشاغرة، أخرها عام 2019 حين أقامت السلطات في صنعاء إنتخابات جزئية لعدد 35 دائرة إنتخابية، لكن السلطات في عدن لم تعترف بها.

بعد مصادقة اليمن على UNCAC أجريت إنتخابات رئاسية واحدة فقط [147]في 2012، إلا أنها كانت توافقية بمرشح واحد فقط ولم تكن تنافسية (بناء على المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية)، وقد قاطعها الكثيرون.

تدشين مشروع السجل الإنتخابي الإلكتروني في مايو 2014، ونفذت المرحلة التجريبية بالدائرة العاشرة بأمانة العاصمة، وفتح المجال لمنظمات المجتمع المدني للمشاركة بالرقابة المجتمعية[148].

أوجه القصور:

- قوانين وتشريعات الإنتخابات في اليمن قديمة ولم يتم تحديثها بعد المصادقة على UNCAC ولا تتضمن الحد الأدنى من الإمتثال، فجميع الشروط والمعايير للمرشحين للإنتخابات في اليمن لم تتضمن نصوص صريحة وواضحة بعدم تورطهم في جرائم الفساد المنصوص عليها فيUNCAC، ولا توجد أي نصوص قانونية تفرض الحد اللازم من الشفافية، سواء في إجراءات الإنتخابات أو التمويل السياسي والنفقات المرتبطة به، باستثناء تقديم دعم حكومي متساوي للمتنافسين بإنتخابات رئيس الجمهورية.
- لم يتضمن قانون AC اليمني أي إشارة إلى شفافية التمويل السياسي مطلقا. ولم يمنح الهيئات والأجهزة الرقابية أي صلاحيات للرقابة والتحقيق في جرائم الفساد المرتبطة بالتمويل السياسي ونفقاته المالية.
- لا تزال أنظمة الإنتخابات في اليمن تقليدية، وفشل مشروع السجل الإلكتروني ولم يتم إستكمال تنفيذه حتى الأن.
- الصلاحيات الممنوحة للرقابة الشعبية ولمنظمات المجتمع المدني على الإنتخابات في اليمن محدودة، ولم تشمل الرقابة على مصادر ونفقات التمويل السياسي،[149]، ولا تسمح لهم بالوصول إلى أي معلومات تتعلق بمصادر التمويل والنفقات للمرشحين والأحزاب السياسية، ويشعر الباحثون والناشطون في اليمن بقلق شديد بشأن الشفافية في التمويل السياسي في اليمن، وخاصة بعد الثورة الشبابية السلمية في العام 2011.[150]

---

[145] قانون رقم 66 لسنة 1991 بشأن الأحزاب والتنظيمات السياسية، https://yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=11337.

[146] الموقع الرسمي للجنة العليا للإنتخابات والإستفتاء، صنعاء https://www.scer.gov.ye/#.

[147] اللجنة العليا للإنتخابات والإستفتاء (2012)، تقرير الإنتخابات الرئاسية المبكرة، صنعاء، http://scer.gov.ye/uploads/report_of_2012.pdf

[148] شاركت AWTAD في الرقابة الشعبية على المرحلة التجريبية للقيد بالسجل الإلكتروني وأطلقت تقريرها المنشور على الرابط التالي: ،
https://www.facebook.com/otadorg/posts/716822645050913?__cft__[0]=AZW7PhcebnHlzKIQSm4STVD9v2OQhle5rvGZ7qZsEk8y_Slqaf356XdT0h_XDRs6dMPSjnjTNnfqNKW7HGGBs8cQwSirEdNZHBVW_A9o1Vbd4knhMrPIpJxMRNzIsK2jD-8&__tn__=%2CO%2CP-R.

[149] اللجنة العليا للإنتخابات والإستفتاء (إبريل 2013)، **" دليل المشاركة في الاطلاع والرقابة على سير العمليات الانتخابية والاستفتاء"**، صنعاء، http://scer.gov.ye/uploads/0001.pdf ، تم مشاهدته في 22 مايو 2022م.

[150] Yemen Organization for Promoting Integrity (July 2013), Towards Transparency in Political Finance in Yemen, http://opiyemen.org/en/attachments/article/127/Towards%20Transparency%20in%20Political%20Finance%20in%20Yemen.pdf , p. 79.

- لم يتوصـــل الفريق إلى أي معلومات عن أي جزاءات أو عقوبات تم تطبيقها على انتهاك القواعد والأنظمة المعمول بها والمنطبقة على المرشحين السياسيين والأحزاب السياسية في اليمن منذ المصادقة على UNCAC، باستثناء حالة واحدة تتمثل في مخالفات مالية إرتكبها موظفون من اللجنة العليا للإنتخابات وفروعها بالمحافظات وتم إحالته للنيابة العامة[151]، ولا توجد أي معلومات عن نتائج المحاكمة.

قضية: وديعة حزب المؤتمر في البنك المركزي اليمني

أصدر الرئيس اليمني في 2014 " عبد ربه منصور هادي " توجيهات تقضي بتجميد كل أرصدة حزب المؤتمر الشعبي العام - الذي ينتمي إليه - ومنع كافة البنوك الرسمية والأهلية داخل اليمن من صرف أي شيكات باسم حزب المؤتمر إلا إذا كانت موقعة من الرئيس هادي شخصيا وتحت اشرافه.[152]

إعترف الرئيس السابق " علي عبد الله صالح " بأن حزب المؤتمر لديه أموال مجمدة في البنك المركزي اليمني بما يقارب 500 إلى 600 مليون دولار، وأعترف بأن مصدرها من تبرعات من دول أجنبية شقيقة (حسب وصفه) [153] ، وذلك يعتبر إعترافا صريحا بمخالفة المادة (40) من قانون الإنتخابات العامة والإستفتاء، والفقرة (د) من المادة (17) من قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، اللتان تحظران الحصول على تمويل سياسي من أطراف أجنبية غير يمنية.

ورغم ذلك فقد أصدرت المحكمة الإدارية بصنعاء - بداية العام 2015 - قراراً قضائياً ملزماً بصرف شيكات وأموال المؤتمر الشعبي العام المجمدة من قبل الرئيس عبد ربه منصور هادي [154]، متجاهلة تماما إعتراف رئيس حزب المؤتمر وقتها (علي عبد الله صالح) بأن مصادر تلك الأموال كانت مخالفة للقوانين النافذة، ما يدل بوضوح على عدم إمتثال اليمن لإنفاذ وتطبيق القانون في هذا المحور.

المواد 7.2، 7.4، 8.1 ، 8.2 ، 8.5 ، 8.6 ، 12.2 - مدونات قواعد السلوك وتضارب المصالح وإعلان الأصول والمصالح:

التعيين بالمناصب العمومية والوظائف الأكثر عرضة للفساد والتدوير الوظيفي						
الإمتثال التشريعي			التنفيذ والإنفاذ			
بالكامل	إلى حد كبير	جزئي	غير منفذ	جيد	معتدل	ضعيف
		✓				✓

تضمن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (149) لسنة 2007م بشأن نظام التعيين في الوظيفة العامة تحديد شروط وإجراءات التعيين في وظائف الإدارة العليا والإشرافية وتصنيف مستوياتها الوظيفية. والفقرتان (أ، ب) من المادة (21) من قانون AC تنص على أن من مهام SNACC: دراسة وتقييم واقتراح تطوير نظم التوظيف وتقديمها للجهات المختصة للأخذ بها بغية تحقيق تعزيز مبدأ الكفاءة والجدارة والإبداع في تولي مناصب الوظيفة العامة، وتعزيز نظم الاختيار والتأهيل والتدريب لشغل المناصب العامة الأكثر عرضة للفساد لضمان حسن الأداء. وأصدرت اليمن القانون رقم (31) لسنة 2009م بشأن التدوير الوظيفي، وقانون إجراءات إتهام ومحاكمة شاغلي وظائف السلطة التنفيذية العليا رقم (6) لعام 1995 [155]، والذي وضع مجموعة من الشروط والإجراءات التي يجب توافرها لتوجيه الإتهامات والمحاكمة للموظفين العموميين من درجة وكيل وزارة وما فوق في مجموعة من الجرائم منها جرائم الفساد.

تقوم وزارة الخدمة المدنية بإصدار فتاوى للمرشحين بالمناصب العمومية قبل صدور قرارات التعيين، ولكن بصورة محدودة.
عملية التدوير الوظيفي للمناصب الحكومية والوظائف الأكثر عرضة للفساد محدودة للغاية وبعض الجهات الحكومية تلتزم به نوعا ما كالقضاء.
ومنذ إصداره عام 1995، لم يتم حتى الأن توجيه الإتهامات أو المحاكمة بجرائم الفساد لأي من الفئات المشمولة بالقانون رقم (6) وفقا للإجراءات التي حددها هذا القانون.

أوجه القصور:

- لا يوجد بالتشريعات اليمنية معايير خاصة للتوظيف والتعيين في الوظائف العمومية الأكثر عرضة للفساد.9
- فشلت السلطات اليمنية المتعاقبة في تطبيق القوانين الخاصة بالوظيفة العامة وخاصة قانون التدوير الوظيفي للعديد من الأسباب مثل التدخلات السياسية والقبلية والوساطات والمحاصصة للمناصب العمومية، وانتشار ظاهرة توريث المناصب العمومية، والذي كان أحد الدوافع الرئيسية لقيام الثورة الشبابية في اليمن في فبراير 2011.
- في كافة الجهات الحكومية يتم إختيار وتعيين مسئولي الرقابة والتفتيش الداخلي من قيادة الجهة نفسها، وهو ما يتعارض مع أسس العمل الرقابي الذي يتطلب الإستقلالية وعدم تدخل الفئات المستهدفة في تعيين مسئولي الرقابة بنفس الجهة.

---

[151] اللجنة العليا للانتخابات والإستفتاء (إبريل 2013)، اللجنة العليا للانتخابات تقر إحالة مرتكبي مخالفات مالية إلى النيابة العامة، صنعاء، http://scer.gov.ye/ar-news.aspx?id=237 ، تم مشاهدته في 22 مايو 2022م.

[152] BBC news عربي (نوفمبر 2014) ، الرئيس اليمني يجمد أرصدة حزب المؤتمر برئاسة صالح" ، صنعاء ، https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/11/141113_yemen_ ، شوهد في 2 يناير 2022م.

[153] قناة اليمن اليوم الفضائية (يناير 2014)، " **مقابلة الزعيم علي عبد الله صالح مع قناة اليمن اليوم** " صنعاء، https://www.youtube.com/watch?v=KWebkS5AO_c.

[154] شهارة نت (يناير 2015)، " **محكمة يمنية تلغي قرارات هادي و تلزم البنك المركزي بصرف شيكات حزب المؤتمر**"، صنعاء، http://www.shaharah.net/?p=22551. ، شوهد في 2 يناير 2020م.

[155] قانون رقم 6 لسنة 1995، https://yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=11440.

- يعتبر قانون إجراءات إتهام ومحاكمة شاغلي وظائف السلطة التنفيذية العليا أكبر عائق لمكافحة الفساد بالوظيفة العامة أمام هيئات وأجهزة الرقابة ومكافحة الفساد والقضاء [156]، فهو يضع مجموعة من القيود التي يصعب توافرها للسماح بتوجيه الإتهام والمحاكمة لكبار المسئولين الحكوميين في قضايا الفساد، ويطالب غالبية الناشطون ومنظمات المجتمع المدني بإلغائه، ورغم الوعود المتكررة للسلطات اليمنية المتعاقبة بإلغائه، إلا أنه لا يزال ساري المفعول حتى الأن.

تدابير التقييم والشفافية ومنع تعارض المصالح في الوظيفة العامة						
الإمتثال التشريعي				التنفيذ والإنفاذ		
بالكامل	إلى حد كبير	جزئي	غير منفذ	جيد	معتدل	ضعيف
	✓					✓

وفقا للمادة (21) من قانون AC فإن من مهام SNACC:

- الفقرة (ج) نصت على "تعزيز مبدأ الشفافية في الوظيفة العامة ومنع تضارب المصالح بين الوظيفة العامة والقائمين بها مع وضع ضوابط وتحديد مدة زمنية بعد انتهاء خدمة الموظف العام لمنع ممارسته لأنشطة مهنية أو تجارية أو التحاقه بالعمل لدى القطاع الخاص إذا كان لذلك صلة مباشرة بالوظائف العامة لتحقيق مآرب شخصية غير مشروعة".
- الفقرة (د) "وضع النظم الهادفة إلى بيان الأداء والسلوك الوظيفي السليم والمشرف للوظيفة العامة".
- الفقرة (هـ) "تعزيز وتفعيل التدابير التأديبية الإدارية لمنع استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مآرب شخصية غير مشروعة".

مادة (20) فقرة (أ) من قانون AC تنص على أن من مهام SNACC بالتنسيق مع الجهات المختصة دراسة وتقييم واقتراح تطوير التشريعات العقابية المتعلقة بجرائم الفساد من الناحيتين الإجرائية والموضوعية لمواكبة أحكام الاتفاقية وتقديمها لمجلس النواب لمناقشتها وإقرارها وفقاً للإجراءات الدستورية. وفي التشريعات اليمنية نصوص متفرعة تمنع الجمع بين مناصب عمومية أو منتخبة وأي وظيفة أخرى أو مهنة أو عمل خاص يمكن أن تشكل تعارضا للمصالح ، كما في المواد (118، 136) من الدستور اليمني الصادر عام 2001 (فيما يخص رئيس الجمهورية ورئيس وأعضاء الحكومة) و المادة (17/ أ) من قانون AC (بالنسبة لرئيس وأعضاء SNACC) والمادة (81) من قانون السلطة القضائية رقم (1) لعام 1991 (بالنسبة للقضاة) ، والمادة (42- أ) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية، وفي المواد (159، 170) من قانون الجرائم والعقوبات والتي تجرم إستغلال النفوذ بالوظيفة العامة لتحقيق مصالح خاصة، والمادة (29) من القانون رقم (19) لعام 1991 بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية، وكذلك في المواد (51، 52، 65، 97) من قانون المناقصات والمزايدات الحكومية رقم (23) لعام 2007، والمواد (23،24،25) من قانون الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.

صدور القانون رقم (30) لعام 2006 بشأن الإقرار بالذمة المالية والذي يهدف إلى الإفصاح عن المنافع والممتلكات الشخصية للموظفين الذي يشغلون مناصب عمومية والوظائف الأكثر عرضة للفساد. وصدور قراري رئيس الوزراء رقم 304 لعام 2012 بإصدار المدونة الخاصة بأعمال مبادئ الحكم الرشيد في الخدمة العامة[157] ورقم (27) لسنة 1998م بشأن لائحة الجزاءات والمخالفات الإدارية[158]. كما خصص الباب التاسع من قانون الخدمة المدنية للتحقيق والتأديب الإداري.

منذ مصادقة اليمن على UNCAC لم يتم تحديث وتطوير التشريعات والأنظمة الخاصة بهذا المحور وبما يحقق الإمتثال الفعلي للإتفاقية. ومن 2007 إلى 31 /12/ 2021 إستلمت SNACC 35574 إقرار ذمة مالية، منها 2228 إقرار خلال عام 2021 وإتخذت 3 تدابير بشأن إقرارات الذمة المالية [159]. وفي الفترة من 2010 إلى 2017 تم إحالة 1600 متهرب إلى نيابة الأموال العامة. كما تم مراجعة بعض الإقرارات المالية وإحالة بعضها للمحاكمة [160]. وتسعى SNACC بصنعاء لوضع آلية للتحقق من صحة الإقرارات من ضمنها تنفيذ ربط شبكي مع البنوك التجارية والجهات ذات العلاقة وفي مقدمتها الهيئة العامة للأراضي.

لم يتم تنفيذ المدونة الخاصة بأعمال مبادئ الحكم الرشيد في الخدمة العامة (التي صدرت بقرار من رئيس الوزراء في العام 2012)، ولم يكن الهدف من إصدارها سوى إقناع المانحين والمجتمع الدولي باهتمام حكومة الوفاق الوطني بمكافحة الفساد بالوظيفة العامة بهدف الحصول على المزيد من المنح والمساعدات[161]. فيما أن برامج تقييم الأداء للموظفين العموميين في اليمن محدودة للغاية ونادرة، ففي 2021 أعلنت وزارة

[156] SNACC – عدن (أكتوبر 2018) ، رئيس هيئة مكافحة الفساد لـ«الأيام»: قانون محاكمة شاغلي الوظائف العليا يعيق مهمتنا، https://www.snaccye.org/2018101/30-20130.

[157] مجلس الوزراء (نوفمبر 2012)، قرار رئيس الوزراء بإصدار مدونة مبادئ الحكم الرشيد في الخدمة العامة، https://yemen-nic.info/news/detail.php?ID=43060.

[158] رئاسة الوزراء (أبريل 1998)، القرار الوزاري رقم 27 لسنة 1998 بشأن قائمة العقوبات والمخالفات الإدارية، https://yemenlaws.blogspot.com/2012/08/27-1998.html?fbclid=IwAR1oTYJN12jO1xMu5CGBl0IuP5dNjc0lo2DTEFzvnIJ5l_QlkcyGxfpB3xE.

[159] SNACC بصنعاء (2022) ، تقرير الإنجاز لعام 2021م.

[160] مقابلة شخصية مع السيد محمد القانص، 28 مارس 2022.

[161] مقابلة شخصية مع السيد يحيى القمري ، 1 مارس 2022.

الخدمة المدني بصنعاء تدشين مشروع برنامج "قياس الكفاءة" لقادة الموارد البشرية[162]، إلا أنها في نهاية مارس 2022 قامت بحملة نزول ميداني لتقييم أداء مدراء الموارد البشرية في 25 جهة حكومية فقط[163].

أوجه القصور:

- لم تصدر اليمن حتى الأن قانون خاص وشامل لمنع تعارض المصالح، فالتشريعات الحالية محدودة للغاية، ولا توجد جهة حكومية متخصصة لذلك، فحتى قانون AC لم يمنح SNACC صلاحيات واضحة لذلك وحصرها فقط في إعداد الدراسات والمقترحات.
- لا يزال هناك قصور كبير في التشريعات اليمنية للحد من تفشي الفساد في الوظائف العمومية، فحتى الأن لا يوجد قانون خاص لتجريم الهدايا والهبات للموظفين العموميين.
- لا يزال هناك عدم إمتثال لقانون إقرارات الذمة المالية من القيادات الحكومية [164] والسياسية[165]، كما أن هناك الكثير من القصور في القانون: كالسرية المبالغ فيها والعقوبات غير الكافية وغيرها، ومطالب واسعة بتصحيحها.
- لم يتم حتى الأن تنفيذ أي عقوبات أو إجراءات تأديبية لعدم الإمتثال بتقديم إقرارات الذمة المالية في اليمن.

قضية البلاغ المقدم من AWTADإلى النائب العام بشأن تهرب أعضاء الحكومة عن تقديم إقرارات ذمتهم المالية

تقدمت AWTADببلاغ إلى النائب العام بمذكرة صادرة برقم (14) بتاريخ 18 فبراير 2017 ضد 42 وزيرا في حكومة صنعاء، وذلك لعدم تقديمهم إقراراتهم بالذمة المالية في الفترة المحددة قانونيا، وقيدت القضية في النيابة العامة برقم (73) بتاريخ 2017/2/18، إلا أنه تم التحفظ على البلاغ وعدم إتخاذ أي عقوبات ضد المبلغ بهم، ولم يصل أي رد لتوضيح أسباب ذلك.

المادة 8.4، 13.2- آليات الإبلاغ وحماية المبلغين عن المخالفات:

الإبلاغ عن جرائم الفساد						
الإمتثال التشريعي				التنفيذ والإنفاذ		
بالكامل	إلى حد كبير	جزئي	غير منفذ	جيد	معتدل	ضعيف
	✓				✓	

في قانونAC اليمني:

- وفقا لنص المواد (24، 44) فإن كل شخص أو موظف عمومي أو جهة حكومية علم بوقوع جريمة من جرائم الفساد فيجب عليه الإبلاغ عنها إلى SNACC أو الجهة المختصة مع تقديم ما لديه من معلومات، وفرضت المادة (41) عقوبة بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات أو بغرامة لا تزيد على خمسة ملايين ريال (يعادل ٢٥٠٠٠ دولار أمريكي وقت صدور القانون العام ٢٠٠٦، ويعادل في ٣١ مارس ٢٠٢٢ = ٨٣٠٥ $ في صنعاء، و4081 $ في عدن) لمن يخالف ذلك.
- تستقبل SNACC البلاغات بمختلف الوسائل سواء الحضور أو الفاكس أو الهاتف او البريد الالكتروني.. إلخ، بينما يجب أن يحضر المعني بالشكوى أو من يمثله قانوناً إلى SNACC لتقديم الشكوى، كما أن SNACC تعتبر ما ينشر في كافة وسائل الإعلام بلاغات صحفية إذا ما تضمنت وقائع فساد[166].

لا يوجد إطار قانوني شامل لكل أنواع الجرائم المتعلقة بالمصلحة العامة وإنما توجد نصوص متفرقة في العديد من القوانين، كقانون AC وقانون الجرائم والعقوبات وقانون مكافحة غسل الأموال وغيرها. وفي المادة رقم (20) من قانون الذمة المالية تنص على أنه يعاقب بغرامة تماثل حجم الضرر أو بالحبس لمدة لا تزيد على (ثلاث سنوات) كل من قدم معلومات أو بيانات كاذبة عن إثراء مشروع بقصد الإساءة إلى الغير.

يعتبر عدد البلاغات والشكاوى التي تصل إلى هيئات وأجهزة الرقابة ومكافحة الفساد باليمن ضئيلة للغاية مقارنة بحجم الفساد في اليمن، فقد إستقبلت SNACC بصنعاء خلال العام 2021عدد 69 بلاغ وعدد 41 شكوى[167] بوقائع فساد فقط لأغير.

---

[162] وزارة الخدمة المدنية – صنعاء (نوفمبر 2021)، تدشين برنامج "قياس الكفاءة" لقادة الموارد البشرية، https://www.facebook.com/MCSI22/posts/pfbid038Phure3f8msmzxwKT71jHnz4oimQLGcpoj2LkbnhdugXoEH66S8s6xMpzi78ykgFl.

[163] وكالة الأنباء اليمنية "سبأ نت" (مارس 2022)، وزارة الخدمة المدنية تدشن نزولا ميدانيا لتقييم أداء مدراء الموارد البشرية، https://www.saba.ye/ar/news3181108.htm

[164] AWTAD (فبراير 2017) ، بلاغ إلى النائب العام ضد 42 وزير في حكومة الإنقاذ الوطني لتخلفهم عن تقديم إقرارات الذمة المالية ، مذكرة صادرة برقم (14) صنعاء ، https://www.facebook.com/otadorg/posts/1288978061168699.

[165] السياني، سليم – عضو مجلس SNACC – صنعاء (أغسطس 2017) " طلب تقديم إقرار الذمة المالية من رئيس وأعضاء المجلس السياسي الأعلى، ومجلس النواب، ومجلس القضاء، ومجلس الوزراء، الى هيئة مكافحة الفساد "، https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=676619585857390&id=571018796417470.

[166] SNACC -عدن (ديسمبر 2018) ، آلية تلقي البلاغات والشكاوى، https://www.snaccye.org/2018512/2185128.

[167] UNCAC صنعاء (2022) ، تقرير الإنجاز السنوي للعام 2021م.

منذ العام 2019 قامت حكومة صنعاء بإلزام كافة الجهات الحكومية بتدشين أرقام إتصالات مجانية لاستقبال الشكاوى والبلاغات وبدرجة خاصة لجرائم الإبتزاز والفساد بالمؤسسات الحكومية، وفتح دائرة خاصة برئاسة الجمهورية للإشراف عليها ولاستقبال البلاغات والشكاوى، وخلال الفترة من 1 إبريل إلى 30 سبتمبر 2020م. بلغ إجمالي الشكاوى التي تلقتها مؤسسات الدولة بمناطق سيطرة حكومة صنعاء 93 الف و107، منها الف و620 شكوى تتعلق بالرشوة والابتزاز وعرقلة تقديم الخدمات، و90 ألف و203 شكوى تظلم وبلاغ واستفسار تتعلق بأعمال ومهام مختلف مؤسسات الدولة.[168]

وقد أنجزت حكومة صنعاء83945 من الشكاوى والتظلمات والإستفسارات المتعلقة بالمؤسسات الواقعة في مناطق سيطرتها، فيما بلغت الشكاوى الكيدية 120 والشكاوى قيد الإجراء ستة آلاف و138 شكوى. وبلغ إجمالي الإجراءات المتخذة إزاء شكاوى الرشوة والابتزاز وعرقلة تقديم الخدمات ألف و285 إجراء، منها عدد 159 قضية تم إحالتها إلى النيابة والقضاء، وتوقيف 79 موظف حكومي عن العمل وغيرها من الإجراءات، وفيما يتعلق بالشكاوى والتظلمات والبلاغات الخاصة بمهام وأعمال مختلف مؤسسات الدولة فقد تم إتخاذ إجراءات بشأنها، منها: إحالة 1359 قضية إلى النيابة والقضاء وتوقيف 59 موظف حكومي، وغيرها من الإجراءات[169].

أوجه القصور:

- لا يوجد في التشريعات اليمنية نص صريح لتجريم التستر على وقائع الفساد، أو لتشجيع الأفراد والموظفين العموميين لتقديم البلاغات بوقائع الفساد، ولم تتخذ السلطات اليمنية أي أدوات لذلك كجوائز أو مكافئات مالية أو إمتيازات تشجيعية للمبلغين عن الفساد، فيما العقوبة المفروضة بالمادة (41) من قانون AC لا تتناسب مع حجم الفساد في اليمن.
- وسائل إستقبال البلاغات والشكاوى لدى هيئات وأجهزة الرقابة ومكافحة الفساد باليمن لا تزال تقليدية، وتعتمد بدرجة رئيسية على الحضور الشخصي إلى مقراتها الواقعة بالعاصمة صنعاء أو عدن، بينما مواقعها وبريدها على الإنترنت ومواقع التواصل الإجتماعي شبه خاملة، ولاحظ فريق إعداد هذا التقرير عدم تجاوبهم مع الرسائل التي ترسل عبرها[170].

حماية الشهود والمبلغين والخبراء وضحايا الفساد						
الإمتثال التشريعي				التنفيذ والإنفاذ		
بالكامل	إلى حد كبير	جزئي	غير منفذ	جيد	معتدل	ضعيف
		✓			✓	

في قانون AC: المادة (27) " تكفل SNACC للشهود والخبراء والمبلغين عن جرائم الفساد توفير الحماية القانونية والوظيفية والشخصية وتحدد اللائحة إجراءات حمايتهم والتدابير الخاصة بذلك. وفي اللائحة التنفيذية لقانون AC خصص الفصل السادس لحماية المصادر والشهود والخبراء بالمواد من (140) إلى (145) موضحة التدابير اللازمة لحمايتهم وأمنهم وإخفاء هويتهم، والسماح بالإدلاء بأقوالهم باستخدام تكنولوجيا الاتصالات مثل وصلات الفيديو وغيرها من الوسائل والتطبيقات التي تكفل سلامتهم. وأوصت مجموعة عمل الحكم الرشيد بمؤتمر الحوار الوطني الشامل (المسئولة عن تطوير إطار عمل جديد للقضاء على الفساد) بتأسيس حماية المبلغين عن المخالفات من خلال "إصدار قانون لحماية المخبرين والشهود والمحققين في قضايا الفساد"[171]، إلا أن مجلس النواب بصنعاء رفض إصدار قانون لحماية الشهود والمبلغين في قضايا الفساد، ورفض حتى مناقشة مشروع القانون[172].

تتعاقد SNACC مع محاميين للدفاع عن الشهود والمبلغين بجرائم الفساد في حالة تعرضهم لإجراءات إدارية تعسفية نتيجة إبلاغهم عن جرائم الفساد. وخلال العام 2021 تلقت SNACC طلبين فقط لحماية الشهود والمبلغين [173]. وتستقبل الهيئات والأجهزة الرقابية باليمن بلاغات بهويات مجهولة وتتعامل معها بجدية. وقد تعرّض الكثير من المبلغين والشهود بجرائم الفساد لاعتداءات وإجراءات تعسفية وصلت إلى الإغتيالات، وفي غالبية تلك القضايا لم تتمكن السلطات المحلية من حمايتهم ولا حتى معاقبة المتسببين فيها.

أوجه القصور:

- لم يتم حتى الأن إصدار قانون خاص بحماية الشهود والمبلغين والخبراء في قضايا الفساد، كما أن التشريعات الحالية لم تضع تدابير وإجراءات كافية لحماية المبلِغين والشهود مقارنة بدليل الموارد حول الممارسات الجيدة في حماية المبلِّغين الصادر عن الأمم المتحدة، ولم تشمل هذه الحماية الأشخاص وثيقي الصلة بالخبراء[174]

---

[168] سبأ نت (نوفمبر 2020)، " انعقاد المؤتمر الصحفي الثاني لمكتب رئاسة الجمهورية حول أعمال إدارة الشكاوى" صنعاء، https://www.saba.ye/ar/news3115784.htm ، شوهد في 13 يناير 2022م.

[169] للمزيد: سبأ نت (2020)، " انعقاد المؤتمر الصحفي الثاني لمكتب رئاسة الجمهورية حول أعمال إدارة الشكاوى.

[170] قام الفريق بإرسال مذكرات رسمية لطلب معلومات عبر المواقع الإلكترونية والبريد الإلكتروني والفيسبوك لبعض الجهات وإكتشف بأنهم لم يطلعوا عليها.

[171] The New Humanitarian (April 2014), Despite new era, anti-corruption agenda struggles in Yemen, https://www.thenewhumanitarian.org/analysis/2014/04/29/despite-new-era-anti-corruption-agenda-struggles-yemen.

[172] وكالة الأنباء اليمنية – سبأ نت (2022) مجلس النواب يلزم الحكومة بعدد من التوصيات ويستقبل استفسارات موجهة للوزراء.

[173] SNACC – صنعاء (2022) ، تقرير الإنجاز لعام 2021م.

[174] UNODC (يونيو 2016) ، الجلسة السابعة لفريق مراجعة التنفيذ ، الملخص التنفيذي: اليمن، ص (7).

- لم توفر السلطات اليمنية مطلقا أي إمكانيات مادية لتحقيق ذلك (كتوفير مقرات إقامة ووسائل نقل آمنة ووسائل تواصل واتصالات محمية وغيرها) كما لم يحدد القانون من هي الجهات المختصة والمسئولة عن حماية الشهود والمبلغين وتركتها مشتتة بين الهيئات والأجهزة الرقابية والقضائية والأمنية.

قضايا لحماية الشهود:

تعرض والد الباحث الرئيسي لفريق إعداد هذا التقرير للإعتقال التعسفي أكثر من مرة على خلفية تقديم بلاغات بوقائع فساد كبيرة في قطاع الأراضي العامة، وتم إطلاق سراحه بتوجيهات من النائب العام بصنعاء بناء على طلب لحماية الشهود والمبلغين تقدمت به AWTAD. [175]

المادة 9.1 - المشتريات العامة:

منظومة المشتريات والمناقصات والمزايدات الحكومية في اليمن						
الإمتثال التشريعي				التنفيذ والإنفاذ		
بالكامل	إلى حد كبير	جزئي	غير منفذ	جيد	معتدل	ضعيف
	✓				✓	

أصدرت اليمن القوانين واللوائح التالية: قانون رقم (23) لسنة 2007 بشأن قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية [176]، واللائحة التنفيذية لقانون المناقصات رقم (23) لسنة 2007م [177] ، والموافقة على تعديلها بقرار مجلس الوزراء رقم (139) لعام 2013م [178].

في المادة (22) من قانون AC فإن من مهام SNACC وبما لا يتعارض مع قانون COCA تقوم الهيئة بالتنسيق مع الجهات المختصة بدراسة وتقييم وتطوير النظم المالية ونظم المشتروات والمناقصات والمزايدات الحكومية"، وفي المادة (20/ 8) ضمن جرائم الفساد التي تندرج ضمن صلاحيات SNACCالتحقيق فيها: " الغش والتلاعب في المزايدات والمناقصات والمواصفات وغيرها من العقود الحكومية." ويلاحظ هنا عدم ذكر SNACC أو HATC، لأن قانون AC صدر قبل تأسيس HATC، ولم يتم تعديله حتى الأن.

وفقا لنص المادة (109) من قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية وبما لا يتناقض مع مهام وصلاحيات COCA وHATC، فإن وزارة المالية مسئولة عن مراقبة تنفيذ أحكام هذا القانون واللائحة على المستوى المالي كما تعتبر وزارة الأشغال العامة والطرق مسئولة عن مراقبة عقود الإنشاءات على المستوى الفني وتعتبر وزارة التخطيط والتعاون الدولي مسئولة عن التنسيق للمشروعات الإنمائية التي يتم تمويلها كلياً أو جزئياً من خلال قروض أو منح خارجية.

ضمن برنامج الإصلاح الحكومي NRA[179] تم تأسيس جهات رقابية وتنفيذية إضافة للجان متخصصة وهي كالتالي:

- الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات HATC: هيئة رقابية عليا مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، لكنها تخضع لإشراف رئيس الجمهورية. وتتكون من رئيس وستة أعضاء يصدر بتعيينهم قرار من رئيس الجمهورية بناءً على ترشيح من مجلس الشورى لقائمة مكونة من أربعة عشر شخصاً، على أن يمثل فيها القطاع التجاري والقطاع الصناعي والمجتمع المدني والقضاء.
- اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات HTB: لجنة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية ويكون لها الاستقلال المالي والإداري، لكنها تتبع مجلس الوزراء، وتتكون من رئيس وأربعة أعضاء، يصدر بتعيينهم قرار جمهوري بناءً على عرض من رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة مجلس الوزراء وهي مختصة بالمناقصات والمشتريات.
- لجان المناقصات المختصة: وتنقسم لثلاثة أنواع:
  - لجان المناقصات والمزايدات في السلطة المركزية (دواوين الوزارات والمؤسسات العامة والهيئات والمصالح والأجهزة المركزية الأخرى وفروعها)
  - لجان المناقصات والمزايدات المحلية في الوحدات الإدارية (المحافظات والمديريات)
  - لجان المناقصات في الوحدات ذات الموازنات المستقلة والملحقة والصناديق المتخصصة.

---

[175] AWTAD (سبتمبر 2020) ، خطاب موجه إلى النائب العام برقم (74) لطلب حماية المبلغين، https://drive.google.com/file/d/1_7R2Pnr0KWMVOSX8E_Xl4onJqeI9ytvA/view?usp=sharing.

[176] HATC (2007) ، اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات، عربي https://hatcyemen.org/documents/law/document.php?ID=975 ،Eng. https://hatcyemen.org/upload/iblock/c72c6018af36eba1f7327d30c8d8f896.pdf.

[177] HATC (2009) ، اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات ، عربي https://hatcyemen.org/documents/law/document.php?ID=978 ، Eng. https://hatcyemen.org/upload/iblock/0aa9d7246323bd4f3bd3f9e8c692e2a8.pdf.

[178] الجمهورية اليمنية: مجلس الوزراء (يونيو 2013)، قرار مجلس الوزراء رقم (139)، https://hatcyemen.org/upload/iblock/32c0463750d02d3cd916a4d8afc9aaed.pdf

[179] البنك الدولي (2009)، استجابة الإدارة لطلب مراجعة لجنة التفتيش لليمن: منحة سياسات التنمية للإصلاح المؤسسي ، https://www.inspectionpanel.org/sites/www.inspectionpanel.org/files/ip/PanelCases/57-%D8%B1%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9%20%D9%88%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%81%D9%82%201.pdf.

تم إعداد الإستراتيجية التنظيمية للهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمناقصات بتمويل من البنك الدولي. وقامت سلطات عدن بتأسيس كلا من HTB وHATC في بداية العام 2020 [180]، إضافة للجان الفرعية المتواجدة سابقا في الجهات الحكومية والوحدات الإدارية.

أوجه القصور:

- لا تتمتع كل من HATC وHTB بالإستقلالية الكاملة، حيث أن HATC تتبع رئاسة الجمهورية بينما HTB تتبع رئاسة الوزراء، وتتحكم وزارة المالية بالشئون المالية، ووزارة الخدمة المدنية تتحكم بشئون الموظفين، وتعاني HATC عجزا كبير في التمويل وتراكم الإيجارات والتي قاربت حتى تاريخ إعداد هذا التقرير المليون دولار أمريكي [181]، وترك الكثير من الموظفين المؤهلين للعمل في HATC وانتقالهم للعمل بالقطاع الخاص ومع المنظمات وذلك بسبب شحة التمويل الحكومي نتيجة الحرب [182]
- HATC و HTB التي تم إنشائهما في عدن أشبه بفروع لا غير، حيث لم يتم تشكيل مجالس إدارة لهما، ولا يتوفر لديهما التمويل والإمكانيات اللازمة، كما تعاني من الضغوطات من قيادات حكومية، وعدم التفاعل والتجاهل المتعمد من قبل المؤسسات والأجهزة الحكومية بدور HATC و HTB في AC [183]
- هناك الكثير من القصور في القوانين واللوائح، وهناك حاليا مقترحات جديدة لتعديلها من قبل لجنة تقييم وتطوير التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد.
- يوجد خلاف حول صلاحيات HATCفيما يتعلق بالرقابة والمساءلة على المناقصات والمزايدات التي تنفذها جهات عليا (أعلى من مستوى وزارة) وذلك نتيجة غموض في المادة (4) من القانون [184]، ما نتج عنه إشكاليات كبيرة في مناقصات ومشتريات كبيرة من جهة وتعارض في الصلاحيات مع SNACC وCOCA من جهة أخرى.

شفافية وكفاءة إجراءات المشتريات والمناقصات الحكومية: الشفافية، العدالة، المعيارية، التدابير الرقابية، تعارض المصالح						
الإمتثال التشريعي				التنفيذ والإنفاذ		
بالكامل	إلى حد كبير	جزئي	غير منفذ	جيد	معتدل	ضعيف
	✓				✓	

أكد قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية في المواد (3، 8، 11، 12، 47، 78، 95) على الشفافية والعدالة والنزاهة والكفاءة كأهداف رئيسية للقانون وكمبادئ إلزامية على كافة الجهات الحكومية في كل ما يتعلق بالمناقصات والمشتريات الحكومية وفي كافة مراحلها. كما وضع قواعد وإجراءات عامة بالفصلين الثاني والسابع من القانون تضمن تحقيق ذلك وفق معايير ومنهجية تضمن التنافسية العادلة والتقييم المهني للمتنافسين من جهة والحفاظ على المال العام من جهة أخرى، ووضع القانون نصوصا عديدة تتعلق بشروط وآلية التوظيف والتعيين وبالسلوك الوظيفي والإفصاح عن الممتلكات ولمنع تعارض المصالح سواء في HATC أو HTB أو اللجان الفرعية، وفي مجال المشتريات بالجهات الحكومية، وذلك في المواد (29،28، 48، 58، 67، 68، 91، 95، 97).

وضعت اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية إجراءات وأليات تفصيلية تنفيذية لتحقيق ما ذكر أعلاه إضافة للعديد من الأعمال ذات العلاقة مثل تنظيم قوائم المقاولين والموردين والقائمة السوداء. وحددت المواد من (٨٠) إلى (85) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمشتريات الحكومية كل ما يتعلق بالحدود الدنيا (الأسقف المالية) لجميع أنواع طرق الشراء والمناقصات الحكومية. وباستثناء طريقة الشراء بالأمر المباشر؛ فإن جميع طرق الشراء والمناقصة الأخرى تخضع للمنافسة ولكن بمستويات متعددة (محدودة أو مفتوحة)، وحددت المادة (83) معايير وصلاحيات تحديثها ويما يتناسب مع المعدلات المحلية للتضخم ومؤشر أسعار المستهلكين، وكذلك بالنسبة للفترات الزمنية المحددة لنشر الإعلانات عن المشتريات والمناقصات العامة وتقديم العطاءات وتحليلها، ولتقديم التظلمات والشكاوى والمفاوضات، ونصت المادة (٢٠) على أنه يجب أن تحدد فترة تقديم العطاءات بمدة كافية بحسب طبيعة وحجم وتعقيد عملية الشراء وبما يتناسب مع الاحتياج الفعلي لدراسة الوثائق، وحددت اللائحة التنفيذية الفترات الزمنية لتقديم العطاءات.

صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (263) لسنة 2008 بشأن منع المخالفين من المقاولين والموردين والاستشاريين.

تختص الجهات الرقابية بما يلي:

[180] صحيفة الوطن العدنية (فبراير 2020) ، " HATC تباشر عملها في عدن"، عدن، https://www.alwattan.net/news/111924.
[181] مقابلة مع المهندس عبد الرحيم أحمد محمد الرضي – عضو المكتب الفني في HATC، مقر HATC، صنعاء، 17 فبراير 2022.
[182] مقابلة مع عبدالكريم العرشي، مدير عام مكتب رئيس HATC، مقر HATC، صنعاء، 2 فبراير 2020.
[183] عدن الغد (إبريل 2020) ، لقاء صحفي مع السيد محمد صالح مشهور - مدير عامHATC في عدن يطالب بتفعيل دور الهيئة واللجنة العليا لتعزيز دورها في مكافحة الفساد، https://adengad.net/posts/459014.
[184] الكحلاني، محمد – رئيس وحدة الشكاوى والتظلمات بـ HATC (ديسمبر 2019)، " دورHATC في مكافحة الفساد في مجال المناقصات"، فعالية الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في اليوم العالمي لمكافحة الفساد، فندق تاج سبأ، صنعاء، https://drive.google.com/file/d/1vKH_IRW344Ae3tEGBbs17ciTTFpkIZNP/view?usp=sharing، ص (11، 12).

HATC

- إعداد نظام معلومات المشتريات الحكومية PMIS: وهو نظام شبكة معلومات إلكترونية يدير المشتريات والمناقصات في مختلف الجهات الحكومية الخاضعة لقانون المشتريات والمناقصات الحكومية[185]، نفذت المرحلة الأولى من المشروع بتمويل من البنك الدولي بقيمة 3 مليون دولار[186]. بدء العمل به في 2014 بموجب قرار من رئيس الحكومة رقم (73) لعام 2014 [187]، إلا أن العمل بالنظام لم يستكمل، حيث تم ربط 6 جهات حكومية فقط بالنظام من بين 650 جهة حكومية مستهدفة (بما في ذلك الفروع بالمحافظات والمديريات) وذلك بسبب تهرب وزارة المالية عن توفير التمويل اللازم. [188]
- إصدار ونشر مجموعة من الأدلة باللغتين العربية والإنجليزية[189]، والنماذج والوثائق[190]، والتعليمات والإجراءات[191]، والتعليمات والنماذج للمشتريات [192]، وكتيبات المشتريات ووثائق العطاءات المعيارية (SBD).
- تمارس HATC بصنعاء نشاطها الرقابي على مشتريات ومناقصات الجهات الحكومية بصورة مستمرة [193]إلى العام 2018 حيث توقف الباب الرابع في الموازنة العامة للدولة بصورة نهائية**[194]**، وتحاول HATC إستعادة نشاطها الرقابي في العام 2021 رغم إمكانياتها المحدودة[195]
- خصصت HATC بعدن – بعد تأسيسها بداية 2020 – البريد الإلكتروني mashour@hatcyemen.com لاستقبال البلاغات [196]، إلا أن هذا الإيميل معطل ولا يستقبل أي رسائل**[197]**
- مارست HATC رقابة على تطبيق مدونات السلوك الوظيفي والتدوير الوظيفي ومنع تعارض المصالح للموظفين العموميين في مجال المشتريات والمناقصات الحكومية باليمن حتى العام 2018 بصورة جيدة، لكنها أصبحت ضعيفة للغاية في المرحلة الحالية. [198]

HTB

- إصدار مجموعة من الأدلة الإرشادية والوثائق النمطية للمشتريات والمقاولات باللغتين العربية والإنجليزية. [199]
- بدئت بنشر قراراتها[200] وجداول إجتماعاتها[201] على موقعها الإلكتروني بصورة منتظمة منذ العام 2018.
- منذ العام 2015 توقفت غالبية عمليات المشتريات والمناقصات الحكومية في اليمن بصورة عامة بسبب شحة الموارد المالية بالموازنة العامة للدولة نتيجة الحرب، بما في ذلك مناطق سيطرة حكومة عدن، التي تواجه عجزا كبيرا في التمويل.
- وقامت وزارة الأشغال العامة MOPWH بإصدار اللائحة التنفيذية للقائمة السوداء للمقاولين والموردين والإستشاريين.
- ويلاحظ من الجدول التالي التراجع المستمر لعدد إعلانات المشتريات والمناقصات الحكومية.

كشف بإعلانات المشتريات والمناقصات الحكومية التي تم متابعتها من HATC- صنعاء، في السنوات الأخيرة[202]

العام	إجمالي عدد الإعلانات	الإعلانات الصحيحة	الإعلانات غير الصحيحة	تقارير المشتريات المقدمة من الجهات الحكومية
2016	**208**	**175**	**33**	**14**
2017	**214**	**188**	**26**	**23**
2018	**148**	**127**	**21**	**6**
2019	**124**	**104**	**20**	**4**

[185] Al-Ashwal, Yehya, Towards Yemen e-Procurement, https://www.oecd.org/mena/governance/45511836.pdf.
[186] الجمهورية اليمنية،HATC ، نظام معلومات المشتريات الحكومية، https://hatcyemen.org/about_us/info_unit/.
[187] مجلس الوزراء، قرار رقم 73 لسنة 2014، https://hatcyemen.org/upload/iblock/9d40d545c71b843e6229f15fa6cdf3a9.pdf.
[188] مقابلة علي عبد الملك الشيباني، رئيس شعبة الإعلام والتوعية HATC، مقابلة شخصية، مقر HATC، صنعاء، 17 فبراير 2022.
[189] الجمهورية اليمنية، HATC، الدليل الإرشادي والوثائق النمطية لأعمال الأشغال والتوريدات، https://hatcyemen.org/documents/guides/section.php?SECTION_ID=148.
[190] HATC ، الدليل والمستندات القياسية لأعمال الخدمات الاستشارية، https://hatcyemen.org/documents/guides/section.php?SECTION_ID=150.
[191] HATC، اللقاء التشاوري الأول لرؤساء وأعضاء لجان المناقصات بأمانة العاصمة صنعاء، https://hatcyemen.org/documents/colloquium/section.php?SECTION_ID=195.
[192] HATC، عن خطة المشتريات، https://hatcyemen.org/gov/bu_plan/about/.
[193] HATC، التعاميم الصادرة للجهات، https://hatcyemen.org/documents/decision/generalization/section.php?SECTION_ID=193.
[194] مقابلة مع المهندس علي عبد الملك الشيباني، 17 فبراير 2022م.
[195] HATC– صنعاء (يناير 2021) ، تعميم رقم (1) لعام 2021، https://hatcyemen.org/news/detail.php?ID=2297&fbclid=IwAR0iwum0IvjKRwE_uPOW0ROgF43GgEXNep0Uvue1UTJUd2_IyHoVN-PPPXo.
[196] رؤية الوطن (2020)، HATC تباشر عملها في عدن.
[197] حاول فريق التقرير إرسال رسائل إلى هذا الإيميل لطلب معلومات بتاريخ 31 يناير 2022، إلا أن جميع الرسائل فشلت.
[198] مقابلة مع علي عبد الملك الشيباني، 17 فبراير .2022.
[199] HTB- صنعاء، قوانين ولوائح، http://htb.gov.ye/index.php/2018-12-02-06-05-07.
[200] HTB- صنعاء، قرارات اللجنة العليا، http://htb.gov.ye/index.php/2018-11-24-08-19-23.
[201] HTB- صنعاء ، جداول الاجتماعات، http://htb.gov.ye/index.php/2020-09-05-06-59-48/10-2020-09-05-06-48-54/8-2018-2.
[202] HATC، التقارير السنوية، https://hatcyemen.org/documents/reports/.

الممارسات الجيدة:

- بعد مصادقة اليمن على إتفاقية UNCAC قامت بتحسين نظام المشتريات والمناقصات الحكومية وبمساعدة من منظمات دولية مانحة كالبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)[203].
- تعتبر HATC أكثر الجهات الحكومية - المستهدفة في هذا التقرير – إلتزاما بالشفافية حتى 2018.

أوجه القصور:

- رغم ما قامت به اليمن في هذا المجال، إلا أن قطاع المشتريات والمناقصات الحكومية يصنف بأنه الأكثر تفشيا للفساد في اليمن [204]. ويتدخل النفوذ القبلي والسياسي كثيرا في أفشال العدالة التنافسية للمقاولين والموردين. [205]
- يحتوي قانون المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية على العديد من جوانب القصور، فهو لا يلزم بنشر القائمة السوداء للمقاولين، ولم يتضمن صلاحيات ومسئوليات الرقابة والمساءلة على المشتريات والمناقصات المقدمة كمساعدات أو منح إنسانية لليمن والتي تنفذها الجمعيات والمنظمات الأجنبية داخل اليمن [206] ، وقد ظهرت هذه المشكلة منذ العام 2015 والتي رافقها الكثير من وقائع الفساد في المشتريات والتي تورطت جهات حكومية في الكثير منها، وعجزت HATC وHTB في ممارسة أي صلاحيات للتعامل معها[207]
- لم يضع القانون معايير كافية لاستخدام طريقة الشراء بالأوامر المباشرة، مما فتح المجال على نطاق واسع للتحايل على القانون وعدم تحقيق المنافسة العادلة في العديد من المشتريات والمناقصات الحكومية.
- لم تطبق اليمن حتى الأن معايير بيانات التعاقد المفتوح OCDS.
- التشريعات اليمنية (بما فيها قانون المناقصات والمزايدات) لم تتطرق لشفافية الملكية النفعية حتى الأن.
- لا يزال غالبية المشتريات والمناقصات الحكومية تتم بطرق تقليدية يدوية وإجراءات الإعلان محدودة في الصحف الحكومية.
- توقفت HATCعن نشر تقاريرها السنوية على موقعها الإلكتروني منذ العام 2019 كما توقفت عن نشر معلومات المشتريات والمناقصات منذ العام 2018 وذلك لمغادرة غالبية الموظفين للعمل بعد توقف المرتبات[208]
- المعلومات التي يتم نشرها عن المشتريات والمناقصات الحكومية محدودة، ولا يتمتع الجمهور بإمكانية الوصول في الوقت المناسب إلى معلومات شاملة عن عمليات المشتريات العامة وخاصة ما يتعلق بمقدمي العطاءات الناجحين والمنح والعقود والوثائق الأخرى والتي يتم في الغالب حجبها وعدم نشرها[209]. وتواجه وسائل الإعلام والمجتمع المدني صعوبة كبيرة في تتبع ومراقبة السلع أو الخدمات التي تشتريها هيئات الدولة وأسعارها وإجراءات الشراء التي تمت، مع عدم وجود منصات معلومات إلكترونية في اليمن يمكن أن توفر هذه المعلومات، خاصة وأن اليمن لم تنضم حتى الأن إلى مبادرة شراكة الحكومات المنفتحة (OGP).

قضية مناقصة بناء محطة الطاقة النووية

تعتبر أكبر قضية من حيث حجم الفساد تم التصدي لها حتى الأن من قبلSNACC، ففي عام 2005 أعلنت اليمن عن مناقصة دولية لبناء أول محطة نووية لإنتاج الطاقة في اليمن بطاقة إنتاجية 5 جيجا، ورست المناقصة على شركة "باورد كوربريشن" الأمريكية بقيمة 15 مليار دولار، وبدئت الحكومة اليمنية في إجراءات التنفيذ للمشروع.

ومن خلال منشور صحفي في الإنترنت عن وقائع فساد في إختيار الشركة المنفذة للمشروع، قامت SNACC بفتح التحقيق، لتكتشف بأن الشركة التي فازت بالمناقصة كانت شركة وهمية وليس لها أي حضور فعلي ولم تنفذ أي مشاريع مشابهة.

إتخذت SNACC إجراءات عاجلة وأصدرت الحكومة قرار بإلغاء الإتفاقية بناء على طلب SNACC[210]، وإيقاف صرف مبلغ 500 مليون دولار كانت ستدفعها الحكومة اليمنية مقدما للشركة قبل البدء بتنفيذ المشروع، كما تم إقالة وزير الكهرباء وقتها " المهندس / مصطفى بهران" [211].

---

[203] OECD (August 2021), Enhancing Integrity in Public Procurement, OECD Joint Learning Study on Yemen, https://www.oecd.org/gov/ethics/45916397.pdf.

[204] إعترف مدير عام HATC بعدن بأن الفساد بالمناقصات والمشتريات الحكومية يعادل 70% من الفساد العام (للمزيد من التفاصيل: صحيفة الوطن العدنية).

[205] يمنات نت (أكتوبر 2012)، العيني، محمد صادق: تقرير صحفي بعنوان " الأشغال العامة: وزارة قبيلة حاشد "، https://yemenat.net/2012/10/96149/.

[206] الكحلاني، محمد – رئيس وحدة الشكاوى والتظلمات بـHATC والمزايدات (ديسمبر 2018)، " HATC في ظل الوضع الراهن والأثار المترتبة عليه "، فعالية الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في اليوم العالمي لمكافحة الفساد، صنعاء، فندق سبأ البستان، https://drive.google.com/file/d/1l5daayCNDlN0VcAwwG6uK2NaXxfsvFVe/view?usp=sharing، ص (4)،

[207] مقابلة شخصية مع المهندس عبد الرحيم أحمد محمد الرضي، 17 فبراير 2022.

[208] المرجع نفسه المهندس عبد الرحيم أحمد محمد الرضي.

[209] HATC، المناقصات، https://hatcyemen.org/the_tenders/tenders/.

[210] SNACC (مارس 2008)، تقرير إنجاز عن الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر 2007، https://snacc.gov.ye/%d8%aa%d9%82%d8%b1%d9%8a%d8%b1-%d8%a5%d9%86%d8%ac%d8%a7%d8%b2-%d8%b9%d9%86-%d8%a7%d9%84%d9%81%d8%aa%d8%b1%d8%a9-%d9%85%d9%86-%d8%a3%d9%83%d8%aa%d9%88%d8%a8%d8%b1-%d8%a5%d9%84%d9%89-%d8%af%d9%8a%d8%b3/ ، شوهد في 22 مايو 2022م.

[211] مقابلة شخصية مع السيد أزل هاشم – مدير عام الوقاية والمنع في SNACC، مقر SNACC، صنعاء، 28 مارس 2022.

قضية الفساد في المشتريات والمناقصات المقدمة من اليونيسيف لقطاع المياه في اليمن[212]

في مقابلة تلفزيونية مع الباحث الرئيسي في فريق إعداد هذا التقرير السيد/ طاهر الهاتف، عبر قناة الهوية الفضائية بتاريخ 26 سبتمبر 2020 تم الكشف لأول مرة عن وقائع فساد بالمشتريات والمناقصات الحكومية المقدمة من اليونيسيف لقطاع المياه في المناطق الواقعة تحت سيطرة حكومة صنعاء للفترة من 2018 إلى 2020 وبمبلغ إجمالي 265 مليون دولار.[213]. الوثائق التي تم عرضها بالبرنامج التلفزيوني كشف عن تلاعب كبير في تنفيذ عمليات الشراء والمقاولات والتي تمت بأسعار خيالية تعادل أحيانا 1000% من قيمتها السوقية في اليمن. التمويل وجميع الأعمال تمت مباشرة بين اليونيسيف ووزارة المياه والبيئة ودون أن تمر عبر البنك المركزي اليمني ولم تمارس HTB، و HATC صلاحياتها القانونية تجاهها.

أحدثت تلك المقابلة التلفزيونية ضجة كبيرة في اليمن وقامت SNACC بفتح التحقيق في القضية [214]، لكن المسئولين بوزارة المياه والبيئة رفضوا السماح بالتحقيق تحت مبرر أن التمويل ليس من الخزينة العامة للدولة، فقامت SNACC بإقالة وزير المياه والبيئة، وسبعة من كبار المسئولين بالوزارة ومنعهم من السفر وحجز ممتلكاتهم [215] (بعد هروب خمسة منهم خارج اليمن)، وبعد التحقيق تم إحالة 17 متهما إلى نيابة الأموال العامة الذين ثبت تورطهم بالفساد (من ضمنهم وزير المياه ومسئولين من الوزارة ومهندسين وأربعة موردين)[216].

المراجعة الداخلية والتظلمات والإنصاف						
الإمتثال التشريعي				التنفيذ والإنفاذ		
بالكامل	إلى حد كبير	جزئي	غير منفذ	جيد	معتدل	ضعيف
	✓				✓	

إشتمل قانون المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية على مجموعة كبيرة من أدوات وإجراءات الفحص والمراجعة الداخلية لجميع مراحل المشتريات والمناقصات الحكومية، في المواد (10، 4028، 57، 72، 84) كما فرضت المادة (54) على HATC أن تطلب من COCA بالفحص والمراجعة لأية مخالفات أو خروقات تتعلق بالمناقصات والمزايدات قد ترتكب في الجهات الخاضعة لأحكام هذا القانون وإحالتها إلى النيابة العامة. وخصص الفصل السادس من قانون المناقصات والمزايدات الحكومية والباب العاشر من لائحته التنفيذية للشكاوى والتظلمات، والذي سمح لكل من تقدم في المناقصة أن يتقدم إلى رئيس الجهة صاحبة المشروع بطلب كتابي لمراجعة قرارها وبيان أسباب هذا القرار أو إلغائه، على أن يكون تقديم هذا الطلب قبل توقيع العقد.

خصصت HATC نافذة خاصة في موقعها الإلكتروني للشكاوى والتظلمات، بما في ذلك تقديم شكوى أو تظلم إلكترونيا ونموذج للإستمارة الكتابية، كما قامت بنشر التظلمات والشكاوى التي إستلمتها والقرارات التي إتخذتها الهيئة بشأنها منذ نهاية العام 2010 وحتى نهاية العام 2020 [217]. ويتم تشكيل لجان فحص ومراجعة لعمليات المشتريات والمقاولات الحكومية.

أوجه القصور:

- تم تعطيل بوابة الشكاوى والتظلمات الإلكترونية في HATC بصنعاء.
- لا يوجد أي موقع إلكتروني للهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات بعدن.
- هناك الكثير من جوانب القصور في التنفيذ، مثل عدم المبالاة والتهرب عن تصحيح الإختلالات التي يتم إرتكابها من قبل الجهات الحكومية.[218]

إدارة المالية العامة (مادة 9.2، 9.3):

تدابير الشفافية والمشاركة العامة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة						
الإمتثال التشريعي				التنفيذ والإنفاذ		
بالكامل	إلى حد كبير	جزئي	غير منفذ	جيد	معتدل	ضعيف

[212] مسجلة برقم (105) لسنة 2020م لدى SNACC بصنعاء.
[213] قناة الهوية الفضائية (سبتمبر 2020)، برنامج: التاسعة والناس " المياه والبيئة واليونيسيف علاقة مشبوهة، تقديم المذيعين: جلال الحداد ومنصور العميسي، صنعاء، https://www.youtube.com/watch?v=8CpKFUtgwv8.
[214] وكالة سبأ للأنباء، سبأ نت (نوفمبر 2020)، **" مكافحة الفساد تقر إيقاف وزير المياه وعدد من المسئولين عن العمل"**، صنعاء، https://www.saba.ye/ar/news3116185.htm
[215] UNCAC (نوفمبر 2020) ، مذكرات رسمية صادرة بأرقام (2208، 2224، 2226) ، قرارات بإيقاف وزير المياه والبيئة وسبعة من مسولي الوزارة عن العمل ومنعهم من السفر، صنعاء، https://drive.google.com/drive/folders/1TOik3I5GOtpW9LAgFX3HGiiOI6P3iTD0?usp=sharing.
[216] وكالة سبأ للأنباء، سبأ نت (سبتمبر 2021)، مكافحة الفساد تستعرض موجهات القيادة الجديدة للهيئة وتحيل قضايا إلى النيابة، صنعاء، https://www.saba.ye/ar/news3153957.htm.
[217] HATC – صنعاء، الشكاوى والتظلمات، https://hatcyemen.org/complaints/.
[218] وكالة سبأ للأنباء، سبأ نت (ديسمبر 2013)، هيئة المناقصات تكشف عن أسماء الجهات المخالفة لقانون المناقصات"، صنعاء، https://www.saba.ye/ar/news335056.htm.

	✓			✓		

منذ مصادقة اليمن على إتفاقية UNCACلم يتم تحديث وتعديل القوانين والتشريعات المتعلقة بالإدارة المالية والموازنة العامة للدولة، ولا يزال القانون المالي رقم (8) لعام 1990 [219] وتعديلاته[220]هو الإطار القانوني ساري المفعول حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، وتخطط السلطات في صنعاء لمراجعة وتعديل القانون من خلال لجة تقييم وتطوير التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد ووزارة الشئون القانونية. وخصص الباب الثاني من القانون المالي لهياكل الموازنات العامة وأسلوب إعدادها، والتي تتكون من ثلاثة أنواع: الموازنة العامة للدولة، موازنات الوحدات المستقلة والملحقة، وموازنات الوحدات الاقتصادية. موضحا معايير ومراحل إعدادها وعرضها على البرلمان. وخصص الباب الرابع من القانون المالي للأنظمة المحاسبية.

ووفقا للمادة (38) فإنه يوجد نظامين محاسبين يتم استخدامها في اليمن لتطبيق الموازنة العامة للدولة:

- تطبق المحاسبة الحكومية في شأن تنفيذ الموازنة العامة للدولة بما فيها الوحدات الإدارية والمجالس المحلية.
- يطبق النظام المحاسبي الموحد في شأن تنفيذ موازنات الوحدات الاقتصادية للقطاع (العام والمختلط) وفي تنفيذ الميزانيات المستقلة والملحقة، مالم ينص قانوناً على غير ذلك. وتحدد اللائحة التنفيذية الأحكام والقواعد التفصيلية لذلك ".

وفقا للمادة (2) من القانون رقم (1) لسنة 2006م بشأن اللائحة الداخلية لمجلس النواب[221]، فإن مجلس النواب هو السلطة المخولة بإقرار الموازنات العامة للدولة والحسابات الختامية.

تم تنفيذ مشروع تحديث المالية العامة للجمهورية اليمنية (FSMP)[222]بتمويل من البنك الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية [223].

وإستمرت السلطات اليمنية بإعداد وتنفيذ موازنات سنوية وحسابات ختامية بإنتظام حتى العام 2014 وتوقفت منذ العام 2015، ولم تقم سلطات صنعاء بإعداد أي موازنات عامة أو حسابات ختامية حتى الأن، بينما قامت حكومة عدن بإعداد موازنة عامة واحدة فقط لعام 2019 [224]، وإستمر العمل بها للعامين 2020 و2021 [225] ، وأصدرت قرار متأخرا بإعداد موازنة للعام 2022 [226].

من بين ثمانية مستندات رئيسية للموازنة العامة [227]: قامت وزارة المالية بنشر ما لا يزيد عن أربعة فقط منذ العام 2011 حتى العام 2015 ثم توقفت منذ العام 2016 عن نشر أي معلومات، باستثناء ما نشرته وزارة المالية بحكومة عدن لمستند واحد فقط للعام 2019[228]. وقبل العام 2015 كانت وزارة المالية تقوم بإعداد ونشر الجداول التجميعية والتفصيلية للموازنات العامة للدولة[229] والحسابات الختامية السنوية[230]، ونشرة ربع سنوية لإحصائية المالية الحكومية[231]و البيان المالي السنوي لمشاريع الموازنات العامة[232]، والكتاب الدوري للتعليمات والقواعد والملاحظات المتعلقة بإعداد وتنفيذ الموازنات العامة والرد على تقارير COCA[233]، إضافة إلى إصدار " المجلة المالية " الربع سنوية[234]، كل تلك الوثائق تحتوي على بيانات ومعلومات تفصيليَّة عن الإيرادات والنفقات وعلى مستوى الوزارات والهيئات الحكومية والمحافظات والمديريات، بالإضافة إلى بيانات الأداء غير المالي و أهداف الأداء ، وكانت تقوم بنشرها بانتظام خلال الفترة من 2011 إلى 2015 ، إلا أن فريق التقرير لاحظ أن البيانات المالية السنوية والحسابات الختامية والكتب الدورية قد حجبت، ولم تعد متاحة للجمهور للإطلاع عليها. أما

---

[219] القانون المالي اليمني رقم 8 لسنة 1990 (أغسطس 1990)، https://yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=11273.

[220] قانون رقم (50) لسنة 1999 بتعديل القانون المالي (ديسمبر 1999)، https://yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=18794.

[221] قانون رقم (1) لسنة 2006 بشأن اللائحة الداخلية لمجلس النواب، https://yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=18818.

[222] وزارة المالية: معهد العلوم المالية والمصرفية (ديسمبر 2020)، مشروع تحديث المالية العامة، https://www.ifes-yemen.com/?course=%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC-%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85.

[223] The World Bank, Yemen Public Finance Modernization Project, https://projects.worldbank.org/en/projects-operations/project-detail/P117363.

[224] وزارة المالية (2019)، الجداول التجميعية لموازنة الدولة لموازنة السنة المالية 2019م،SNACC ، عدن، https://mof-yemen.net/2019/budget/1.html.

[225] وزارة المالية (ديسمبر 2020)، **قرار وزير المالية رقم (36) لعام 2020بشأن العمل بالموازنات المعمول بها 2020** (موازنة 2019) في السنة المالية 2021، عدن، https://mof-yemen.net/files/60219f2c6b4a2.pdf.

[226] وزارة المالية (يناير 2020)، رئيس الوزراء يصدر قراراً بتشكيل لجنة إعداد الموازنة العامة للدولة للعام 2022م، عدن، https://mof-yemen.net/news/90.

[227] International Budget Partnership (2019), Open Budget Survey, Yemen, https://www.internationalbudget.org/open-budget-survey/country-results/2019/yemen.

[228] وزارة المالية (2019)، الجداول التجميعية لموازنة الدولة لموازنة السنة المالية 2019م، عدن، . https://mof-yemen.net/2019/budget/1.html

[229] وزارة المالية، الموازنات العامة السنوية للدولة والإطار المتوسط المدى، صنعاء، https://www.mof.gov.ye/?page_id=476.

[230] وزارة المالية، الحسابات الختامية السنوية للموازنات العامة للدولة، صنعاء، https://www.mof.gov.ye/?page_id=480.

[231] وزارة المالية، نشرة إحصائية مالية الحكومة، صنعاء، https://www.mof.gov.ye/?page_id=333.

[232] وزارة المالية، البيان المالي للموازنات العامة للدولة، صنعاء، https://www.mof.gov.ye/?page_id=385.

[233] وزارة المالية، الكتب الدورية، صنعاء، https://www.mof.gov.ye/?page_id=270.

[234] وزارة المالية، المجلة المالية، صنعاء، https://www.mof.gov.ye/?page_id=816.

البيان التمهيدي وموازنة المواطن والمراجعة النصف السنوية وتقارير التدقيق فهي غير متاحة للجمهور وبعضها لم يتم إعدادها. وبالتالي اختفاء الكثير من المعلومات والبيانات الهامة والتي من حق الجمهور معرفتها.

مستوى تطبيق اليمن ضعيف للغاية لأهم معايير دولية لشفافية المالية العامة الصادرة عن صندوق النقد الدولي [235] (كونه أهم الجهات الممولة لمشروع تحديث المالية العامة بالجمهورية اليمنية) وتتمثل في: 1- وضوح الأدوار والمسؤوليات. 2- علانية عمليات الموازنة، 3- إتاحة المعلومات للاطلاع العام. 4- ضمانات الموضوعية. وقد صنفها بعض الباحثين بعدم الملتزمة كليا لتلك المعايير[236].

الممارسات الجيدة:

- بعد مصادقة اليمن على UNCAC نفذت خطوات لا بأس بها لتطبيق الشفافية والمشاركة العامة والمساءلة والرقابة على المالية العامة، وقامت بتحديث وتطوير العديد من أنظمتها وآلياتها وإعداد نظام المعلومات المالي والمحاسبي الحكومي (AFMIS).
- تقوم حكومة صنعاء حاليا بتحديث أنظمتها للمالية العامة والتحول نحو الرقمنة من خلال نظام ربط شبكي، والتحول التدريجي لإستخدام الأنظمة الإلكترونية في عمليات تحصيل الموارد العامة وتبادل معلوماتها[237].

أوجه القصور:

- مستويات الشفافية والمشاركة العامة بالسياسات المالية العامة للجمهورية اليمنية ضعيف للغاية ووصل إلى مستوى الصفر من 100 نقطة منذ العام 2017 [238]وحتى العام 2021[239] وكما هو موضح بالجدول التالي:

السنة	2008	2010	2012	2015	2017	2019	2021
الشفافية	10	25	11	34	0	0	0
المشاركة العامة في السياسات المالية	-	-	-	10	0	0	0

ملاحظات هامة:

- يتم تقييم مدى توفر ثماني وثائق أساسية للموازنة على الإنترنت، وتوقيتها وشموليتها باستخدام ١٠٩ مؤشرات ذات وزن مماثل بحيث تحصل كل دولة على مقياس من ٠ إلى ١٠٠. وتشير درجة الشفافية 61 أو أكثر إلى أن الدولة من المرجح أن تنشر ما يكفي من المواد لدعم النقاش العام حول الموازنة.
- تشير المشاركة العامة في السياسة المالية إلى مجموعة متنوعة من الطرق التي يتفاعل بها المجتمع المدني والشركات والجهات الفاعلة غير الحكومية الأخرى بشكل مباشر مع السلطة التنفيذية بشأن القضايا المالية [240]، ويبحث المقياس في ممارسات الجهاز التنفيذي للحكومة المركزية والهيئة التشريعية وجهاز الرقابة العليا باستخدام ١٨ مؤشر متساوي في الوزن، بما يتماشى مع مبادئ المبادرة العالمية للشفافية المالية.
- لم تقم اليمن بتحديث وتصحيح قوانينها الخاصة بالمالية العامة بعد مصادقتها على UNCAC، فالشفافية بالمالية العامة لا تزال غائبة عن القوانين اليمنية والكثير من جوانب القصور الأخرى.
- هناك الكثير من الممارسات غير الجيدة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة باليمن، على سبيل المثال: البيانات المالية لا يتم إعدادها وعرضها وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، والمشاركة والنقاش مع الجهات الحكومية خلال إعداد الموازنة صورية لدرجة كبيرة، وعدم عرض معلومات ملحقة توضح العهد من الأصول كالسيارات والعقارات والمعدات وغيرها [241]
- توصف الموازنات والمالية العامة لليمن طوال العقود الماضية "بالكارثة"، وذلك لما يوجه إليها من إنتقادات كبيرة كانعدام العدالة والمصداقية في توزيع النفقات للجهات الحكومية وعدم تحقيقها لمتطلبات التنمية، وغيرها[242].

---

[235] صندوق النقد الدولي (2007)، دليل شفافية المالية العامة، https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2016/07/27/15/46/Encouraging-Greater-Fiscal-Transparencyhttps://www.imf.org/external/np/fad/trans/ara/manuala.pdf.

[236] جبران، أد محمد علي صالح (إبريل 2018)، **" الشفافية والإفصاح في الموازنة العامة للدولة وحسابها الختامي – دراسة تحليلية لمعرفة التزام الجمهورية اليمنية بمبادئ الشفافية المالية "**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإقتصادية والإدارية، المجلد 26، العدد 2، 5198 – 2410 ISSN، https://journals.iugaza.edu.ps/index.php/IUGJEB/article/view/3360/2075، ص (148/ 160).

[237] وزارة المالية (سبتمبر 2021)، وزارة المالية تنظم المؤتمر الأول لتطوير إدارة المالية العامة للدولة، صنعاء، https://www.mof.gov.ye/?p=156.، تم مشاهدته في ٢٣ مايو،٢٠٢٢،

[238] International Budget Partnership (2019), Open Budget Survey, Yemen.

[239] International Budget Partnership (2021), Open Budget Survey, Yemen, https://internationalbudget.org/ar/open-budget-survey/country-results/2021/aalymn.

[240] For more: Global Initiative for Fiscal Transparency, About The Guide and Public Participation Principles, https://fiscaltransparency.net/public-participation-principles-and-guide/, accessed in June 2022.

[241] جبران، أد محمد علي صالح (إبريل 2018)، **" الشفافية والإفصاح في الموازنة العامة للدولة وحسابها الختامي – دراسة تحليلية لمعرفة التزام الجمهورية اليمنية بمبادئ الشفافية المالية "**، ص (148/ 160).

[242] العبسي، محمد عبده (يناير 2014)، دراسة تفصيلية شاملة حول "كارثة" موازنة الدولة لعام 2014م، صنعاء، http://mohamedalabsi.blogspot.com/2014/01/2014_2298.html ، شوهد في 24 مايو 2022م.

تقييم المالية العامة وحماية البيانات والسجلات الحكومية						
الإمتثال التشريعي			التنفيذ والإنفاذ			
بالكامل	إلى حد كبير	جزئي	غير منفذ	جيد	معتدل	ضعيف
	✓				✓	

وفقا للمادة (46) من القانون المالي فقد حددت اللائحة التنفيذية للقانون المالي ماهي الحسابات والدفاتر المحاسبية والسجلات والبيانات الإحصائية والمخزنية وكذلك الاستمارات والنماذج المالية والمطبوعات ذات القيمة الواجب استخدامها في تنفيذ الموازنات العامة وكيفية التعامل معها وحفظها، كما حددت المواد (60، 61، 82، 84، 196) من اللائحة التنفيذية الإجراءات التي يجب إتباعها في حالة تلف أو إلغاء أو فقدان أو سرقة أي وثائق أو أوراق حكومية ذات قيمة.

خُصص الفصل الخامس من القانون المالي للرقابة المالية والضبط الداخلي والمسئولية المالية، والذي منح COCA (في المادة 66) صلاحيات الرقابة على وحدات القطاع العام ومراجعة حساباتها الختامية وميزانياتها العمومية والتصديق عليها، بينما في المادة (56) وبدون الإخلال بصلاحيات COCA فعلى وزارة المالية ممارسة اعمال الرقابة المالية والتفتيش المالي والضبط الداخلي على كافة العمليات المالية في جميع الجهات الخاضعة لهذا القانون قبل الصرف والتحصيل وبعده طبقاً للقوانين .كما أن لها التحقق بصفة دائمة ومستمرة من التزام تلك الجهات بتطبيق النظم والقوانين واللوائح المالية، وان عمليات الصرف تتم وفقاً للميزانية المقرة لكل منها، وان الإيرادات العامة يتم تحصيلها طبقاً للقوانين والأنظمة والقرارات. وفي سبيل تحقيق ذلك فقد فرضت المادة (274) من اللائحة التنفيذية للقانون المالي أن يكون مديرو عموم الشئون المالية يمثلون وزارة المالية لدى الجهات التي يعملون بها ويعاونهم في ذلك مديرو الحسابات وامناء الصناديق ومديرو المشتريات والمخازن الذين يجب ان يكونوا تابعين لوزارة المالية فنيا واداريا، وبذلك تمارس وزارة المالية الرقابة المصاحبة.

ينحصر دور SNACC وفقا للمادة (22) من قانون AC وبما لا يتعارض مع قانون COCA على دراسة وتقييم وتطوير نظم إدارة الموارد والاستخدامات والممتلكات العامة وتطوير آليات الرقابة بمختلف أنواعها ومعايير المحاسبة والمراجعة المحاسبية بما يكفل حسن أداء المال العام والممتلكات العامة وضمان حمايتها والحفاظ عليها. ويعتبر COCA هو الجهة المخولة بالرقابة المالية والقانونية وتقييم الأداء والمراجعة لكافة ما يتعلق بتنفيذ الموازنات العامة والحسابات الختامية للجهات المنصوص عليها في قانونه، وهو بذلك يمثل الرقابة اللاحقة. ويمارس COCA مهامه بصورة منتظمة ويصدر تقارير دورية (شهرية وربع سنوية وسنوية)، إلا أنه توقف عن نشر تقاريره وبيانات الرقابة السنوية منذ العام 2013 وحتى نوفمبر 2020[243]، أما في عدن فلم يقم بنشر أي تقارير مطلقا حتى تاريخه. [244]

لم تتمكن الحكومات اليمنية (وخاصة منذ العام 2015) من ممارسة صلاحياتها الرقابية والتنفيذية على عمليات تحصيل الموارد والنفقات للكثير من الجهات الحكومية التي قامت بفتح حسابات خاصة بها في البنوك التجارية وليس في البنك المركزي اليمني [245]، وقيام بعضها بطباعة أوراق ذات قيمة غير قانونية وتحصيل إيرادات بموجبها. ويوجد في اليمن الكثير من الجهات الحكومية التي تتمتع بالإستقلالية المالية، وغالبيتها لا تتقيد أو تلتزم بالقواعد والإجراءات والمعايير المالية والمحاسبية المفروضة بالقانون المالي ولائحته التنفيذية أو بالقوانين الخاصة بتأسيسها[246]. ولا تمتلك وزارة المالية صلاحيات كافية للتدخل في شئونها المالية.

مستوى الرقابة والتدقيق للموازنة العامة للدولة باليمن ضعيف للغاية، ومن خلال تقارير صادرة عن مبادرة مسح الموازنة المفتوحة (جزء من مبادرة الموازنة المفتوحة التابعة للشراكة الدولية للميزانية) وهي برنامج عالمي للبحث والدعوة لتعزيز وصول الجمهور إلى معلومات الميزانية واعتماد نظم ميزانية شاملة وخاضعة للمساءلة، يتم تسجيل كل بلد في هذا المسح على مقياس من 0 إلى 100 استنادا إلى 18 مؤشرا متساويا في الوزن. يتضح بأن مستوى تقييم الرقابة والمساءلة على الموازنات العامة والحسابات الختامية في اليمن كالتالي[247]

نوع الرقابة	2012	2015	2017	2019	2021	ملاحظات
الرقابة التشريعية / 100	ضعيف	27	13	6	6	ضعيف = متوسط النتيجة أقل من 34%
مراقبة التدقيق / 100	قوي	33	17	11	6	قوي = متوسط النتيجة أكثر من 66%

[243] COCA، صنعاء، البيان الرقابي، https://www.coca.gov.ye/Baudit

[244] COCA، عدن، الإعلام الرقابي، http://www.cocaye.org/ar/Regmedia/default.php

[245] وزارة المالية (يناير 2022)، تعميم رقم (3) لعام 2022 " إغلاق الحسابات الجارية في البنوك التجارية والمصارف الخاصة بوحدات الجهاز الإداري للدولة والمصالح الحكومية والمؤسسات والهيئات والوحدات المستقلة والملحقة "، عدن، https://mof-yemen.net/files/61d8a16655799.pdf

[246] تكررت هذه الملاحظة في غالبية البيانات الرقابية السنوية التي يصدرها COCA والتي يرفعها إلى البرلمان، وفي أخر بيان رقابي منشور في موقعه الإلكتروني (للعام 2012) أكد على ضرورة إعادة هيكلة العديد من الوحدات والجهات الحكومية المستقلة وإستكمال إصدار لوائحها التنفيذية والمالية والإدارية لكي يتحقق الإنضباط المالي والإداري، للإطلاع عليه: ،بيان الرقابة السنوي عن مراجعة الحسابات الختامية للموازنات العامة للسنة المالية 2012، https://www.coca.gov.ye/Baudit/5، تم مشاهدته في 10 يونيه 2022، ص (54).

[247] International Budget Partnership (2019), Open Budget Survey, Yemen.

وفقا للمواد 165 إلى 176 من اللائحة الداخلية لمجلس النواب فإن للبرلمان صلاحيات للرقابة على الموازنة العامة للدولة وحساباتها الختامية، ومن خلال الجدول أعلاه يتضح أن مستوى الرقابة التي يمارسها البرلمان اليمني ضعيفة للغاية ووصلت أدنى مستوياتها في العام 2021 بست نقاط من أصل 100 نقطة قياس.
أما الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة (وهي الجهة المخولة بالرقابة المالية والقانونية وتقييم الأداء والمراجعة لكافة ما يتعلق بتنفيذ الموازنات العامة والحسابات الختامية كما ذكرنا سابقا) فكان يمارس رقابة قوية في العام 2012، قبل أن تتراجع مستويات أدائه الرقابية منذ العام 2015 بصورة تدريجية لتصل إلى أدنى مستوياتها في العام 2021 عند 6 نقاط أيضا من أصل 100 نقطة قياس.[248]

أوجه القصور:

- إجراءات وآليات الحفظ والأرشفة للوثائق والسجلات والدفاتر والأوراق ذات القيمة ضعيفة وغير كافية لضمان عدم تعرضها للتزوير والسرقة والفقدان أو التلف. ولا تزال غالبيتها ذات طابع تقليدي وخاصة لدى حكومة عدن.
- COCA عاجز عن الوصول إلى بعض الجهات الحكومية التي تندرج ضمن صلاحياته، والتي تبلغ نفقاتها ما يقارب 20% من الموازنة العامة للدولة [249]، وحتى بعض الشركات المختلطة تمتنع عن السماح لـ COCA بفحص سجلاتها وعملياتها لمالية، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى القصور والغموض في النصوص القانونية الخاصة بصلاحيات COCA[250].
- رغم أنه إجراء رقابي هام للغاية[251]: إلا أن غالبية الجهات الحكومية تطالب بإلغاء النص القانوني الذي يفرض تعيين مدراء المالية والحسابات والمشتريات والمخازن من الموظفين الذين يتبعون وزارة المالية ماليا وإداريا، وذلك بحجة أنه يعرقل مهام الجهات الحكومية ويتسبب في تفشي الفساد[252]، ما يشير إلى ضعف الرقابة الداخلية لوزارة المالية على موظفيها وممثليها في الجهات الحكومية.

المادة 10 - الوصول إلى المعلومات، والمادة 13.1 - مشاركة المجتمع

الحق في الوصول والإنتفاع بالمعلومات العمومية						
الإمتثال التشريعي				التنفيذ والإنفاذ		
بالكامل	إلى حد كبير	جزئي	غير منفذ	جيد	معتدل	ضعيف
	✓				✓	

بعد مطالب واسعة من المجتمع المدني وضغوطات من المجتمع الدولي أصدرت اليمن القانون رقم (13) لعام 2012 بشأن حق الحصول على المعلومات [253]،وهو النص القانوني في اليمن الذي ينظم الحق في الوصول إلى المعلومات واستخدامها، بالإضافة إلى بعض الأحكام المتنوعة في قانون AC رقم 39 لسنة 2006 وبعض القوانين الأخرى. وحددت المادة رقم (3) أهدافه بتعزيز مقومات الشفافية والحقوق والحريات بتسهيل حق المواطن والمجتمع في الحصول على المعلومات لتنمية قدراته والإستفادة منها وتوسيع فرص المشاركة الواعية والمسئولة[254]، كما نظم القانون مبادئ وإجراءات الحصول على المعلومات والفترة الزمنية للحصول عليها (15 يوما) والحالات الإستثنائية والحالات غير المسموح بها وفترة تقادم سرية المعلومات وإجراءات التظلم والمحاكمات القضائية، والعقوبات في حالة مخالفة نصوص القانون، وتأسيس مكتب " المفوض العام للمعلومات " كجهة رسمية إعتبارية مستقلة مهمتها إنفاذ هذا القانون. ووفقا للمواد (23، 30، 31، 32) من قانون حق الحصول على المعلومات فإن من حق كل من رفض طلبه بالحصول على المعلومات، أو فرض عليه رسوم مرتفعة مقابل الحصول على المعلومات، أو تم تمديد فترة حصوله على المعلومات بشكل يخالف القانون أو أحيل طلبه إلى أكثر من جهة دون الموافقة عليه بتقديم تظلم إلى مكتب المفوض العام للمعلومات خلال ثلاثين يوما، وله بعد ذلك اللجوء للقضاء إذا لم يقتنع بقرار مكتب المفوض العام، ووفقا للمادة (19) فإن تكاليف الحصول على المعلومات لا تكون إلا في حالة الإقتضاء في حالة طلب نسخ الوثائق المطلوبة.

في المادة (3) من قانون AC فإن الهدف الخامس من أهداف القانون هو " تفعيل مبدأ المساءلة وتعزيز الدور الرقابي للأجهزة المختصة والتيسير على أفراد المجتمع في إجراءات حصولهم على المعلومات ووصولهم إلى السلطة المعنية". والمادة (16) من قانون AC حضرت على موظفي الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد إفشاء أي سر أو معلومة أو بيانات وصلت إلى علمهم بسبب أدائهم لمهامهم أثناء التحري أو التحقيق في جرائم الفساد، كما ألزمت الهيئة بنشر كافة المعلومات والبيانات بشأن جرائم الفساد بعد ثبوتها بحكم قضائي بات.

---

[248] المرجع نفسه: 2021، https://internationalbudget.org/ar/open-budget-survey/country-results/2021/aalymn

[249] COCA، بيان الرقابة السنوي عن مراجعة الحسابات الختامية للموازنات العامة لعام 2012 المرفوع إلى مجلس النواب ، صنعاء، https://www.coca.gov.ye/Baudit/5، ص (5).

[250] مقابلة شخصية مع الأستاذ يحيى القمري، 1 مارس 2022م.

[251] البنك الدولي (نوفمبر 2010)، مشروع تحديث المالية العامة، وثيقة التقييم المسبق للمشروع، رقم التقرير: YE-57927، 22، https://documents.worldbank.org/curated/en/216241468170349051/579270ARABIC011en0PFMP0PAD01Arabic1.doc، ص (8).

[252] في الإجتماع رقم (2) للجنة مراجعة وتقييم التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد والذي عقد بمقر SNACC بصنعاء بتاريخ 18 يونية 2014 كان من ضمن المواضيع التي تم إقتراحها هو تعديل النص في القانون المالي، الذي يفرض تعيين مدراء المالية والحسابات والمشتريات والمخازن من الموظفين الذين يتبعون وزارة المالية ماليا وإداريا، وأن يتم تعديله بحيث يكونوا يتبعون وزارة المالية فنيا فقط، وذلك بهدف الحد من الفساد.

[253] القانون اليمني رقم (13) لسنة 2012 بشأن الحق في الحصول على المعلومات، http://agoyemen.net/lib_details.php?id=195

[254] المرجع نفسه.

القانون رقم (28) لعام 1995 بشـــأن الإحصـــاء كلف الجهاز المركزي للإحصـــاء بنشـــر جميع أرقام البيانات والمعلومات المتعلقة بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسكانية، واستثنت المادة (4) البيانات الخاصة بالمؤسسات العسكرية والأمنية. بينما يحضر قانون COCA على COCA نشـــر التقارير الدورية، وذلك عائق أمام إلتزام الجهاز بالشـــفافية، ويقوم COCA بصـــنعاء حاليا بإعداد مشـــروع " مصـــفوفة المعالجات المزمنة " والتي ستمنحه القدرة على نشر المزيد من المعلومات عن الوقائع التي يقوم بالتحقيق فيها[255].

بناء على القرار الجمهوري رقم (١٥٥) لسنة ١٩٩٥م المنشئ للمركز الوطني للمعلومات والمعدل بالقرار الجمهوري رقم (٢٤٤) لسنة ١٩٩٨م وبالقرار الجمهوري رقم (٤١٢) لسنة ١٩٩٩م تم إنشاء المركز الوطني للمعلومـــات والذي يهدف إلى بناء وتطوير وإدارة نظام وطني متكامل للمعلومات وذلك لتوفير البيانات والمعلومات لمختلف القطاعات وأصحاب الاهتمام وصـــانعي القـــرار بمـــا يساعد على إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم وتطوير الخطط والبرامج والسياسات في شتى المجالات[256].

تم ترشيح اليمن لعضـوية المبادرة العالمية للشـفافية في الصـناعات الإسـتخراجية (EITI) في 2007، وتم قبولها رسـميا في مارس 2011[257]، وصدر القرار الجمهوري رقم (155) لسنة 2012م بشأن إنشاء وتنظيم المجلس اليمني للشفافية في الصناعات الاستخراجية [258]، والذي يهدف إلى تنفيذ EITI في اليمن.

رغم قيام الحكومة اليمنية بتأســـيس مكتب للمفوض العام للمعلومات وتوفير مقر له وموظفين وموازنة تشـــغيلية [259]، لكنه لم يقم بتنفيذ المهام الموكلة إليه بالقانون، فلم يقم بإعداد لائحة تنفيذية للقانون ولم يتم فتح وحدات للمعلومات في كافة الجهات الحكومية وفقا للمادة (8) من قانون حق الحصـــول على المعلومات، كما أن المفوض العام إعتذر لجميع التظلمات التي قدمت إليه من أفراد أو جهات لم تتمكن من الوصـــول إلى المعلومات بمبررات غير مقنعة [260]، ومنذ العام 2015 توقف عمل مكتب المفوض العام للمعلومات وأغلق بصـــورة نهائية ولم يتم حتى الأن إعادة تفعيله سواء من قبل سلطات صنعاء أو سلطات عدن.

تقوم الجهات الحكومية بنشـــر معلومات تفصـــيلية عن المعاملات والإجراءات والخدمات التي تقدمها للجمهور وتكاليفها وفترة تنفيذها وذلك في مدخل مقراتها وأحيانا في مواقعها على الإنترنت.

تراجع الجهاز المركزي للإحصـاء بصـنعاء تدريجيا عن تنفيذ مسوحات وإعداد ونشـر إحصـائيات ومعلومات منذ العام 2015، وتوقف عن نشـر أي معلومات منذ العام 2017 [261]، بينما قامت سـلطات عدن بتأسـيس مجلس عام للإحصـاء في أغسـطس 2021 [262] في خطوة لفصـل فروع المحافظات الواقعة تحت سيطرة حكومة عدن عن المركز الرئيسي للجهاز في صنعاء.

أصـدرت اليمن تقارير إفصـاح EITI للفترة من 2005 إلى 2013 ، لكنه تم تعليق عضـوية اليمن أول مرة في 2013 ، ثم تعليق عضـويتها مرة أخرى في 26 فبراير 2015، ولعدم قدرة اليمن على الوفاء بإلتزاماتها قرر مجلس إدارة EITI في أكتوبر 2017 أنه ينبغي شـــطب اليمن من القائمة ودعوتها إلى إعادة التقديم على المبادرة بمجرد أن تصبح الظروف مواتية للتنفيذ مرة أخرى [263]، وتوجه إنتقادات واسعة للمعلومات التي يتم نشرها ويشكك الكثيرون في مصداقيتها[264].
إستطاعت اليمن خلال الفترة من 2012 إلى 2014 إحراز تقدم جيد في شفافية المعلومات وحق الوصول إلى المعلومات والإنتفاع بها وحصلت على 103 من 150 نقطة (تقييم جيد) بنسبة 68.7% في تصنيف الحق العالمي في الحصول على المعلومات (RTI)[265].
إلا أنه من وجهة نظر فريق التقرير فإن هذا التصـــنيف لا يمكن الإعتماد عليه بصـــورة دقيقة لتقييم مدى كفاءة الحكومات في AC، فمن خلال الإطلاع على التصنيف العالمي نجد أن أفغانستان حصلت على المرتبة الأولى عالميا بعدد 139 نقطة، بينما في مؤشر مدركات الفساد العالمي الصـادر عن منظمة الشـفافية الدولية نجد أن أفغانستان هي أحد أكثر دول العالم تفشيا للفساد طوال السنوات الماضية[266]. فالتصـنيف إعتمد فقط على تقييم التشريعات لكنه أهمل إنفاذ وتطبيق القانون.

---

[255] مقابلة شخصية مع السيد يحيى القمري، 1 مارس 2022
[256] وزارة الشؤون القانونية (أكتوبر 1995)، قرار إنشاء مركز المعلومات الوطني، https://yemen-nic.info/about/nic_decision.pdf
[257] Saba Net, (March 2011), Yemen wins EITI membership, https://www.saba.ye/en/news236944.htm, accessed on 31 July 2022.
[258] (اكتوبر)، قرار جمهوري بشأن إنشاء وتنظيم المجلس اليمني للشفافية في الصناعات الاستخراجية2012، https://yemen-nic.info/news/detail.php?ID=42737 .
[259] وزارة المالية (2014)، الموازنة العامة للدول لعام 2014، مكتب المفوض العام للمعلومات، https://www.mof.gov.ye/file/mowzana/2014/data/c/130.pdf .
[260] قدمت AWTADتظلمين إلى المفوض العام للمعلومات وذلك ضد كل من أمين العاصمة صنعاء ووزير النفط، وفي كلا الحالتين أرسل المفوض العام للمعلومات خطابات رسمية إلى AWTADيعتذر فيها عن الإستجابة، مبررا ذلك بأسباب إدارية ومادية. (مرفق نسخة من أحداها ضمن الوثائق المرفقة للتقرير)
[261] الجهاز المركزي للإحصاء - صنعاء، الإحصائيات السنوية، http://www.cso-yemen.com/content.php?lng=arabic&cid=131
[262] الجهاز المركزي للإحصاء (أغسطس 2020) - عدن، https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=1260546397579 81&id=104181958611916
[263] EITI, Yemen، https://eiti.org/countries/yemen.
[264] مركز الدراسات والإعلام الإقتصادي ومنظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد (أكتوبر 2014)، **" مسودة دراسات حول الصناعات الإستخراجية في اليمن "** ورشة العمل الخاصة بمناقشة مسودة الدراسات، حضرموت، http://old.agora-parl.org/sites/default/files/lsnt_lstkhrjy_fy_lymn.pdf
[265] Global Right to Information Rating, Yemen, https://www.rti-rating.org/country-detail/?country=Yemen
[266] منظمة الشفافية العالمية (2021)، مؤشر مدركات الفساد ٢٠٢١، أفغانستان، https://www.transparency.org/en/cpi/2021/index/afg

أوجه القصور:

- رغم أن القانون اليمني رقم (13) لعام 2012 بشأن حق الحصول على المعلومات من القوانين الجيدة على المستوى العالمي إلا أن إنفاذ وتطبيق القانون ضعيف للغاية إن لم يكن شبه معدوم، فمن خلال تجربة AWTAD فإن ما يقارب 80% من طلبات الحصول على المعلومات منذ إصدار القانون لم يتم التجاوب معها.
- هناك العديد من القصور في قانون حق الحصول على المعلومات [267]، وعدم الوضوح بصورة كافية في بعض مواده مثل المعلومات التي إستثناها القانون، وتستغل الجهات الحكومية ذلك للتهرب من الإفصاح عن بعض المعلومات.
- عدم قيام اليمن ببناء نظام معلوماتي شامل ودقيق، وضعف تطبيق الشفافية المعلوماتية، كانت له تأثيرات سيئة، لعل أبرزها الفشل الذريع في إدارة وتنفيذ المساعدات والمنح المقدمة لليمن للبرامج الإغاثية المخصصة لمواجهة الوضع الإنساني الناتج عن الحرب والصراع [268].

قضية: رفع دعوى قضائية ضد وزير النفط الأسبق من قبل AWTAD[269]:

تقدمت AWTAD بدعوى قضائية أمام المحكمة الإدارية بصنعاء ضد وزير النفط الأسبق / خالد محفوظ بحاح (رئيس الحكومة و نائب رئيس الجمهورية لاحقا) لرفضه تقديم معلومات بشأن الإتفاق الأخير مع شركة توتال الفرنسية والذي سبق وأن أعلنت عنه الحكومة في السابع من مايو 2014 م. و كانت AWTAD قدمت طلب الحصول على المعلومات من وزارة النفط والمعادن بتاريخ 2014/5/11 م إلا أن وزارة النفط والمعادن لم تتجاوب مع طلب المنظمة وأرجعت أصل مذكرة الطلب دون أي رد مما اضطر المنظمة وفقا للقانون إلى رفع تظلم إلى المفوض العام للمعلومات بتاريخ 2014/6/16 والذي بدوره إعتذر عن الرد لأسباب إدارية ومادية، كما ورد بمذكرته[270]التي سلمت إلى AWTAD بتاريخ 2014/9/16 م. إلا أن الإجراءات القضائية توقفت بسبب إغلاق مبنى المحكمة الإدارية بصنعاء بعد تعرضه لأضرار بالغة نتيجة قصف الطيران في 2015، وهروب وزير النفط الأسبق " خالد بحاح " من اليمن.

قضية طلب معلومات بشأن إستيراد أسطوانات الغاز المنزلي صينية الصنع:

تقدمت AWTAD بطلبات لمعلومات إلى كل من شركة الغاز اليمنية والهيئة العامة للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة وذلك بشأن منع دخول إسطوانات غاز منزلي صينية الصنع قام أحد التجار باستيرادها، وأصدرت الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة شهادة جودة لها، لكن شركة الغاز منعت دخولها وبيعها في الأسواق. وقد تجاوبت شركة الغاز اليمنية وأرسلت خطابا رسميا بالمعلومات المطلوبة برقم (13-96/272) بتاريخ 1 مارس 2021، بينما لم تتجاوب الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس (رغم أن AWTAD أرسلت لها خطاب ثاني). وبدراسة المعلومات التي قدمتها شركة الغاز اليمنية إكتشفت AWTAD أن الجزء الأكبر من تلك المعلومات كانت مظللة، فقامت AWTADبتقديم بلاغ ضد كل من شركة الغاز اليمني والهيئة العامة للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة إلى مكتب رئاسة الجمهورية بخطاب صادر برقم (12) بتاريخ 15 يونيو 2021 [271]. وتم فتح تحقيق في القضية لدى SNACC، وقد قامت AWTAD بتقديم الوثائق التي لديها إلى قاضي التحقيق، ولا توجد أي معلومات عن نتائج التحقيق.

تدابير تمكين وتشجيع المجتمع في مكافحة الفساد						
الإمتثال التشريعي				التنفيذ والإنفاذ		
بالكامل	إلى حد كبير	جزئي	غير منفذ	جيد	معتدل	ضعيف
	✓				✓	

إشتمل قانون AC على العديد من الفقرات والمواد التي تدعم هذا المحور، فالهدف الخامس من أهداف قانون AC هو " تفعيل مبدأ المساءلة وتعزيز الدور الرقابي للأجهزة المختصة والتيسير على أفراد المجتمع في إجراءات حصولهم على المعلومات ووصولهم إلى السلطة المعنية ". أما الهدف السادس فهو "تشجيع وتفعيل دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في المشاركة الفاعلة والنشطة في محاربة الفساد ومكافحته وتوعية أفراد المجتمع بمخاطره وتوسيع نطاق المعرفة بوسائل وأساليب الوقاية منه"، إضافة للفقرات (3، 11) من المادة (8) والتي أدرجت ضمن مهام SNACC باتخاذ تدابير كفيلة لمشاركة المجتمع المدني ووسائل الإعلام في النشاط التوعوي والإعلامي للتصدي للفساد، وخصص الفصل الثاني من القانون لمشاركة المجتمع بشكل عام في AC.

وفي قانون حق الحصول على المعلومات: الهدف الثالث للقانون هو تمكين المجتمع من تنمية قدراته للاستفادة المتزايدة من المعلومات، وفي المادة (18) منح القانون الأولوية في الحصول على المعلومات للطلبات المقدمة من الصحافيين والأشخاص الذين يقومون بجمع الأخبار وبوظائف ممن يعملون خلال مهل زمنية معينة أو يطلبون معلومات تتعلق بمسائل تعنى بالصالح العام أو بالشأن العام.

[267] للمزيد: مرجع سابق: Global Right to Information Rating (2020), Yemen

[268] Baker, Lindsay et al. (January 2020), The challenges of humanitarian information and analysis: evidence from Yemen, Issue, https://odihpn.org/publication/humanitarian-information-analysis-evidence-yemen/.

[269] AWTAD (أكتوبر 2014) ، منظمة أوتاد لمكافحة الفساد ترفع دعوى قضائية عاجلة أمام المحكمة الإدارية بصنعاء ضد وزير النفط والمعادن / خالد بحاح ، اليمن ، صنعاء، https://www.facebook.com/otadorg/photos/a.351344014932113/753376234728887

[270] المفوض العام للمعلومات (سبتمبر 2014)، خطاب رسمي برقم (2)، " الرد على تظلم منظمة أوتاد لمكافحة الفساد، https://drive.google.com/file/d/18G5CA8HmyzpCgXQ5IEA6T5Qv6ntjECSa/view?usp=sharing

[271] نسخة من كل من: خطاب شركة الغاز اليمنية، والبلاغ المقدم إلى مكتب رئاسة الجمهورية، ضمن الوثائق المرفقة.

رغم أن SNACC في اليمن تولي إهتماما جيدا لتشجيع CSO، إلا أن اهتمام CSO اليمني بمجال الشفافية ومكافحة الفساد محدود للغاية مقارنة بمجالات أخرى مثل المجالات الإنسانية والتنموية والحقوقية ، فقبل العام 2015 كان يوجد في اليمن مجموعة من NGOs التي تنشط في مجال الشفافية والمساءلة المجتمعية وAC، كما نشأت عدة تحالفات للمجتمع المدني لمكافحة الفساد، وقدمت منظمات دولية الكثير من الدعم في هذا المجال، ونفذت العديد من الأنشطة والبرامج التوعوية والتدريبية، لكن غالبيتها توقفت عن العمل أو أغلقت بصورة نهائية [272]، وتواجه CSO ووسائل الإعلام الكثير من العوائق والمخاطر في الحصول على المعلومات أو الرقابة والمساءلة المجتمعية وخاصة منذ العام 2015 بسبب الحرب والصراع.[273]

لا تقدم الحكومات اليمنية أي تمويل حكومي ثابت لـــ NGOs الناشطة في مجال مكافحة الفساد، وخاصة منذ العام 2015 حيث توقف الدعم الحكومي عن كافة NGOs وCSO بصورة عامة كما توقفت غالبية المنظمات الدولية عن تقديم أي دعم لبرامج الشفافية ومكافحة الفساد في اليمن.[274]

تصنف اليمن ضمن الدول الأكثر خطورة للصحفيين ووسائل الإعلام والناشطين [275]، وتعرض الكثير من الناشطين ووسائل الإعلام لتهديدات أو لإجراءات تعسفية أو إحالتهم للمحاكمة بتهمة التشهير بسبب نشرهم لوقائع فساد.

أوجه القصور:

- وفقا لإستطلاع الرأي الذي قام به فريق التقرير فإن 69% يعتبرون أن السلطات اليمنية لم تقدم التسهيلات الكافية للمجتمع المدني للوصول إلى المعلومات المتعلقة بجرائم الفساد ونشرها.[276]

قضايا من الواقع:

1- إغتيال الصحفي الإستقصائي والناشط بمكافحة الفساد " محمد عبده العبسي " بالتسمم الغذائي، كما تعرض قبره للتخريب وتعرضت شقيقته للتهديد والمطاردة، وذلك على خلفية كشفه لوقائع فساد كبيرة في مجال تجارة المشتقات النفطية، ولم يتم حتى الأن إلقاء القبض على المتورطين بالجريمة أو محاكمتهم.[277]

2- قضية النقابي بوزارة الكهرباء " عدنان المداني " والذي تعرض للإعتداء بمواد حارقة تسببت له بأضرار صحية بالغة على خلفية كشفه لجرائم فساد في قطاع الكهرباء، ولا يزال يتلقى العلاج في ألمانيا، وقد تم إطلاق سراح المتهم الرئيسي بالقضية قبل إنتهاء محاكمته وهروبه خارج اليمن. [278]

3- رفعت شركة كمران لصناعة السجائر قضية ضد قناة الهوية الفضائية بتهمة التشهير، على خلفية قيام القناة بنشر وقائع فساد بالشركة بعدة برامج، منها برنامج " ملف الأسبوع " وكان رئيس فريق إعداد هذا التقرير " طاهر الهاتف" هو أحد ضيوف الحلقة [279]، وصدر الحكم من محكمة الصحافة لصالح قناة الهوية.[280]

4- قيام وزير المالية بحكومة الوفاق الوطني بالتشهير بمنظمة AWTAD ورئيسها المحامي عبد الله القدسي، في خطابه الصادر إلى رئيس الوزراء برقم (13838) وتاريخ 2014/6/3 على خلفية قضية رفض الحكومة تنفيذ إلتزاماتها بتوظيف خريجات معهد مستشفى الثورة للتمريض.[281]

---

[272] من أهم منظمات المجتمع المدني التي أغلقت وتوقفت نهائيا: المجموعة اليمنية للشفافية " وهي الفرع الوطني لمنظمة الشفافية العالمية في اليمن، وتسبب إغلاقها في فراغ كبير كونها الفرع الوحيد لمنظمة دولية متخصصة بمكافحة الفساد في اليمن

[273] الهاتف ، طاهر (ديسمبر 2018)، ورقة عمل **"موقع المجتمع المدني في دائرة مكافحة الفساد بمرحلة الصراع الحالية باليمن"**، فعالية الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في اليوم العالمي لمكافحة الفساد " أولويات مكافحة الفساد فيظل الوضع الراهن الذي تمر به بلادنا "، فندق البستان، صنعاء، https://drive.google.com/file/d/1MK25GAr2SW0lw78qj09qo2em-_XEWwk7/view?fbclid=IwAR2jFML8LwbAci_pTr1L85HM0dGWkAOd_AB9CX-_-CJVoiWGXqVwnk9oaKk ، ص (4/ 8).

[274] بإستثناء برنامج الحكم الرشيد في وكالة التنمية الألمانية، فجميع المنظمات الدولية المتواجدة داخل اليمن خلال الست السنوات الأخيرة لم تخصص أي تمويل في مجال الشفافية ومكافحة الفساد، ماعدا بعض المشاريع الممولة من جهات أجنبية غير متواجدة باليمن مثل الصندوق الديمقراطي الأمريكي الذي دعم بعض البرامج لمنظمات المجتمع المدني باليمن في مناطق سيطرة حكومة عدن

[275] مراسلون بلا حدود (2022)، التصنيف العالمي لحرية الصحافة 2022، اليمن، https://rsf.org/ar/%D8%AA%D8%B5%D9%86%D9%8A%D9%81

[276] AWTAD، إستطلاع أوتاد للرأي العام لتقييم إمتثال اليمن للفصل الثاني من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، https://drive.google.com/drive/u/0/my-drive

[277] الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان (فبراير 2017)، "تقرير طبي: الصحفي اليمني محمد العبسي مات "مسموما"، https://www.aman-palestine.org/media-center/6473.html

[278] Sinis Aesthetics Berlin (December 2015), Professor Dr. Nektarios Sinis treats acid victims, https://www.youtube.com/watch?v=r-YJH-kaew4

[279] قناة الهوية الفضائية (أكتوبر 2019)، برنامج ملف الأسبوع: خفايا شركة كمران مليارات بعيدا عن اجهزة الرقابة فمن السبب، صنعاء، https://www.youtube.com/watch?v=s8DEpj8NRvs

[280] قناة الهوية الفضائية (ديسمبر 2019)، القضاء ينتصر للهوية ويؤكد فساد شركة كمران، صنعاء، https://www.alhawyah.com/news/news/27770، شوهد في 1 مارس 2022م.

[281] نقابة موظفي وعمال وزارة المالية (أكتوبر 2014)، بيان صادر عن النقابة للتضامن مع منظمة AWTAD ورئيسها، https://drive.google.com/file/d/1p_MMoGl9ChF39SNhVx9UNJHGk9r2j9aZ/view?usp=sharing

المادة 11- خدمات القضاء والادعاء:

تدابير مدونات السلوك الوظيفي للسلك القضائي الإستقلالية – النزاهة – الشفافية – عدم تضارب المصالح - العقوبات						
الإمتثال التشريعي			التنفيذ والإنفاذ			
بالكامل	إلى حد كبير	جزئي	غير منفذ	جيد	معتدل	ضعيف
	✓					✓

المادة (149) من دستور الجمهورية اليمنية لعام 1991[282] تنص على أن " القضاء سلطة مستقلة قضائياً وماليا وإدارياً والنيابة العامة هيئة من هيئاته، وتتولى المحاكم الفصل في جميع المنازعات والجرائم، والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ولا يجوز لأية جهة وبأية صورة التدخل في القضايا أو في شأن من شئون العدالة ويعتبر مثل هذا التدخل جريمة يعاقب عليها القانون، ولا تسقط الدعوى فيها بالتقادم". وذلك يعني بوضوح أن الدستور اليمني يصنف القضاء على أنها سلطة تتمتع بجميع جوانب الاستقلال الفنية والادارية والمالية، بما في ذلك كلا من المفهوم الشخصي للإستقلالية: يقصد به توفير الاستقلال للقضاة كأشخاص والمفهوم الموضوعي: ويقصد به تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات، واستقلال القضاء كسلطة وكيان عن السلطتين التشريعية والتنفيذية[283]، ويشمل ذلك النيابة العامة التي تعتبر جزء لا يتجزأ من السلطة القضائية. وهو ما أكدت عليه أول مادة في قانون السلطة القضائية رقم (1) لعام 1991 [284]وتعديلاته[285].

لغرض عدم الإخلال بما للقضاء من استقلال فيما يصدر عنه من أحكام أو قرارات فقد حصرت المادة (89) من قانون السلطة القضائية صلاحيات وزير العدل بالإشراف المالي والإداري والتنظيمي على جميع المحاكم والقضاة، كما حصرت صلاحيات النائب العام بالإشراف على أعضاء النيابة العامة، وخصص الفصل الثاني للحصانات الممنوحة للقضاة وأعضاء النيابات.

وللحفاظ أيضا على إستقلالية القضاء ونزاهته فإن هيئة التفتيش القضائي JIB(إحدى الجهات التابعة لـــ MoJ اليمنية) هي المخولة بالتفتيش والتقييم ومراقبة أعمال القضاة وإستقبال الشكاوى والتحقيق في أي مخالفات يرتكبها القضاة وإعداد الدعوى التأديبية ورفعها إلى مجلس القضاء الأعلى والذي يتخذ القرارات التأديبية ضد القضاة وأعضاء النيابات، وكذلك الحال بالنسبة للنيابات العامة، حيث يوجد إدارة التفتيش القضائي بمكتب النائب العام، التي تمارس نفس الصلاحيات على أعضاء النيابات العامة.

وفقا للنظام القضائي في اليمن فإن النيابات العامة هيئة قضائية، ورغم أن أعضاء النيابات يتبعون رؤسائهم بترتيب وظائفهم ، ثم النائب العام، الذي يتبع وزير العدل ، إلا أن النيابات العامة لا تتمتع بالإستقلالية الكاملة، فهي جزء من مجلس القضاء الأعلى و يسري في حق أعضاء النيابة العامة ذات الأحكام المقررة للقضاة، وتتكون النيابة العامة من النائب العام ومحامي عام الأموال العامة ورؤساء النيابات ومساعدي ومعاوني النيابة، ويتبع أعضاء النيابات العامة رؤسائهم بترتيب درجاتهم تصاعديا وصولا إلى النائب العام والذي بدوره يتبع وزير العدل، وبذلك منح القانون اليمني وزير العدل (والذي يعتبر جزءا من الحكومة أي السلطة التنفيذية) دورا محدودا يتعلق بالإشراف الإداري على أداء النيابة العامة[286].

شمل قانون السلطة القضائية مجموعة من التدابير لضمان النزاهة والعدالة في أعمال القضاء والنيابات وفي إختيار وتعيين القضاة وأعضاء النيابات والموظفين الإداريين، وتدابير مقبولة لمنع تعارض المصالح والإفصاح عن الممتلكات في المواد (5، 75،57، 81، 82)، ونصت المادة (5) من قانون السلطة القضائية على التالي " جلسات المحاكم علنية، إلاّ إذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام والآداب. وفي جميع الأحوال يكون النطق بالحكم في جلسة علنية" ، يحتوي قانون المرافعات والتنفيذ المدني رقم (40) لسنة2002على مجموعة من الإجراءات والتدابير لتنظيم إحالة القضايا وتوزيعها في المواد (101، 181، 183، 184، 210، 274) ، ونظم الباب الرابع القواعد والشروط والحالات الخاصة التي يتوجب فيها امتناع أو تنحي القضاة وأعضاء النيابة عن النظر في الدعوى القضائية، ووضعت المواد (200إلى 203، 259، 242 إلى 247، 483 إلى 485) القواعد والإجراءات المتعلقة بالتدخل في القضايا أو في تنفيذ الأحكام، بما في ذلك تدخل النيابة العامة (المواد 126، 127).
تم إصدار مدونة قواعد السلوك القضائي في 30 إبريل 2009 وإقرارها في 14 يوليو 2010 [287]، والتي تشتمل على تسع قواعد رئيسية، وفي 2021 قام وزير العدل بحكومة صنعاء بإعداد مشروع لمدونة السلوك الوظيفي للموظفين الإداريين في هيئات وأجهزة السلطة القضائية وعرضة على مجلس القضاء الأعلى، وهو المخول بتعميمها على المحاكم والنيابات.

---

[282] دستور اليمن لعام 1991 مع تعديلاته حتى عام 2001، https://www.constituteproject.org/constitution/Yemen_2001?lang=ar

[283] الصايدي، المحامي محمد قائد (ديسمبر 2013)، **" استقلال القضاء في اليمن بين الواقع والطموح"**، شبكة المحامين العرب، http://alsanhoori.com/default.aspx?Action=Display&ID=117435&Type=3، ص (2).

[284] قانون السلطة القضائية، https://yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=11295

[285] تعديل قانون السلطة القضائية، https://yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=69425

[286] الشيباني، ياسين (2019)، النيابة العامة ودورها في حماية حقوق الإنسان، مواطنة لحقوق الإنسان، https://mwatana.org/wp-content/uploads/2019/07/prosecutor-general.pdf، ص (17، 35).

[287] مجلس القضاء الأعلى (يوليو 2010)، "مجلس القضاء الأعلى يقر مدونة السلوك القضائي"، صنعاء، http://www.sjc-yemen.com/NewPages/showOneArchNews.aspx?NewsId=178&category=1

قامت السلطات اليمنية بإعداد خطة الإصلاح القضائي المقرة من الحكومة في ١٩٩٧وتنفيذاً لبرنامج الحكومة التي أقرت البرنامج التفصيلي الزمني لتنفيذ خطة الإصلاح القضائي في قرار مجلس الوزراء رقم ٢٦٢ لعام 2001، ووفقا للتقرير الدوري الرابع للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدني والسياسية: فإن اليمن حققت عدة منجزات فاقت ما كان متوقعاً لها[288] (خلال تلك المرحلة)، وقامت اليمن بإعداد إستراتيجية لتحديث وتطوير السلطة القضائية[289]، وقامت بالكثير من الخطوات والبرامج في إطار تنفيذ الخطة [290]

رغم أن التشريعات اليمنية تقرر في أحكامها القانونية باستقلالية القضاء؛ إلا أن الواقع يكشف أن إستقلالية القضاء مهزوزة في اليمن، ويتعرض القضاء للتدخلات المستمرة والإعتداءات والتهديدات. الكثير من الوقائع تؤكد ذلك ومن أمثلتها:

1- في تشكيل الحكومات اليمنية المتعاقبة طوال العقود الثلاثة الأخيرة تخضع MoJ بصورة مستمرة للمحاصصة الحزبية (وهو ما يتعارض مع روح إستقلال القضاء في الدستور اليمني)، ففي حكومة الوفاق الوطني (2011/ 2014) كانت MoJ ضمن الحقائب الوزارية لكتلة " أحزاب اللقاء المشترك"، وحتى في حكومات حزب الأغلبية كانت MoJ من حصة الحزب الحاكم.
2- يتعرض استقلال القضاء لخطر شديد بسبب تدخل السلطة التنفيذية وسيطرتها [291]، وتعدد مصادر التدخل في شئون ومهام القضاء في اليمن نتيجة التركيبة الإجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمع اليمني [292] ويتعرض القضاة وأعضاء النيابات في اليمن للإعتداءات بصورة مستمرة [293] وخاصة من قبل النافذين [294]
3- قام الرئيس السابق (علي صالح) بإقالة النائب العام، على خلفية التحقيقات في مجزرة جمعة الكرامة التي تعرض لها المعتصمون في الثورة الشبابية في 18 مارس2011 [295]
4- قام وزير العدل في حكومة الوفاق الوطني (القاضي العرشاني الذي ينتمي لحزب الإصلاح اليميني) بالسماح لعدد 200 من طلاب جامعة الإيمان (ذات التوجه الديني المتشدد، وغير المعترف بها رسمياً من وزارة التعليم العالي) للالتحاق بالمعهد العالي للقضاء، في مخالفة صريحة لقانون إنشاء المعهد القضائي.[296]
5- إنقسام السلطة القضائية في اليمن نتيجة الصراع الحالي، ولم يتمكن القضاء من الحفاظ على حياديته واستقلاليته، ويستخدم كل طرف القضاء لمحاكمة قيادات الطرف الأخر ومصادرة ممتلكاته [297]، ورفض كل طرف التعامل بالأحكام والقرارات القضائية الصادرة من محاكم ونيابات الطرف الأخر [298]، وتطور الوضع إلى إنقسام النقابات والأندية القضائية، كما تسبب ذلك في عدم إنتظام صرف مرتبات القضاة وأعضاء النيابات في المناطق الواقعة تحت سيطرة حكومة صنعاء.
6- الخلاف حول قرار تعيين النائب العام السابق (ينتمي للسلك العسكري وليس للسلك القضائي) في سلطة عدن والذي وصل للمحاكم، وذلك نتيجة الخلافات والصراع الداخلي بين القوى والاحزاب السياسية المناصرة لسلطات عدن [299]
7- قرر نادي القضاة الجنوبي (مقره في عدن)، وقف التعامل مع أي قرارات أو تعيينات أو توجيهات من JIB (التابعة لسلطات عدن)، متهمين JIB بانحيازه إلى جهات حزبية تخدم أجنداتها الخاصة[300].

---

[288] لجنة الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان (يوليو 2004)، النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف عملاً بالمادة ٤٠منالعهد، التقرير الدوري الرابع، اليمن، http://hrlibrary.umn.edu/arabic/CCPR-YEM4.pdf ، فقرة (7) ص (4).

[289] وزارة العدل، "إستراتيجية تحديث وتطوير السلطة القضائية"، صنعاء، https://yemen-nic.info/files/ministations/justice/1.pdf

[290] للمزيد: الأمم المتحدة، بيان عن اليمن، http://docstore.ohchr.org/SelfServices/FilesHandler.ashx?enc=6QkG1d%2FPPRiCAqhKb7yhso%2BCDq8S6uUO99X32yb4DTI436silbEnhWO02hS6YL0TFPF6Lqgz6tnTgY4JTShnpNIyqEqj0GRnh2nJs3ZD%2Bj%2BXVDSVVXqWJMAYZGX2Ss9J

[291] For more: United States Agency for International Development (September 2006), Yemen Corruption Assessment, https://www.transparency.org/files/content/activity/2006_USAID_YemenCorruption_EN.pdf, p 12-13.

[292] للمزيد: الماوري، القاضي يحيى محمد – عضو المحكمة العليا باليمن (سبتمبر 2006)، " إستقلال القضاء " – مجلة البحوث القضائية – مجلة دورية تصدر عن المكتب الفني بالمحكمة العليا بالجمهورية اليمنية، http://www.sjc-yemen.com/Downloads/mag5.pdf، العدد (5)، ص (179 / 181).

[293] نادي قضاة اليمن (فبراير 2022)، " بيان نادي قضاة اليمن رقم (1) لسنة 2022 م وتطالب بإقالة مجلس القضاء الأعلى بصورة عاجلة وملحة "، عدن، https://www.facebook.com/judgesclub.yemen1/photos/a.272428992917876/2101244570036300/

[294] اليمن غدا (أكتوبر 2020)، إضراب القضاة احتجاجا على الاعتداء عليهم " جهود لدعم العدالة الجائية، صنعاء، https://gohod.net/?p=5548

[295] Human Rights Watch (February 2013), Yemen: Political Interference in Massacre Probe, https://www.hrw.org/news/2013/02/12/yemen-political-interference-massacre-probe.

[296] وفاق برس (مايو 2013)، قضاة ومحامون واعلاميون وناشطون يحذرون من الخطوات الكارثية لوزير العدل ومساعيه لأخونة القضاء اليمني، http://wefaqpress.com/news_details.php?sid=4934

[297] For more: Al-Shater, Muhammed, and Kozak, Emelie (November 2019), The Judiciary in Yemen: The Status Quo, Current Challenges and Post-Conflict Considerations, Project to Support Inclusive Peacemaking and Political Transition in Yemen, DeepRoot Consulting, https://www.deeproot.consulting/single-post/2019/11/25/the-judiciary-in-yemen-the-status-quo-current-challenges-and-post-conflict-considerations, p. 13.

[298] مجلس القضاء الأعلى (ديسمبر 2019)، قرار رقم (38) لسنة 2019، https://www.tahdeeth.net/UploadFiles/2020/Sep/21/72067019-aa50-4594-a0e0-8ee50e9b53a5.jpg

[299] النيابة العامة – اليمن (أكتوبر 2021)، النائب العام يطالب بتنحي قاضي ينظر في دعوى مقدمة ضده استنادًا للشرع والقانون، https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=123635553418895&id=100678445714606

[300] نادي القضاة الجنوبي (فبراير 2022)، " بيان بشأن وقف التعامل مع هيئة التفتيش القضائي لانحيازها الحزبي."، عدن، https://www.facebook.com/JudgesClubSouth/posts/4784191418344011

تقوم حكومة صنعاء منذ 2020 بمشروع لتطوير المنظومة القضائية وقامت بتأسيس المنظومة العدلية وتنفذ مشروع للربط الشبكي للمحاكم والنيابات، ضمن خطتها للرؤية الوطنية 2030 لحكومة صنعاء [301].

بدعم وتمويل من برنامج الحوكمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا(MENA) ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي OECD (وهو شراكة إستراتيجية بين منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتبادل المعرفة والخبرة)؛ تقوم حكومة عدن بتنفيذ مشروع "تعزيز سيادة القانون: تطوير قدرات القضاء في اليمن" بهدف دعم القدرات القضائية والتنسيق المؤسسي وفعالية النظام القضائي اليمني. وسيقدم المشروع الدعم للحكومة اليمنية في تحديد التحديات والفرص الرئيسية في هذا المجال، مما يعكس سياق الصراع ويهدف إلى توقع حالة ما بعد الصراع.[302]

نسبة الإنجاز للقضايا في المحاكم اليمنية ضعيفة للغاية ولم تتجاوز 18% عام 2015، وارتفعت في المحاكم التابعة لحكومة صنعاء إلى 47% في العام 2020 [303]، فغالبية القضايا بالمحاكم اليمنية تحتاج لفترات طويلة حتى تصدر فيها أحكام قضائية [304]، وأحيانا لا تصدر الأحكام القضائية أو يتم تنفيذها إلا بعد إنتهاء الأثر وزوال جدواها [305].

بلغ عدد البلاغات ضد القضاة التي إستقبلتها JIB في صنعاء خلال عام 2020 والنصف الأول من 2021 عدد ٢٧٢٦ شكوى، وتم إستدعاء 230 قاضي والتحقيق مع 80 منهم، ورفع إلى مجلس القضاء الأعلى بـــ (34) دعوى تأديبية، وهو ما يشير إلى تفشي كبير للفساد بالقضاء في اليمن وعدم الإلتزام بقواعد ومبادئ مدونات السلوك القضائي، ما أضطر JIB بحكومة صنعاء مؤخراً إلى تكليف عضو تفتيش قضائي في كل محافظة[306].

خلال شهر أكتوبر 2021 إستقبلت لجان التفتيش الميداني التابعة لمكتب النائب العام بحكومة صنعاء عدد 1110 شكوى، وتمكنت خلال نفس الشهر من تحريك 3534 قضية متعثرة من أعوام سابقة.[307]

أوجه القصور:

- الاستقلال الفعلي للقضاء والقاضي في اليمن لم يتحقق بجوانبه الثلاثة (الفني، الإداري، المالي) على الواقع وفي التشريعات والقوانين على الاطلاق وذلك للعديد من الاسباب[308]. ووفقا لتقرير "تنبؤ مخاطر الفساد" للعام 2021؛ فإن تقييم إستقلالية القضاء في اليمن في عام 2008 كان عند 2.16/ 10 نقطة، ورغم أنه إرتفع إلى 10/3.4 نقطة في العام 2020، إلا أنه لا يزال في مستويات منخفضة للغاية[309].
- مدونة السلوك الوظيفي التي صدرت في 2009 - والتي تتكون من 100 مادة - كانت مبالغ فيها إلى درجة عدم إمكانية تنفيذها ومراقبة تطبيقها في الواقع العملي في اليمن، وغير منسجمة مع مبادئ بانغالور بشأن سلوك الجهاز القضائي، وهو أضطر حكومة عدن لإعادة النظر في صياغتها ضمن مشروع تطوير قدرات القضاء في اليمن - المذكور سابقا-[310] ، في حين أن MoJ بصنعاء تخطط لإعداد ميثاق شرف لمنتسبي القضاء.[311]
- أكثر من 65% من الموظفين الإداريين بالمنظومة القضائية باليمن لا تتجاوز مؤهلاتهم الدراسية الثانوية العامة [312]، مما يكشف عن عدم الإلتزام بمعايير الكفاءة في اختيار الموظفين الإداريين، وتواجه المنظومة القضائية عجزا كبيرا في الكوادر الوظيفية بكافة مجالاتها

---

[301] وكالة سبأ للأنباء (يناير 2020)، تدشين خطة المرحلة الأولى لتنفيذ الرؤية الوطنية 2020 بالمنظومة العدلية، صنعاء، https://www.saba.ye/ar/news3084521.htm

[302] OECD (October 2020), Reinforcing the rule of law: Developing the capacities of the judiciary in Yemen, MENA- OECD, Aden, https://www.oecd.org/mena/governance/Agenda-Workshops-RoL-Yemen-6-7-oct.pdf.

[303] صحيفة الثورة (سبتمبر 2021)، حوار صحفي مع رئيسJIB، صنعاء، http://althawrah.ye/archives/698389، العدد (20748).

[304] الصلوي، محمد، " برنامج أين حقي "، قناة الهوية الفضائية، https://www.youtube.com/playlist?list=PLzy_O323uPp7cHd5civmfasNz2wDSu10E

[305] كمثال على ذلك: رغم أنها قضية مستعجلة، إلا أن الحكم النهائي في قضية إلغاء قرار رئيس الجمهورية رقم (54) لعام 2013 بتعيين أعضاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد صدر في العام 2016 ولم ينفذ حتى إنتهاء الفترة القانونية لأعضاء الهيئة (خمس سنوات).

[306] صحيفة الثورة (سبتمبر 2021)، حوار صحفي مع رئيسJIB.

[307] صحيفة الثورة (أكتوبر 2021)، " لجان التفتيش القضائي للنيابة العامة تكشف العديد من التجاوزات في ست محافظات وتشدد على سرعة المعالجة"، صنعاء، http://althawrah.ye/archives/707178

[308] للمزيد: الصايدي، المحامي محمد قائد، **" استقلال القضاء في اليمن بين الواقع والطموح"**.

[309] CorruptionRisk.org (2022), Corruption Risk Forecast: Yemen.

[310] وفقا لاستشارة مقدمة من مستشار فريق إعداد التقرير القاضي / فهيم الحضرمي – عضو مجلس القضاء الأعلى بسلطات عدن – فإن مدونة السلوك القضائي الصادرة عام 2009 مبالغ فيها لدرجة جعلت من القاضي شخص من خارج إطار مجتمعه ومنع حتى مراعاة التقاليد والعادات، فهي لم تكن واقعية حتى لمبادئ بنجلور، مما يتطلب تعديلها وإعادة النظر فيها وهو الأمر الذي بسببه إنعقدت ورشة العمل (وكان أحد المشاركين فيها).

[311] وكالة الأنباء اليمنية – سبأ نت (يناير 2021)،"وزير العدل يؤكد أهمية عمل ميثاق شرف لمنتسبي المنظومة العدلية "، ورشة عمل إعداد مدونة السلوك الإداري وأخلاقيات المهنة بوزارة العدل، صنعاء، https://www.saba.ye/ar/news3125104.htm

[312] قناة اليمن اليوم الفضائية (مارس 2022)، برنامج: قابل للنقاش، مقابلة تلفزيونية مسجلة مع القاضي نبيل صالح العزاني – وزير العدل بحكومة صنعاء، https://www.youtube.com/watch?v=vWEDoUovHI4 ، شوهد في 4 مارس 2022.

(الإداري، التنظيمي، الرقابي، الخدمي، والقضـــاة، ...) وتوجه إتهامات متعددة بعدم نزاهة إجراءات القبول لاختيار المتقدمين للدراســة بالمعهد العالي للقضاء سواء في صنعاء[313] أو عدن [314]، وقد رفعت قضايا في المحاكم الإدارية. [315]

- المعلومات عن ممتلكات ومصـالح القضـاة وأعضـاء النيابات في اليمن سرية للغاية ويعاقب قانون الذمة المالية من يقوم بإفشـائها، وتجاهلت مدونة السلوك القضـائي ذلك، وهو ما يفتح المجال بقوة لتعارض المصـالح واستغلال الوظيفة القضـائية لتحقيق مصـالح خاصـة، فعلى سبيل المثال: تلقت JIB بصـنعاء من قطاع المحاكم والتوثيق في MoJ خلال العام 2020عدد (68) شكوى ضـد عدد من القضـاة بشـأن ما نسـب إليهم من مخالفات تتعلق بكتابة محررات معظمها متعلقة ببيع وشراء عقارات.[316]
- ثقة المواطنين تجاه القضاء في اليمن ضعيفة جدا، ويلجؤون في الكثير من حالات النزاعات والتقاضي - وخاصة في فترة الصراع الحالي - إلى القوانين العرفية والتقاليد القبلية عبر مشـــائخ القبائل والوجاهات الإجتماعية، والتي لها تقليد طويل الأمد يســبق إنشـــاء الدولة، يتم حل النزاعات الآن بموجب القانون العرفي أكثر من حلها من خلال القضاء الرسمي في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء. وبالتالي فإن اليمن يشـكل نظامًا عدالة متعددًا معقدًا[317] ، ومن وجهة نظر المسـئولين الحكوميين فإن ذلك يصـب في مصـلحة العدالة لأنه يخفف الضـغط على المحاكم باليمن.[318]
- تفشي الفساد بصورة كبيرة في منظومة القضاء باليمن، وارتفعت مستوياته في السنوات الخمس الأخيرة وخاصة في سلطات عدن. [319]

ملاحظة هامة :

أرسـلت AWTAD خطابا إلى MoJ بصـنعاء، لطلب معلومات وإجراء مقابلات، وتم تحديد موعد لقاء بين أمين عام مجلس القضـاء الأعلى ورئيس AWTAD في مقر MoJ، إلا أن أمين عام مجلس القضـــاء خلال المقابلة إعتذر عن تقديم أي معلومات أو السـماح بإجراء مقابلات بمبرر أن الأمم المتحدة رفضـت الإعتراف بالسـلطات الحالية في صـنعاء وتصـنفهم كإرهابيين [320]. ليحضـر بنفس اليوم - داخل مقر MoJ - إجتماعا مع نائب الممثل المقيم للمفوضية السامية لحقوق الإنسان باليمن " سفير الدين سيد"، وذلك للتعاون المشترك، ومناقشة القضايا المتصلة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان وتحديث التشريعات اليمنية وتفعيل دور التفتيش القضائي.[321]

المادة 12.1 ، 12.2 (ج) و (و) ، 12.4-شفافية ونزاهة القطاع الخاص:

تدابير منع تفشي الفساد في القطاع الخاص والمراجعة الداخلية						
الإمتثال التشريعي			التنفيذ والإنفاذ			
بالكامل	إلى حد كبير	جزئي	غير منفذ	جيد	معتدل	ضعيف
	✓					✓

من ضـمن مهام SNACC وفقا لنص المادة (23) في قانونAC " وبالتنسـيق مع الجهات المختصـة في الحكومة والجهات المعنية في القطاع الخاص: دراسة وتقييم وتطوير النظم والتدابير المتعلقة بالقطاع الخاص بغية تحقيق التالي:

أ - تعزيز معايير وأنظمة المحاسـبة والمراجعة لتعزيز شـفافيتها ووضـع الضـوابط الكفيلة بمراجعة الحسـابات والميزانيات العمومية والإلتزام بمسك الدفاتر والسجلات المنتظمة مالياً ومحاسبياً.

ب - وضع الضوابط الكفيلة بمنع التلاعب بالبيانات المحاسبية.

ج - اتخاذ التدابير اللازمة لضمان سهولة الوصول إلى السجلات لمراجعتها من قبل الجهات المختصة وفقاً للتشريعات النافذة."

توجد مجموعة من التشـــريعات الوطنية ذات العلاقة بالقطاع الخاص في اليمن وأهمها قانون الشـــركات التجارية وتعديلاته [322]، وقانون مهنة مراجعة وتدقيق الحســـابات [323]، والقانون التجاري وتعديلاته [324]، وقانون الجرائم والعقوبات وغيرها، وهي تحتوي على مجموعة من التدابير

---

[313] وكالة الأنباء اليمنية - سبأ نت (أغسطس 2021)، مجلس القضاء الأعلى، " مصدر بالسلطة القضائية ينفي صحة استبعاد بعض المتقدمين للمعهد العاليللقضاء"، صنعاء، https://www.saba.ye/ar/news3151333.htm، شوهد في 4 مارس 2022م.

[314] العزب، فخر (فبراير 2019)، فساد يصاحب امتحانات القبول في المعهد العالي للقضاء، المشاهد نت: تحقيق صحفي " عدن، عدن، https://almushahid.net/40253/، شوهد في 4 مارس 2022م.

[315] قناة اليمن اليوم الفضائية (مارس 2022)، برنامج: قابل للنقاش، مقابلة تلفزيونية مسجلة مع القاضي نبيل صالح العزاني.

[316] صحيفة الثورة (سبتمبر 2021)، حوار صحفي مع رئيسJIB.

[317] Alshuwaiter, Mohammed (November 2021), The Impact of the War on Yemen's Justice System, International Legal Assistance Consortium, http://ilacnet.org/wp-content/uploads/2021/12/The-Impact-of-the-War-on-Yemens-Justice-System.pdf, p. 2-3.

[318] قناة اليمن اليوم الفضائية (مارس 2022)، برنامج: قابل للنقاش، مقابلة تلفزيونية مسجلة مع القاضي نبيل صالح العزاني.

[319] باراس، عبد القادر (سبتمبر 2021)، نادي القضاة الجنوبي يكشف عن فساد مهول في السلطة القضائية، مؤتمر صحفي بنتائج أعمال لجنة فحص ومراجعة الصرف والإنفاق في ميزانية السلطة القضائية، صحيفة الأيام، فندق كورال، عدن، https://www.alayyam.info/news/8QF54C4R-P4W8K5-3886، شوهد في 4 مارس 2022م.

[320] مقابلة مع القاضي سعد هادي – أمين عام مجلس القضاء بصنعاء – مقر وزارة العدل، صنعاء، 27 مارس 2022م.

[321] وكالة الانباء اليمنية، سبأ نت (مارس 2022)، " رئيس مجلس القضاء يلتقي نائب ممثل المفوضية السامية لحقوق الإنسان"، صنعاء، https://www.saba.ye/ar/news3181162.htm، تم مشاهدته في 30 مارس 2022م.

[322] قانون رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته بشأن الشركات التجارية، https://yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=11507

[323] قانون رقم (26) لسنة 1999 بشأن وقانون مهنة مراجعة وتدقيق الحسابات ، https://yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=11605

[324] القرار الجمهوري بقانون رقم (32) لسنة 1991 ، https://yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=11304

والإجراءات ذات العلاقة بمنع تفشي الفساد، لكنها قديمة ولم يتم مراجعتها وتطويرها، ولا تحقق الإمتثال المطلوب لـ UNCAC ، "ويبدو أنه تم تمرير القوانين التجارية على عجل في فترة التوحيد 1990-1991، مستمدة من أكثر القوانين "قسوة وتعقيدًا" من البلدان الأخرى من أجل ضمان أساس تشريعي قوي. ومع ذلك، كانت النتيجة فهمًا ضعيفًا للقوانين، وتطبيقًا تعسفيًا لها".[325]

يوجد قواعد وتدابير متفرقة بالتشريعات اليمنية فيما يخص الوثائق والسجلات والمحاضر والتقارير والبيانات للشركات، ولوزارة الصناعة والتجارة صلاحيات فحصها وتفتيشها. ووفقا للمادتين (92، 150) من قانون الشركات التجارية فإن شركات المساهمة وشركات التوصيات بالأسهم[326] فقط ملزمة كل عام أن تنشر في جريدة يومية رسمية ميزانية السنة المالية المختتمة وحساباتها الختامية وقائمة بأسماء أعضاء مجلس الإدارة ومفتشي الحسابات وحساب الأرباح والخسائر والنص الكامل لتقرير مراقب الحسابات وخلاصة وافية من تقريره. وفرضت التشريعات اليمنية مجموعة من العقوبات المتنوعة سواء على الأفراد أو الشركات في حالة مخالفتها لما ورد فيها من قواعد وإجراءات. لكن جميع العقوبات المالية الواردة بالتشريعات اليمنية قديمة وتضاءلت قيمتها السوقية ولم تعد ذات جدوى ولم يتم تحديثها حتى الأن.

لا يوجد في اليمن حتى الأن معايير وطنية للمحاسبة والمراجعة والتدقيق [327]، وتواجه السلطات اليمنية صعوبة كبيرة في إعداد معايير وطنية، ومن وجهة نظر المسئولين الحكوميين فإن إستخدام المعايير الدولية هو الأنسب في اليمن [328]، وتستخدم الشركات الخاصة معايير المحاسبة والمراجعة الدولية والمعايير المالية الدولية IFRSF [329]، إلا أن الشركات الكبيرة فقط (وعددها محدود للغاية في اليمن) من تلتزم بها [330]. وسبق أن صدرت توجيهات من رئيس الجمهورية إلى رئيس الحكومة بأمر رقم (2952) بتاريخ 28 يوليو 2013 وذلك لمتابعة إعتماد التقارير الدولية في اليمن، إلا أنها كانت إختياريه ولم تتحول إلى إلزامية إلا بعد قيام حكومة صنعاء (الحالية) بإصدار القرارين رقم (51) لعام 2019 [331]، ورقم (16) لعام 2020 بشأن تبني وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية والمعايير الدولية لمحاسبة والمراجعة في الجمهورية اليمنية وقواعد وآداب السلوك المهني الدولية بدءً من 1 يناير 2020م [332]، كما أصدر وزير الصناعة بحكومة صنعاء القرار رقم (74) لعام 2020 بتشكيل لجنة تبني وتطبيق المعايير الدولية.

في 29 مارس 2009 أعلن وزير الصناعة والتجارة عن جائزة حوكمة الشركات (جائزة الإفصاح) إلى جانب جائزة المسئولية الاجتماعية في اليمن، وذلك لارتباط حوكمة الشركات ومؤسسات القطاع الخاص بجهود الحكومة لإنشاء سوق الأوراق المالية، معترفا بأن اليمن تحتل مرتبة متأخرة في مؤشر حماية المستثمرين لعدم التزام الشركات بمبادئ الحوكمة، إلا أن مشروع الجائزة فشل ولم يستمر لعدم توفر معايير وإمكانيات وإجراءات كافية لتنفيذها بكفاءة.[333]

وزارة الصناعة والتجارة مهتمة كثيرا بحكومة الشركات، وأقامت في 2019 ندوة خاصة للتعريف بالحوكمة، وتقوم حاليا بإعداد مقترح لتعديل قانون الشركات التجارية يتضمن المزيد من قواعد الحوكمة، لكنها لا تخطط لإصدار قانون خاص للحوكمة.[334]

قامت السلطات اليمنية بإنشاء المحاكم التجارية المتخصصة بقضايا الشركات والقضايا التجارية. كما قامت بإنشاء الهيئة العامة للرقابة على المواصفات والمقاييس وضبط الجودة [335]، كجهة رقابية متخصصة بمراقبة جودة السلع والمنتجات التي يقوم القطاع الخاص في اليمن بإنتاجها أو إستيرادها أو تصديرها.

تقوم وزارة الصناعة والتجارة بشكل مستمر بإجراء إمتحانات لتقييم المستوى المهني والأكاديمي للراغبين بالحصول على إجازة محاسب قانوني، ومنح وتجديد التصاريح للمحاسبين والمراجعين القانونيين ومدققي الحسابات ولشركات تدقيق الحسابات في اليمن. وخلال العام 2021 تم منح تراخيص مزاولة مهنة التدقيق ومراجعة الحسابات لعدد 41 شركة، و347 محاسب قانوني [336]، كما تمارس مهامها وصلاحياتها

---

[325] United States Agency for International Development (2006), Yemen Corruption Assessment, p. 62.

[326] شركة التوصية بالأسهم (شركة التوصية البسيطة): هي الشركة التي تتكون من فئتين من الشركاء أحدهما فئة الشركاء المتضامنين المسؤولين بالتضامن في جميع أموالهم عن التزامات الشركة، والأخرى فئة الشركاء المساهمين الذين لا يسألون عن التزامات الشركة إلاَّ بقدر حصصهم برأس المال.

[327] وفقا لتوصيات قدمتها دراسة لتقييم مهنة المحاسبة والمراجعة في اليمن قامت بها شركات أجنبية في التسعينات من القرن الماضي (منها Arthur Anderson) لصالح COCA: فقد أوصت بضرورة إعداد معايير وطنية، لكنه لم يتم تنفيذ تلك التوصيات حتى الأن.

[328] مقابلة شخصية مع: عبدالله هائل سيف – مدير عام تنظيم مهنة التدقيق ومراجعة الحسابات بوزارة الصناعة، مقر وزارة الصناعة، صنعاء، 15 مارس 2022

[329] Deloitte IAS Plus (April 2014), New jurisdiction profile for Yemen on the use of IFRS, https://www.iasplus.com/en/news/2014/04/jurisdiction-profiles?fbclid=IwAR32btITquwFhxeAnI78CAHf0_xPPccWFWdZyYE0yUGLuUU-noEedryexLc.

[330] مقابلة شخصية مع: عبدالله هائل سيف، 15 مارس 2022م.

[331] المرجع نفسه.

[332] جمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين (نوفمبر 2019)، قرار اعتماد وتطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، http://www.yacpa.org/ar/?PageID=400

[333] مقابلة شخصية مع أحمد ملاطف الدقري، مدير إدارة الرقابة على الشركات بوزارة الصناعة، مقر وزارة الصناعة، صنعاء، 15 مارس / آب 2022

[334] المرجع نفسه.

[335] للمزيد: الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة، https://ysmo.org/?fbclid=IwAR0rsbqmzdyv9Oh6T6pPPELErV-drUp2I-GJheJ7U3ILeZXtAd99vPjhtaI

[336] جمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين (2021)، دليل المحاسبين القانونيين اليمنيين المرخص لهم بمزاولة مراجعة وتدقيق الحسابات لعام 2021، نشرة سنوية مطبوعة تصدر عن جمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين، ص (46/ 52) صنعاء، 2021م.

بالإشراف والرقابة على القطاع الخاص، ولا تصادق وزارة الصناعة والتجارة على الحسابات الختامية للشركات إلا بعد التحقق من مطابقتها للمعايير الدولية.[337]

إنهارت وأفلست الكثير من الشركات والأفراد في القطاع الخاص باليمن وهرب الكثير منها خارج اليمن وخاصة منذ اندلاع الصراع الحالي عام 2014، وكان الفساد أحد الأسباب الرئيسية لذلك، فاليمن مصنفة ضمن أكثر دول العالم الطاردة لرؤوس الأموال، إذ احتل اليمن المرتبة الخامسة في دراسة لهروب رأس المال بين عامي 1990و 2008 ضمن أقل البلدان نمواً[338]، ووصل المجموع إلى 12مليار دولار، محطما بذلك رقما قياسيا.[339]

الممارسات الجيدة:

- تقوم SNACC حاليا بإعداد مشاريع لتعديل القوانين الخاصة بالقطاع الخاص وذلك ضمن مهام لجنة تقييم وتطوير التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد. وكذلك تقوم وزارة الصناعة والتجارة بإعداد مقترح أخر في نفس القوانين، ولا يوجد تنسيق وتواصل بين الجانبين لتوحيد جهودهما[340].

أوجه القصور:

- نشأت علاقة عضوية بين السلطة والقطاع الخاص في اليمن، ليس في مكافحة الفساد وإنما علاقة شراكة بالفساد والإفساد، "فالقطاع الخاص باليمن كيَّف أنشطته مع مناخ الفساد الحكومي، وخلال العقود الماضية نشأت فئة رأسمالية طفيلية في اليمن من أنجال كبار المسئولين والضباط والمشائخ الذين صعدوا من قاع المجتمع وأصبحوا يتكالبون على عقود المناقصات والمقاولات الحكومية، إلى جانب تفشي الفساد فقد أدى ذلك إلى التراجع المستمر للإستثمارات الخارجية وتصنيف المناخ الإستثماري باليمن بأنه طارد لرؤوس الأموال الوطنية والأجنبية". [341]
- وفقا لاستطلاع الرأي العام الذي قام به فريق التقرير فإن 5.3% فقط مقتنعين بأن القطاع الخاص في اليمن أسهم بفاعلية خلال العقدين الماضيين في مكافحة الفساد باليمن، وبأنه يمارس الشفافية في سجلاته وحساباته وإجراءات التوظيف لديه، بينما 60% يعارضون ذلك بشدة، فغالبية المجتمع اليمني يتهم القطاع الخاص بأنه أكثر الفئات المتورطة بالفساد، لدرجة أن ممثل القطاع الخاص في مجلس SNACC للفترة الثانية ثبت بأنه متورط بوقائع فساد و صدر ضده حكم قضائي بجريمة فساد قبل تعيينه في SNACC بسنتين[342]، و رغم ذلك لم تتخذ ضده أي إجراءات قانونية.
- العوائق التي تقف أمام حوكمة شركات القطاع الخاص متعددة، ومستوى هذه المعوقات مرتفع للغاية[343]، ومن تلك العوائق: إنخفاض مستوى الوعي بقواعد ومبادئ الحوكمة (بل وحتى بماهية الحوكمة) لدى جزء كبير من القطاع الخاص[344].

تدابير الشفافية المالية وشفافية الملكية المنتفعة						
الإمتثال التشريعي				التنفيذ والإنفاذ		
بالكامل	إلى حد كبير	جزئي	غير منفذ	جيد	معتدل	ضعيف
		✓				✓

وردت في التشريعات اليمنية نصوص متفرقة حول شفافية الشركات بالمواد (2/4، 19) من قانون الشركات التجارية، والمادة (7) من القانون التجاري، والمواد (3، 15) من قانون السجل التجاري، بما في ذلك التدابير المتعلقة بهوية الاشخاص الطبيعيون والإعتباريون المشاركون بإنشاء وإدارة الكيانات الإعتبارية، لكنها شفافية محدودة ولا تحقق المستوى المطلوب من الشفافية. فحق الإطلاع على السجلات والدفاتر والوثائق والبيانات للشركات محصور فقط للجهات الحكومية المختصة ومراقب الحساب والشركاء والأشخاص الذين لهم مصلحة فقط، ومنحت

---

[337] مقابلة شخصية مع: عبدالله هائل سيف، 15 مارس 2022م.

[338] هيل، جيني وآخرون (سبتمبر 2013)، " **اليمن: الفساد وهروب رأس المال والأسباب العالمية للصراع** " تقرير تشاتام هاوس، المعهد الملكي للشؤون الدولية، ترجمة عربترانس، لندن، https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/home/chatham/public_html/sites/default/files/0913yemen(arabic).pdf?dm_i=1TY8,2DQG6,BP8RW3,8N8VZ,1، ص (9).

[339] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا" (2020)، " **أقل البلدان العربية نموا: تحديات وفرص التنمية"**، مؤتمر الأمم المتحدة الخامسً المعني بأقل البلدان نموا، التقرير ضمن برنامج عمل إسطنبول، إسطنبول، https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/arab-ldcs-development-challenges-opportunities-arabic.pdf، ص (49).

[340] مقابلة شخصية مع: إبراهيم عبدالملك السنباني، مدير عام الشركات بوزارة الصناعة، مقر وزارة الصناعة، صنعاء، 15 مارس / آب 2022

[341] للمزيد: محسن، د يحيى صالح (2010)، " **خارطة الفساد في اليمن، أطرافه النافذة** "، المرصد اليمني لحقوق الإنسان ، الطبعة الأولى، http://yohr.org/Index.php?ac=3&no=4494&d_f=160&t_f=0&t=5&lang_in=Ar، ص (82/ 89).

[342] MoJ، محكمة الأموال العامة بأمانة العاصمة (مارس 2011) ، حكم قضائي رقم (44) لعام 1433 هـ / 2011 م بتهمة " ضم مال عام إلى ملك المدعى عليه / علي يحيى أحمد السنيدار "، صنعاء، https://centeranti-graft.blogspot.com/2014/01/

[343] For more: Alasbahi, Aiman and Ishwara P. (2021), Obstacles and possible enablers to corporate governance practices in Yemen, International Journal of Advance Research, Ideas and Innovations in Technology, https://www.ijariit.com/manuscripts/v7i3/V7I3-1903.pdf, p. 1481- 1487.

[344] مقابلة شخصية مع: إبراهيم عبدالملك السنباني، 15 مارس/ آب 2022م.

المادة (187) من قانون الشركات التجارية[345]الحق في رفض ذلك، إذا كان من شأن إذاعة البيانات المطلوبة إلحاق الضرر بالشركة أو بأية هيئة أخرى أو المصلحة العامة. ما يفتح المجال واسعا لرفض الكثير من طلبات الوصول للمعلومات.

باستثناء ما ورد في المادتين (7، 12) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب اليمني[346] والتي تفرض الكشف عن المستفيدين الحقيقيين من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين وسجلاتهم وبياناتهم في المؤسسات المالية وغير المالية الخاضعة فقط لقانون مكافحة غسل الأموال؛ فإن كافة التشريعات اليمنية الأخرى لم تتطرق مطلقا للشفافية فيما يخص الملكية المستفيدة، بما في ذلك قانون الشركات التجارية وقانون السجل التجاري. ووفقاً لدراسة لتقييم التشريعات اليمنية في ضوء معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الخاصة بحوكمة الشركات[347]: فإن " هناك اتساق بين التشريعات اليمنية وحوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). وهناك تعارض بين قانون الشركات وقانون البنوك، والتشريعات اليمنية لا تحتوي على نص قانوني واضح وصريح في بعض القضايا مثل الشفافية والإفصاح[348] ".

إطلقت وزارة الصناعة والتجارة بحكومة صنعاء في العام 2021 خدمة إلكترونية في موقعها الإلكتروني للإستعلام عن الأسماء التجارية (أفراد وشركات) [349]، لكنه لا يقدم معلومات كافية عن الملكية أو الملكية المستفيدة، كما قامت بتحديث خدمات إستقبال الشكاوى والبلاغات ضد التجار والشركات والمحلات التجارية من خلال عدة وسائل حديثة وسهلة كرقم تلفون مجاني وتطبيق إلكتروني والبريد الإلكتروني.[350]

كشفت دراسة اقتصادية قام بها المركز اليمني لقياس الرأي العام في 2009 عن تدني مستوى شفافية الشركات والمؤسسات الاقتصادية اليمنية. حيث أن 60.5 % من الشركات تمتنع عن النشر والإفصاح عن أرباحها، و57.5 % تمتنع عن الإفصاح عن كبار مالكي الأسهم فيها، وفي المقابل فإن 67 % تقوم بالإفصاح عن استراتيجياتها وأهدافها.[351] وتنتشر في اليمن الشركات الوهمية وخاصة خلال السنوات الخمس الأخيرة، وتجهز وزارة الصناعة والتجارة بصنعاء لإجراء نزول ميداني للتحقق من جميع الشركات، بعد أن تستكمل إعداد قاعدة معلومات شاملة عنها، وقد إستكملت جمع وتصحيح معلومات لما يقارب 77% من الشركات المسجلة لديها[352]

أوجه القصور:

- لا يوجد حتى الأن قانون خاص لحكومة شركات القطاع الخاص أو للمسئولية المجتمعية للشركات في اليمن، وكل ما تحقق في هذا الجانب كانت مبادرات مجتمعية ونقابية، مثل إقامة دورات تدريبية وتأهيل مدربين ومسوحات ميدانية وإصدار مجموعة أدلة للحوكمة [353] وهي غير إلزامية أصلا.
- تعمدت السلطات الحكومية التهرب من الإمتثال لشفافية الملكية المنتفعة لشركات القطاع الخاص في اليمن والتستر عن المستفيدين الحقيقين على جزء كبير من القطاع الخاص، ومن الصعوبة تعديل القوانين لهذا الغرض بسبب الوضع الخاص باليمن [354]، ووفقا لدراسة عن الفساد وهروب رأس المال من اليمن: فإن نحو عشر أسر ومجموعات تجارية ذات صلة وثيقة بصالح (الرئيس السابق علي صالح) تسيطر على أكثر من 80% من الواردات والتصنيع والتجهيز والخدمات المصرفية والاتصالات ونقل البضائع، و خلال العقد الأول من الألفية الجديدة، بدأ ظهور جيل جديد من "الورثة" ضمن النخبة، واحتدم التنافس على الاستثمارات الواردة.[355]
- هناك تجاهل واضح لتقييم مستويات السرية في القطاع الخاص باليمن، حتى أن اليمن لم يتم إدراجها حتى الأن بمؤشر السرية المالية. [356]

قضية طلب معلومات عن شركة جروب فور إس

خلال تحرياتها في قضية فساد، أرسلت AWTAD خطابا إلى وزارة الصناعة والتجارة بصنعاء لطلب معلومات[357] عن فرع شركة G4S العالمية للخدمات الأمنية باليمن، لكن موظفي الوزارة رفضوا الرد أو تقديم أي معلومات تحت مبرر أنها سرية، وبعد مذكرة تعقيبيه أخرى[358]-

---

[345] قانون الشركات التجارية اليمني وتعديلاته، https://yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=11507

[346] قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب اليمني وتعديلاته، http://agoyemen.net/lib_details.php?id=203

[347]Ahmed, Sultan Hassan and Rathi, Dr. N.S., Evaluation the Yemeni Legislations In The Light of The OECD Standards of Corporate Governance, International Journal of Engineering and Social Science, Volume 2, Issue 2, ISSN: 2249- 9482, https://www.indusedu.org/pdfs/INDIA-2.pdf.

[348] المرجع نفسه ، ص (23)

[349] وزارة الصناعة والتجارة – صنعاء، خدمة الإستعلام عن الأسماء التجارية، الشركات والوكالات، https://moit.gov.ye/moit/tn_search/

[350] وزارة الصناعة – صنعاء، بلاغات وشكاوى وزارة الصناعة والتجارة، https://moit.gov.ye/moit/ar/apply-notifications

[351] سبأ نت (مارس 2009)، دراسة حديثة تكشف عن تدني مستوى شفافية الشركات اليمنية، صنعاء، https://www.saba.ye/ar/news179666.htm

[352] مقابلة شخصية مع: إبراهيم عبدالملك السنباني، 15 مارس/ آب 2022م.

[353] نادي الأعمال اليمنيين، الإصدارات، https://www.facebook.com/people/%D9%86%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86%D9%8A-Yemeni-Business-Club/100054295129879/

[354] مقابلة شخصية مع أحمد ملاطف الدقري، 15 مارس / آب 2022م.

[355] هيل، جيني وآخرون، **"اليمن: الفساد وهروب رأس المال والأسباب العالمية للصراع"**، ص (ح).

[356] The Tax Justice Network (2022), Financial Secrecy Index, https://fsi.taxjustice.net/en/introduction/fsi-results.

[357] AWTAD (يناير 2017)، " طلب معلومات " مذكرة صادرة إلى وزارة الصناعة والتجارة برقم (5) ، صنعاء.

[358] AWTAD (يناير 2017) " تعقيبيه لطلب معلومات " مذكرة صادرة إلى وزير الصناعة والتجارة برقم (7) ، صنعاء، https://drive.google.com/file/d/13Om-sN3sTm2X_ZxSSQiY-yn_D1qEMGhS/view?usp=sharing

تم تسليمها للوزير شخصيا - قامت وزارة الصناعة والتجارة بإرسال مذكرة رسمية[359]إلى AWTADتحتوي على معلومات محدودة عن الوضع القانوني للشركة وإسم الموظف الذي يشغل منصب المدير التنفيذي، ولم تذكر أي معلومات عن الملاك المقيدون بسجلاتها أو عن الملاك الحقيقيون المنتفعون، وعلاقتها بالمجموعة العالمية G4S.
لكن AWTAD حصلت على وثائق قضائية ومراسلات بريدية وتحقيقات صحفية تكشف بأن المالك المسجل في وثائق الشركة بوزارة الصناعة والتجارة هو السيد/ فارس السنباني، والذي كان سابقا يشغل وظيفة السكرتير الصحفي لرئاسة الجمهورية، وأن المالك المستفيد للشركة هو نجل الرئيس اليمني الأسبق (قائد قوات الحرس الجمهوري سابقا / أحمد علي عبدالله صالح) [360]، وبأن الشركة قد إنسلخت عن الشركة الأم منذ منتصف العام 2015، ولم تعد تابعة لها لكنها لا تزال تستخدم علامتها التجارية دون موافقتها.[361]

منع إقتطاع الرشاوى والنفقات المتكبدة في تعزّز السلوك الفاسد من الوعاء الضريبي بالقطاع الخاص						
الإمتثال التشريعي				التنفيذ والإنفاذ		
بالكامل	إلى حد كبير	جزئي	غير منفذ	جيد	معتدل	ضعيف
			✓			✓

لا يوجد في التشريعات اليمنية أي نص قانوني صريح يمنع إقتطاع الرشاوى والنفقات المتكبدة فِي تعزيِّز السلوك الفاسد من الوعاء الضريبي للقطاع الخاص، وقد حددت المادة (13) من قانون ضرائب الدخل اليمني رقم (17) لعام 2010 ماهي التكاليف والنفقات الواجبة خصمها من الوعاء الضريبي، ومن ضمنها النفقات المرتبطة بالنشاط التجاري أو الصناعي أو الخدمي التي حسب العادة لا تحتاج إلى مستندات لدعم إرتباطها بذلك النشاط، بحيث لا تتجاوز (2%) من صافي الربح وفقاً للأسس التي تحددها اللائحة التنفيذية. كما حددت المادة (14) ماهي النفقات غير القابلة للخصم.
لم يتوصل الفريق إلى أي معلومات تؤكد الإمتثال التنفيذي لهذه الفقرة من قبل الجهات الحكومية، إلا أن موظفين بالضرائب يؤكدون بأنهم في حالة إكتشاف مثل هذه النفقات يتم إضافتها للوعاء الضريبي حتى ولو لم يوجد نص قانوني صريح بذلك[362].
إلا أن الكثير من الشركات الخاصة والبنوك التجارية تتحايل في هذه الموضوع، من خلال إدراج ما يتم إنفاقه لتعزيز سلوكيات فاسدة تحت أنواع من النفقات مثل " نفقات العمولات "[363] والتسهيلات والمكافئات وغيرها.

أوجه القصور:

- رغم أنه تم تعديل التشريعات الضريبية اليمنية بعد مصادقة اليمن على UNCAC لكنه لم يتم إضافة أي نصوص قانونية صريحة تتعلق بهذا الموضوع، والنصوص القانونية المذكورة أعلاه تعتبر ثغرة خطيرة يمكن أن تستغل لإنتهاك الفقرة الرابعة من المادة (12) من UNCAC.

تدابير منع غسل الأموال (المادة 14)

تقريبا فإن كافة المعلومات حول هذه المادة سوف يتم تناولها في تقييم الإمتثال للفصل الخامس من هذا التقرير، ولكن بصورة متفرقة بين مواده، ويمكن تقييم الإمتثال بشكل عام لهذه المادة كالتالي:

مكافحة غسل الأموال						
الإمتثال التشريعي				التنفيذ والإنفاذ		
بالكامل	إلى حد كبير	جزئي	غير منفذ	جيد	معتدل	ضعيف
	✓				✓	

قبل توقيع اليمن على UNCAC كانت التشريعات اليمنية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال ضعيفة للغاية، لكنه تم إصدار قوانين جديدة وتم تحديثها أكثر من مرة حتى وصلت إلى درجة مقبولة، ويتم حاليا إعداد مشاريع لتطويرها وسد الثغرات وجوانب القصور وأهمها ما يتعلق بتوسيع دور وصلاحيات NAML&CFT، و تعزيز إستقلالية FIU، والفصل بين مهام جهات الرقابة ومهام المؤسسات المالية، والأهداف

[359] وزارة الصناعة والتجارة (فبراير 2017)، خطاب رسمي صادر إلى AWTADبرقم (209)، صنعاء، https://drive.google.com/file/d/1NOZnwk1ktr-xqitPjb9Fe-_31Vfl9Gmk/view?usp=sharing
[360] Halima, Mansoor (January 2017), Unpaid workers are left in the lurch as multinationals leave Yemen, TRT World, https://www.trtworld.com/mea/unpaid-workers-are-left-in-the-lurch-as-multinationals-leave-yemen-4564.
[361] رسالة بريد إلكتروني من السيد كارولاين سكاير – المستشار العام الإقليمي – شركة جروب 4 للخدمات الأمنية للشرق الأوسط والهند، مركز الجميرة التجاري 5 وحدة 2404، مرسل من بريد إلكتروني carolie.skinner@uae.g4s.com ، ، دبي – الإمارات، 8 أكتوبر 2016
[362] نقاش مفتوح طرحه الباحث الرئيسي بفريق إعداد التقرير على مجموعة ملتقى موظفي مصلحة الضرائب اليمنية في فيسبوك ، 23 فبراير 2022 ، https://www.facebook.com/groups/Employees.Tax/posts/4837237599689224/?__cft__[0]=AZWOiTV3kG0qb_D7Y8_fkfYEuYpyR-0NPXYbU_0qTsiG3oK789jRDPq85WJI6CjGnE-gBbnYIgMICA8Oe3NRn0tE26w_c46rZNLutFDaVNcn2yWSCGBhIFQOwZtlSJP4lQY&__tn__=%2CO%2CP-R
[363] المرجع نفسه.

الرئيسية ونطاق القانون، و إدارة الأموال المجمدة وتأمينها بكفاءة ونزاهة، وتحديث العقوبات وسقوف مبالغ العمليات الأكثر عناية وعرضة للمخاطر، وإعطاء صلاحيات أوسع للجهات الإشرافية والرقابية. [364]

قامت اليمن بخطوات وإجراءات تنفيذية هامة (سيتم تفصيلها بالفصل الخامس) تمثلت في:

- تأسيس كيانات حكومية متخصصة بمكافحة غسل الأموال وجمع المعلومات المالية.
- تنفيذ حزمة من التدابير الوقائية والرقابية.
- إصدار مجموعة واسعة من اللوائح والتعليمات والقرارات وغيرها.
- إصدار تقارير سنوية وتقارير تحديث دورية.
- الإنضمام لمبادرات ومنظمات إقليمية ودولية وتوقيع إتفاقيات ثنائية.
- الكشف عن جرائم غسل أموال وإحالتها للجهات الرقابية والقضائية.

الممارسات الجيدة:

- إستطاعت اليمن الخروج من القائمة السوداء لمجموعة العمل الدولية في أكتوبر 2014، وقبول إنتقالها إلى التقييم كل سنتين بدلا من كل ستة أشهر، قبل أن يتم إعادتها للقائمة الرمادية بسبب الحرب.

أوجه القصور:

رغم ما حققته اليمن من تقدم في مجال مكافحة غسل الأموال، إلا أنها تواجه الكثير من جوانب القصور والتي سيتم توضيحها بالفصل الخامس ولعل أهمها:

- لا يتوفر لدى اليمن حتى الأن نظام برمجي لتحليل البيانات.
- عدم الإنضمام إلى أي منتدى عالمي لتبادل المعلومات مثل Egmont Group
- شحة الإمكانيات ومحدودية إستقلالية NAML&CFT
- إنقسام الجهات المختصة بمكافحة غسل الأموال (التنسيقية والرقابية والقضائية وجهات إنفاذ القانون) نتيجة الحرب والصراع الحالي.
- ضعف التعاون الدولي وتبادل المعلومات.

الفصل الخامس (إسترداد الموجودات)

المواد 52 و58 والمادة 12 من الفصل الثاني - مكافحة غسل الأموال:

تدابير التحقق من هوية المالكين المنتفعين للحسابات المالية عالية القيمة وتصنيفها						
الإمتثال التشريعي				التنفيذ والإنفاذ		
بالكامل	إلى حد كبير	جزئي	غير منفذ	جيد	معتدل	ضعيف
	✓				✓	

إمتثلت اليمن بهذه الفقرة من خلال المواد (7 ، 8 ، 9 ، 10) من قانون AML وتمويل الإرهاب رقم (1) لسنة 2010 [365] وتعديله بالقانون رقم (17) لسنة 2013 م [366]، وذلك لتنفيذ التوصية رقم (5) للتقرير المشترك لمجوعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2008 [367]، من خلال تغطية الالتزامات الأساسية المتعلقة بتدابير العناية الواجبة تجاه العملاء (CDD)، للتعرف على نشاطات العملاء وحجمها، والتعرف على الغرض من علاقة العمل وطبيعتها، وإلزام المؤسسات بالتحقق من الشخص الذي يعمل نيابة عن العميل، وتحديد المستفيد الحقيقي، و تصنيف العملاء حسب درجة المخاطر، والزام الأشخاص الخاضعين بتحديث ملفات عملائهم بشكل مستمر، كما حددت المواد (8، 10، 11) من اللائحة التنفيذية للقانون الصادرة بالقرار الجمهوري رقم (226) لسنة 2010م كافة المعلومات التي يجب توافرها للتحقق من هوية الأفراد والكيانات في التعاملات المالية والمصرفية، والإجراءات التي يجب إتباعها للتحقق من هويتهم وهوية أنشطتهم ومصادر ممتلكاتهم.

أصدر البنك المركزي اليمني المنشور الدوري رقم (1) لسنة 2012 م الموجه إلى كافة البنوك التجارية في الجمهورية بشأن التعليمات والضوابط الرقابية بشأن AML وتمويل الإرهاب وحدد المبدئ الثالث من المبادئ الأساسية بعنوان "إعرف عميلك" وذلك للتعرف على جميع عملائها بما يتناسب مع درجات المخا طر المتعلقة بهم 368، كما شملت تعليمات خاصة بعنوان "مخاطر العملاء".[369]

---

[364] مقابلة شخصية مع القاضي رشيد المنيفي – عضو ومقرر اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مقر اللجنة بصنعاء، 14 فبراير 2022 م.

[365] قانون رقم (1) لسنة 2010، https://www.fiu.gov.ye/arbic/doc/AMLC2010%20and%20its%20Modifications_AR.pdf

[366] قانون رقم (17) لسنة 2013، https://www.fiu.gov.ye/arbic/doc/Low_No_17_year_2013_modifing_low_no_1_year_2010.pdf

[367] MENA FATF (2008)، الملخص التنفيذي لتقرير التقييم المشترك حول AML وتمويل الإرهاب للجمهورية اليمنية، ص (12).

[368] البنك المركزي اليمني - قطاع الرقابة على البنوك (مارس 2012)، منشور دوري رقم (1) لسنة 2012 م موجه إلى كافة البنوك التجارية في الجمهورية بشأن التعليمات والضوابط الرقابية بشأن AML وتمويل الإرهاب، صنعاء، https://www.fiu.gov.ye/arbic/doc/CIRCULAR%20NO.%201-2012%20AR.pdf، ص (4).

[369] المرجع نفسه ، ص 14.

كما أصدر تعميم موجه إلى كافة البنوك العاملة في الجمهورية باستخدام البطاقة الشخصية الإلكترونية مع الرقم الوطني في كافة التعاملات المصرفية، وذلك للحد من التزوير بالبطائق الشخصية الورقية، وتحديث بيانات العملاء بالرقم الوطني، ومنح جميع العملاء مهلة إلى نهاية أكتوبر 2014.[370]

الممارسات الجيدة:

- من خلال ما قامت به اليمن بتعديل قانون AML ولائحته التنفيذية فقد تحسن تصنيف اليمن في التوصية الخامسة لـ FATF من غير ملتزمة إلى ملتزمة في تقرير التقييم المشترك الثامن 2014.[371]

أوجه القصور:

- لا يزال المبلغ الحدي للتحويلات المالية التي يتوجب اتخاذ إجراءات CDD بشأن التعرف على هوية العملاء وفقا للتشريعات اليمنية هو مبلغ (200000) مائتي ألف ريال يمني أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية [372]، وحدد المبلغ وقتها بما يعادل (930) تسعمائة وثلاثون دولار أمريكي، وهو أقل من المستوى الحدي لـ FATF المحدد بألف دولار أمريكي، إلا أن أسعار صرف الريال اليمني تراجع خلال السنوات التالية بمستويات قياسية، وصلت إلى أن المبلغ المحدد قانونا يعادل 118 دولارا أمريكيا في مناطق سيطرة حكومة الشرعية في عدن و 333 دولار في مناطق سيطرة حكومة صنعاء (أثناء إعداد هذا التقرير في منتصف ديسمبر 2021)، ولم تقم السلطات اليمنية بتحديث قوانينها بما يتناسب مع متطلبات المبلغ الحدي لـ FATF، وبالمثل لايزال المبلغ الحدي لإجراء CDD للعمليات مالية لعميل عابر للحدود مبلغ مليون ريال يمني أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية [373]، وحدد المبلغ وقتها بما يعادل 4650 دولار أمريكي، لكنه يعادل حاليا 588 دولار أمريكي لا غير. وبالنسبة للعمليات التي تصنف بدرجة عالية من المخاطر بقيمة 10 مليون ريال يمني [374]، بما يعادل وقتها 46500 دولار أمريكي، ويعادل في منتصف ديسمبر 2021 فقط 5880 دولار أمريكي، وغيرها من الحالات المشابهة في التشريعات اليمنية، وكل ذلك سيأثر بصورة سلبية على العمليات المصرفية ذات النوايا الحسنة.
- تواجه البنوك التجارية إشكاليات في التحقق من هوية العملاء بسبب ما نتج عن الصراع الحالي باليمن من إجراءات حكومية متعارضة بين حكومتي صنعاء وعدن من حيث إصدار بطائق الهوية الشخصية، ومنع حكومة عدن جميع البنوك والمؤسسات الحكومية من التعامل بالبطائق الشخصية وجوازات السفر الصادرة من المناطق التي تسيطر عليها حكومة صنعاء[375]. واضطرت حكومة صنعاء إلى إصدار بطاقات شخصية كرتونية (إستبيان المعلومات الشخصية) بدلاً من البطاقات البلاستيكية PVC (ذات الرمز الشريطي Barcode)، ونظرا لسهولة تزييف البطائق الكرتونية فقد إنتشرت بشكل كبير في المناطق الواقعة تحت سيطرة حكومة صنعاء جرائم تزييف البطائق الشخصية والاستبيانات والبطائق العائلية، وإستخدامها في الإستيلاء على أموال الأخرين في البنوك وشركات الصرافة[376].
- لا يزال اليمن مقصرا بتنفيذ التوصية (33) من توصيات FATF، وعليه إيجاد آلية مرنة وسريعة لحصول السلطات المختصة على معلومات كافية ودقيقة وحديثة عن المستفيدين الحقيقيين من الشخصيات الاعتبارية وحصص السيطرة فيها، بالإضافة إلى إيجاد تدابير مناسبة لضمان عدم استغلال السندات لحاملها في عمليات غسل الأموال.[377]
- لا تفرض التشريعات اليمنية حتى الأن شفافية المعلومات للملكية المنتفعة للشركات، ويطالب المجتمع المدني اليمني بتعديل التشريعات الوطنية لتنفيذ الإلتزامات الواردة بالإعلان السياسي للجمعية الإستثنائية للأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2021.[378]

وجود نظام فاعل للتدقيق عن المعاملات المالية والكشف عن العمليات المشبوهة وتعقبها						
الإمتثال التشريعي				التنفيذ والإنفاذ		
بالكامل	إلى حد كبير	جزئي	غير منفذ	جيد	معتدل	ضعيف
	✓				✓	

وفرت التشريعات اليمنية نصوصا كافية لتطبيق نظام فاعل للكشف عن العمليات المشبوهة وذلك من خلال: المواد (9، 10، 13 ، 15 ،18، 19 ، 21) من قانون AML رقم (1) لسنة 2010 وتعديلاته[379] ، والمواد (12، 13، 14، 15، 16، 17 ، 18،21، 25) من اللائحة التنفيذية[380]

[370] البنك المركزي اليمني - قطاع الرقابة على البنوك (يونيو 2014)، تعميم موجه إلى كافة البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية، رقم (4168)، صنعاء، https://www.fiu.gov.ye/arbic/doc/4168.jpeg

[371] MENA FATF (يونيو 2014)، تقرير المتابعة السابع - AML وتمويل الإرهاب للجمهورية اليمنية، المنامة - البحرين، https://www.menafatf.org/index.php/information-center/menafatf-publications/seventh-follow-report-yemen ، ص (4).

[372] الجمهورية اليمنية، رئاسة الجمهورية، القرار الجمهوري رقم (226) لسنة 2010مبشأن اللائحة التنفيذية بشأنAML وتمويل الإرهاب، المواد (7 ج، 20).

[373] المرجع نفسه ، المدة (7أ).

[374] المرجع نفسه ، المادة (14 ج).

[375] الجمهورية اليمنية: وزارة الداخلية (ديسمبر 2018)، مصلحة الجمارك، تعميم رقم (180/ج/18)، عدن.

[376] وزارة الداخلية: الإعلام الأمني (أغسطس 2021)، مباحث الأمانة تضبط عصابة خطيرة متخصصة بتزوير البطائق والنصب والاحتيال، صنعاء، https://www.smc.gov.ye/archives/18402، 1 شوهد في 27 مايو 2022 م.

[377] MENA FATF (يونيو 2014)، تقرير المتابعة السابع - AML وتمويل الإرهاب للجمهورية اليمنية، ص (56).

[378] AWTAD (سبتمبر 2021) ، **" تعقبا على مذكرتنا السابقة بشأن التشريعات الوطنية الخاصة بشفافية الملكية المنتفعة للشركات باليمن "** مذكرة صادرة إلى SNACC برقم (19) ، https://drive.google.com/file/d/12QpjPNRXN_f1l3-OKYtTR3sPHSJ8tFAc/view?usp=sharing

[379] قانون مكافحة غسل الأموال اليمني، https://agoyemen.net/lib_details.php?id=203

[380] اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (ديسمبر 2010)، http://agoyemen.net/lib_details.php?id=184

وتعديلاتها[381]، وذلك بإلزام المؤسسات المالية وغير المالية المعنية بالمتابعة المستمرة و الدقيقة للعمليات المالية، وهوية وطبيعة أنشطتها وتصنيفها حسب درجة مخاطرها، والإبلاغ عن العمليات المشبوهة، وإتخاذ مجموعة واسعة من التدابير والإجراءات والتعليمات التي يتوجب القيام بها. وبذلك إستطاعت اليمن معالجة القصور في التوصية الأساسية (13) والرئيسية (23) لـ FATF[382].
توفر المادة (16) من قانونAML الحماية من المسئولية الجنائية أو المدنية أو الإدارية أو التأديبية على كل شخص طبيعي أو اعتباري يقوم - بحسن نية - بواجب الإخطار عن أي معاملة من المعاملات المشبوهة، أو تقديم معلومات أو بيانات عنها.

حددت المادة (2) من قانون AML وتمويل الإرهاب تعريفا للمؤسسات المالية والمؤسسات غير المالية المستهدفة من القانون.
و يمكن حصر المؤسسات والكيانات الأخرى الخاضعة لمتطلبات العناية الفائقة CDD في:
1- البنوك التجارية.
2- شركات التأمين.
3- شركات المساهمة.
4- كافة الشركات والعاملين في الإستثمارات المالية والإئتمانية والتمويلية.
5- الهيئة العامة للبريد وفروعها.
6- شركات ومحلات الصرافة والحوالات المالية.
7- مكاتب وشركات التجارة والإستثمارات والسمسرة العقارية.
8- شركات ومكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية.
9- شركات ومكاتب المحاماة.
10- خدمات تأسيس الشركات والخدمات الملحقة بها.
11- الجمعيات والمؤسسات الأهلية غير الهادفة للربح ومنظمات المجتمع المدني.
12- الأمناء الشرعيون (نظام تقليدي لكتابة المحررات العقارية).
13- الشركات والعاملون في تجارة وصياغة الذهب والمجوهرات والأحجار الكريمة.
14- مكاتب وشركات التخليص الجمركي.

اتخذت السلطات اليمنية مجموعة واسعة من الإجراءات والتدابير لتنفيذ التزاماتها في هذا المحور وأهمها:
نفذت FIU الإجراءات التالية: ألزمت جميع البنوك والمؤسسات المالية بشراء وتشغيل برمجيات إلكترونية دولية مبرمجة بأسماء الشخصيات المدرجة في قوائم مجلس الأمن الدولي[383]التابع للأمم المتحدة، وأصدرت توجيهات بشأن الإخطار بالعمليات المشتبه في تورطها في غسل الأموال[384] [385]، كما قامت بإصدار وإعداد وتوزيع 8 نماذج إخطار حتى عام 2010 تلزم 21 جهة حكومية بإخطار وحدة الاستخبارات المالية بالمعاملات المشبوهة، وأعدت FIU في صنعاء الرؤية الأولية لتقييم المخاطر الوطنية واعتمدتها من قبل NAML&CFT ، وأطلقت عملية إعداد التقييم الوطني للمخاطر يوم 14 يناير 2020 م، والذي استمرت ستة أشهر[386].

قامت NAML&CFT بإتخاذ الخطوات التالية: إعداد الرؤية الأولوية للإستراتيجية الوطنية لـ AML وتمويل الإرهاب 2019 [387]، وإطلاقها في 14 يناير 2020 [388]، لكن الاستراتيجية لم تكتمل بسبب نقص التمويل [389]، وقامت بإعداد خطة التقييم الوطني للمخاطر في مجال AML وتمويل الإرهاب وإصدار التقرير الوطني للمخاطر[390]، إلا أنه لم يتم تنفيذه بسبب شحة التمويل [391].

أصدر البنك المركزي اليمني مجوعة من المنشورات والقرارات وهي: المنشور الدوري رقم (١) لسنة ٢٠١٢م والموجه للبنوك العاملة في اليمن، والمتضمن التعليمات والضوابط الرقابية بشأن AML وتمويل الإرهاب[392]، والمنشور الدوري رقم (١) لسنة ٢٠١٣م، والموجه بشركات الصرافة المرخص لها بالعمل في اليمن[393] ، والمتضمن تعليمات AML وتمويل الإرهاب بشركات الصرافة،

---

[381] تعديل اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، https://www.fiu.gov.ye/arbic/doc/Republican%20Decree%20in%20Arabic.pdf
[382] MENA FATF (2014)، تقرير المتابعة السابع - ص (5 ، 6)
[383] مقابلة شخصية مع رئيس FIU بصنعاء السيد وديع السادة، مكتب FIU، البنك المركزي اليمني، صنعاء، 9 يناير 2022م.
[384] FIU، عن الإخطارات للعمليات المشبوهة، صنعاء، https://www.fiu.gov.ye/index.php/ar/instruction/instruction3
[385] FIU، إرشادات الإخطار الى FIU العمليات التي يشتبه انها تتعلق بغسل الأموال او تمويل الإرهاب، صنعاء، https://www.fiu.gov.ye/arbic/doc/Instr_ar.pdf
[386] NAML&CFT (2019)، تقرير التحديث الثالث للجمهورية اليمنية في مجال AML وتمويل الإرهاب للفترة أبريل 2018-**أبريل** 2020، https://drive.google.com/file/d/1q7pO3Tq9yHXbB5z2aUkOnOWrMS9gALvT/view?usp=sharing ، ص (4).
[387] NAML&CFT (2019) ، الإستراتيجية الوطنية لـ AML وتمويل الإرهاب، صنعاء، https://www.amlcft.gov.ye/index.php/ar/2019-05-24-12-04-17/2019-05-24-12-04-14
[388] FIU، تقرير التحديث الثالث للجمهورية اليمنية في مجال AML وتمويل الإرهاب، ص (1).
[389] مقابلة شخصية مع القاضي رشيد عبدالوارث المنيفي، 14 فبراير 20200
[390] FIU، تقرير التحديث الثالث للجمهورية اليمنية في مجال AML وتمويل الإرهاب، ص (3)
[391] مقابلة شخصية مع القاضي رشيد عبدالوارث المنيفي، 14 فبراير 20200
[392] البنك المركزي اليمني- صنعاء (يونيو 2012)، منشور رقم 1 لسنة 2012، https://www.fiu.gov.ye/arbic/doc/CIRCULAR%20NO.%201-2012%20AR.pdf
[393] البنك المركزي اليمني - صنعاء (فبراير 2012)، منشور رقم 1 لسنة 2013، https://www.fiu.gov.ye/arbic/doc/Central%20Bank%20Circular%20No.1-2013.pdf

والمنشور الدوري رقم (2) لسنة 2012 الموجه لشركات الصرافة المرخص لها بالعمل في اليمن حول المؤشرات الأساسية للاشتباه في غسل الأموال وتمويل الإرهاب، و منشور دوري رقم (2) لسنة 2013 الموجه إلى كافة البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية بشأن المؤشرات الأساسية للاشتباه الخاصة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب[394]، وأصدر محافظ البنك المركزي اليمني القرار رقم (1) لسنة 2011 بشأن تنظيم التوكيل الرسمي لمزاولة التحويلات الخارجية.

أصدرت وزارة التجارة والصناعة القرار رقم (٥٨) لسنة ٢٠١٢م، والمتضمن تعليمات AML وتمويل الإرهاب في شركات التأمين[395]، والقرار رقم (١٠٠) لسنة ٢٠١٢م، والمتضمن تعليمات AML وتمويل الإرهاب الخاصة بمهنة تدقيق ومراجعة الحسابات[396]، والقرار (73) لسنة 2013 المتضمن تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتجار المعادن النفيسة والأحجار الكريمة[397].

أصدرت الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي التعميم رقم (11) لسنة 2013 والتعميم رقم (7) لسنة 2014 بشأن تعزيز إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مكاتب البريد. وفي عام 2019 نفذت سلسلة من الإجراءات لتعزيز قدرة أنظمتها على تدقيق العمليات المالية، بما في ذلك إعادة تسقيف العمليات المالية (رفع القيم الدنيا للعمليات المالية التي تتطلب العناية الواجبة)، إضافة إلى برامج المراجعة والتقارير اليومية، وتشكيل لجنة لإعادة إنشاء وحدة الالتزام وغيرها.
أصدرت الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني التعميم رقم (610) بتاريخ 21 أكتوبر 2018 لجميع فروعها ومكاتبها لتفعيل تطبيق قانون AML وتمويل الإرهاب، والقرار رقم (٩٢) المتضمن تعليمات AML وتمويل الإرهاب الخاصة بتجار وسماسرة العقارات.

أصدرت MoJ تعميم رقم (25) لسنة 2017 بشأن إلزام مكاتب وأقلام التوثيق بتعليمات AML. وأصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية القرار رقم (502) لسنة 2013 بشأن تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المنظمات والمؤسسات الأهلية.

اتخذ البنك المركزي اليمني في عدن الإجراءات التالية: نشر مجموعة من التعليمات للبنوك التجارية، وأصدر بياناً شمل توجيهات للبنوك التجارية لتفعيل أنظمة الكشف عن العمليات المشبوهة وتعقبها والإبلاغ عنها[398]، وخلال الأعوام 2018/ 2020 قام بإعادة إنشاء الدائرة الرقابية على البنوك وشركات الصرافة في البنك المركزي في عدن، وإنشاء وتفعيل وحدة الامتثال لبورصات الصرافة، لتتولى تقييم مدى الالتزام بالقوانين والتعليمات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء والمراسلين. كما قام بإصدار مجموعة من التعليمات والضوابط والإجراءات[399]، ففي العام 2021 أصدر منشور دوري رقم (2) لسنة 2021 بشأن التعليمات والضوابط الرقابية للبنوك وشركات الصرافة - ملحق للمنشورات (1) 2012، (1) 2013، (8) 2014 [400]-، وأصدر أيضا منشور دوري رقم (3) لسنة 2021 بشأن الإشتباه للبنوك وشركات الصرافة - ملحق للمنشورات: (2) 2012، (2) 2013 [401].

قام COCA بإنشاء لجنة لمتابعة وتقييم مدى التزام الجهات الخاضعة لرقابة COCA بمتطلبات AML وتمويل الإرهاب بقرار من رئيس الجهاز المركزي. وأصدرت الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة (YSMO) تعميم رقم (66) لعام 2018 إلى جميع تجار بيع وإستيراد الذهب والمجوهرات للإلتزام بقانون AML وتمويل الإرهاب ولائحته التنفيذية. وأصدرت مصلحة الجمارك تعميما برقم (165/8) لسنة 2019م الى جميع مدراء عموم المكاتب والرقابات الجمركية بشأن مؤشرات الاشتباه بعمليات غسل الاموال وتمويل الإرهاب.

أقامت FIU وNAML&CFT والبنك المركزي اليمني خلال السنوات العشر الأخيرة دورات تدريبية وورش عمل وبرامج توعية، ليس لموظفيها فقط وإنما للموظفين والعاملين في الجهات الحكومية ذات العلاقة والمؤسسات المالية وغير المالية المستهدفة [402]. وأقامت FIU وNAML&CFT بعدن دورات تدريبية داخلية وخارجية وندوات وورش عمل توعوية خلال السنوات الثلاث الأخيرة [403].

---

394 البنك المركزي اليمني، صنعاء (فبراير 2013)، منشور رقم 2 لعام 2013،
https://www.fiu.gov.ye/arbic/doc/Central%20Bank%20Circular%20No.2-2013.pdf
395 وزارة الصناعة والتجارة – صنعاء، تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لشركات التأمين على الحياة والوسطاء والوكلاء،
https://www.fiu.gov.ye/arbic/doc/AML%20Giudline%20Insurance.pdf
396 وزارة الصناعة والتجارة – صنعاء، تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لمهنة المراجعة،
https://www.fiu.gov.ye/arbic/doc/AML%20Giudline%20Accountants.pdf
397 وزارة الصناعة والتجارة – صنعاء، تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمتعاملين في المعادن والأحجار الكريمة،
https://www.fiu.gov.ye/arbic/doc/AML%20Giudline%20Gold.pdf
398 البنك المركزي اليمني (أغسطس 2021)، بيان صادر عن البنك المركزي، عدن، https://cby-ye.com/news/131
399 المرجع نفسه ، ص (3- 8).
400 FIU، حصاد الإلتزام لـ FIU - عدن، نشرة فصلية مطبوعة، العدد الأول / مارس 2021، ص (1).
401 المرجع نفسه.
402 FIU - صنعاء، التقارير السنوية 2011/ 2019، https://www.fiu.gov.ye/index.php/ar/reports/annual-reports
403 MENA FATF ، (نوفمبر 2018)، التقرير الثالث للجمهورية اليمنية، الاجتماع العام الحادي والثلاثون، عدن،
https://drive.google.com/file/d/1TXrPhrQCWACaaC5X9HgXRjsDk46_OoSk/view، ص (10- 12).

خلال الفترة 2020/2017 قامت كل من الهيئة العامة للإستثمار والهيئة العامة للأراضي والمساحة والسجل العقاري والهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي ووزارة الشئون الإجتماعية والعمل في صنعاء بمجموعة من الإجراءات والبرامج الهادفة للتدقيق عن المعاملات المالية والكشف عن العمليات المشبوهة وتعقبها.[404]

الممارسات الجيدة:

ما قامت به اليمن من خطوات تشريعية وتنفيذية لإيجاد نظام فاعل للكشف عن العمليات المالية المشبوهة وتعقبه ساهم في إستبعادها من القائمة السوداء لمجموعة العمل الدولية (FATF) في أكتوبر 2014 وقبول إنتقالها إلى التقييم كل سنتين بدلا من كل ستة أشهر.

أوجه القصور:

- مستوى تحليل ومعالجة تقارير المعاملات المشبوهة (STRs) ومتابعتها ضعيفة ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها أنه لا يتوفر لدى اليمن حتى الأن نظام برمجي لتحليل البيانات لعدم وجود مورّد محلي في اليمن، وحاولت الحصول على نظام من الخارج، وقُدمت لها وعود من الولايات المتحدة بمنح اليمن تطبيق oAML، ثم وعود من دولة الإمارات، لكن اليمن تراجعت عن العرضين بعد حصولهم على معلومات بأن تصميم تلك البرنامج تجسسية، وتشكل هذه أكبر إشكالية تقف أمام FIU.[405]
- يواجه التنفيذ إشكاليات متعددة في السنوات الخمس الأخيرة منذ قيام سلطات الشرعية بنقل البنك المركزي اليمني إلى عدن، حيث يعاني البنك المركزي وFIU في عدن من نقص حاد في الخبرات والكوادر المؤهلة والإمكانيات اللازمة لتفعيل أنظمة الرقابة والكشف عن العمليات المشبوهة. كما أثر ذلك على دور البنك المركزي اليمني في صنعاء والذي فقد الكثير من صلاحياته لتحقيق ذلك.
- في يناير/كانون الثاني 2020، منعت سلطات صنعاء المؤسسات المالية العاملة في البلاد من الاستمرار في تقديم بياناتها النقدية إلى البنك المركزي في عدن[406]، وذلك ردا على قرار البنك المركزي في عدن بإصدار بيان يلزم البنوك التجارية والإسلامية بنقل مقراتها الرئيسية من صنعاء إلى عدن [407]، وقام بفرض عقوبات على البنوك وشركات الصرافة التي لم توافيه بالمعلومات والمعاملات المصرفية [408].
- كان لتطبيق تلك الإجراءات أثار سلبية على بعض القطاعات وخاصة على منظمات المجتمع المدني، فتشديد إجراءات الإمتثال لقانون وتعليمات AML وتمويل الإرهاب تسبب في تضييق الخناق على حرية تأسيس منظمات المجتمع المدني والمبادرات المجتمعية وعلى أنشطتها وتمويلها.[409]

قضية شركة قصر السلطانة

تعتبر قضية " قصر السلطانة " أكبر القضايا المصنفة ضمن جرائم غسل الأموال وأكثرها تعقيدا خلال هذه الفترة، ويبلغ عدد المتضررين فيها بأكثر من مائة وعشرة ألاف شخص، وتصنفها السلطات في صنعاء ضمن جرائم النصب والإحتيال- وفقا لأسلوب الشركات الهرمية أو العنقودية -والتي تحولت إلى جريمة غسل أموال، ومتورطة فيها ست شركات صرافة محلية[410]

حيث قامت السلطات في صنعاء (بناء على تقارير إعلامية [411]) بإصدار قرارات بإيقاف ما تسمى "مجموعة قصر السلطانة" وتجميد جميع ممتلكاتها وإلقاء القبض على إدارتها ومندوبي التسويق، وذلك ضمن حملة شملت عدة شركات وأشخاص [412]، وإحالة القضية للنيابة العامة والتي بدورها وجهت عدة إتهامات لعدد 82 متهم بوقائع جرائم فساد وغسل أموال وتهريبها بمبلغ يقارب 66 مليار ريال يمني (ما يعادل 110 مليون دولار) وإحالة القضية إلى محكمة الأموال العامة ومكافحة الفساد بأمانة العاصمة[413].

---

[404] FIU - صنعاء، تقرير التحديث الثالث للجمهورية اليمنية في مجال AML وتمويل الإرهاب، ص (11/9).

[405] مقابلة شخصية مع رئيس FIU بصنعاء السيد وديع السادة، 9 يناير 2022 م.

[406] جمعية البنوك اليمنية (نوفمبر 2020)، جمعيتا البنوك والصرافين اليمنيين تؤجلان الإضراب حتى إشعار آخر، صنعاء، https://yemen-yba.com/9512/%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%AA%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%A4%D8%AC%D9%84%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A8-%D8%AD%D8%AA%D9%89-%D8%A5%D8%B4%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D8%A2%D8%AE%D8%B1

[407] البنك المركزي اليمني (أغسطس 2021)، البنك المركزي يصدر بيان هام حول نقل مراكز عمليات البنوك التجارية والإسلامية الى عدن، عدن، https://www.cby-ye.com/news/131

[408] مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية (ديسمبر 2020)، نشرة الاقتصادية اليمنية: معركة ضَبْط البنوك تهدد بتمزيق القطاع المالي، https://sanaacenter.org/ar/https://sanaacenter.org/files/Battle_to_Regulate_Banks_Threatens_to_Rupture_the_Financial_Sector_ar.pdf

[409] وفق لما ورد في تقرير التحديث الثالث (الصادر عن FIU بصنعاء) فقد تم توقيف تأسيس **NGOs** جديدة حتى يتم مراجعة سجلات وملفات كافة **NGOs**

[410] كما أكده السيد وديع السادة – رئيس FIU بصنعاء أثناء لقاء جانبي مع رئيس فريق إعداد التقرير في مقر SNACC، 28 مارس 2022

[411] قناة يمن شباب الفضائية (يوليو 2020)، ظهور شركات الأسهم الوهمية يثير جدلا واسعا بين اليمنيين، https://www.youtube.com/watch?v=bAK3O5RQXTw، شوهد في 27 مارس 2022 م.

[412] FIU (يوليو 2020) ، خطاب سري للغاية: تعميم بالحجز، رقم (OPI/10T-20/696) ، https://drive.google.com/file/d/1-ZSskxTgR0mK6pXlaIaKRlRkDdz-C4S9/view

[413] وكالة الأنباء اليمنية – سبأ نت (مارس 2020)، "محكمة الأموال العامة تقر إيداع 20 متهما بقضية "قصر السلطانة" الحبس"، https://www.saba.ye/ar/news3180526.htm، شوهد في 30 مارس 2022 م.

إلا أن جزء كبير من المواطنين الذين إستثمروا أموالهم في مجموعة قصر السلطانة يعارضون الإتهامات الموجهة للشركة، والتي كانت تدفع لهم فوائد كبيرة لعدة سنوات. ويطالبون بالإفراج عن إدارتها [414].

تدابير توثيق وحفض السجلات والمعلومات للحسابات والعمليات المصرفية وتحديثها						
الإمتثال التشريعي				التنفيذ والإنفاذ		
بالكامل	إلى حد كبير	جزئي	غير منفذ	جيد	معتدل	ضعيف
	✓			✓		

حققت اليمن إلتزاما إلى درجة كبيرة وذلك من خلال التالي:

- ألزمت كل من: المواد (26، 28) من قانون البنوك رقم (38) لعام 1998 وقانون البنك المركزي رقم (14) لسنة 2000 وتعديلاته[415]، وقانون المصارف الإسلامية[416]رقم (2) لسنة 1996، والقرار الجمهوري رقم (19) لعام 1995 المعدل بالقرار الجمهوري رقم (16) لعام 1996بشأن أعمال الصرافة[417]، والمادة (٤) من القانون رقم (٣٥) لسنة 2003 بشأن مكافحة غسل الأموال وتعديلاته[418]، والمادة ١٠من اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال[419]، وذلك بأن تحتفظ كل البنوك والمؤسسات المالية بكافة السجلات والمستندات والمعلومات عن أعمالها وعملائها ومعاملاتهم وإلزامها بأن تقدم للبنك المركزي كافة البيانات التي يطلبها بشكل دوري أو غير دوري.

- ألزمت المادة (12) من قانون AML وتمويل الإرهاب رقم (1) لعام 2010 والمادة (24) من اللائحة التنفيذية للقانون كافة المؤسسات المالية وغير المالية والمهن المعنية بالإحتفاظ بكافة السجلات والبيانات والمعلومات المتعلقة بالمعاملات المالية المحلية والأجنبية مدة لا تقل عن خمس سنوات. كما ألزمت المادة (8) من قانون AML والمادة (١٩) من اللائحة التنفيذية جميع المؤسسات المالية بتحديث البيانات والمستندات للحالات المنصوص عليها في المادة (٧) من القانون، وخاصة العملاء ذوي المخاطر المرتفعة.

إصدار مجموعة من المنشورات والتعليمات (التي سبق ذكرها بالمحور السابق) والتي تضمنت تعليمات صريحة لإلزام المؤسسات المالية وغير المالية بمسك سجلات ووثائق لكافة الحسابات والمعاملات المالية وتوثيقها وحفظها.
قيام كل من البنك المركزي اليمني وFIU (في صنعاء وعدن) بحملات تفتيشية ميدانية - دورية ومفاجئة - إلى البنوك والمؤسسات المالية للتحقق من إلتزامها بمسك وتوثيق وحفظ السجلات والمستندات والمعلومات المالية والمصرفية، وشهدت السنوات الثلاث الأخيرة 2019/ 2021 فرض عقوبات على الكثير من البنوك وشركات الصرافة باليمن.
أجرى البنك المركزي في عدن 49 عملية تفتيش في 2019، و42 عملية تفتيش في 2018، و29 عملية تفتيش حتى يونيو 2020[420]. في الجدول التالي بيانات عن عمليات التفتيش التي قام بها البنك المركزي في صنعاء خلال الفترة من أبريل 2018 إلى أبريل 2020.

بيانات عمليات التفتيش التي قام بها البنك المركزي اليمني بصنعاء في الفترة من إبريل 2018 إلى إبريل2020 [421]

جهة التفتيش	عدد المفتشين		عدد عمليات التفتيش			عدد المخالفات	عدد العقوبات	ملاحظات
	الميدانيين	المكتبيين	ميداني	مكتبي	فحص			
الإدارة العامة للنقد الأجنبي	12	2	431	72	-	غير معروف	244	تم توقيع محاضر مع المخالفين لإصلاح المخالفات
الإدارة العامة للتفتيش على البنوك	20	8	16	-	97	84	غير معروف	

الممارسات الجيدة:

- تم تصنيف اليمن بمستوى " ملتزمة إلى درجة كبيرة" للإمتثال لتوصيات FATF رقم (12)، (21) ومعالجته لوجه القصور الثامن من التوصية الخامسة.

414 قناة الهوية الفضائية (سبتمبر 2020)، تقرير صحفي " فقراء السلطانة احتجاج امام مبنى قناة الهوية، https://www.youtube.com/watch?v=Xct0Aoz4ObM، شوهد في 30 مارس 2022 م.
415 قانون البنك المركزي اليمني وتعديلاته (يونيو 2000)، https://yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=11712
416 قانون المصارف الإسلامية، https://www.cby-ye.com/files/615db806e2b95.pdf
417 قانون أعمال الصرافة (مايو 1995)، https://yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=11452
418 قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 1 لسنة 2010 وتعديلاته، https://agoyemen.net/lib_details.php?id=203
419 اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال، http://agoyemen.net/lib_details.php?id=184
420 MENA FATF، التقرير الثالث للجمهورية اليمنية، الاجتماع العام الحادي والثلاثون، عدن، 18 نوفمبر 2018، ص (10) ، https://fiu-ye.com/1d9b1112-e8ec-4724-9cde-48c6c7e2d5a6?fbclid=IwAR1yVSc52-mfhIrVij0SYvIN6nakTyFlNaGgdC2m8xy_5B2RuKtfsP3VsiI
421 FIU - صنعاء، تقرير التحديث الثالث للجمهورية اليمنية في مجال AML وتمويل الإرهاب، ص (16).

أوجه القصور:

- لا تزال العديد من المؤسسات المالية وغير المالية في اليمن تفتقر إلى الأنظمة الحديثة والأمنة لحفظ وتوثيق المعلومات والبيانات، وبعضها لا يزال يعتمد على إستخدام الأساليب التقليدية في العديد من معاملاتها.

تغطية الأشخاص البارزون سياسيا المعرضون للخطر PEP محليا وخارجيا						
الإمتثال التشريعي				التنفيذ والإنفاذ		
بالكامل	إلى حد كبير	جزئي	غير منفذ	جيد	معتدل	ضعيف
	✓					✓

تضمنت المادة (2) من قانون AML اليمني وتعديلاته تعريفا واضحاً وكافياً لـ PEP، كما تضمنت المادة (10 د) مجموعة إجراءات يجب على المؤسسات المالية وغير المالية والمهن المعنية اتخاذها لوضع نظم مناسبة لإدارة المخاطر إذا كان العميل أو المستفيد الحقيقي شخص معرض سياسيا للخطر.
ولم يتوصل الفريق إلى أي معلومات عن حدوث حالات فعلية لامتثال اليمن لإنفاذ القانون تجاه هذا المحور.

الممارسات الجيدة:

- صنف إمتثال اليمن تشريعيا لهذا المحور بدرجة " ملتزمة إلى درجة كبيرة " للتوصية السادسة من التوصيات الاخرى في تقرير التقييم المشترك الثامن لـ MENA FATF[422]، بعد أن كانت مصنفة بدرجة " غير ملتزمة " بالتقرير السابع.

أوجه القصور:

- أثّرت الأوضاع والمتغيرات السياسية في اليمن طوال العقدين الماضيين في تعامل السلطات اليمنية المتعاقبة لمخاطر غسل الأموال معPEP، بما في ذلك تصنيفهم وتحديدهم، وخاصة في السنوات السبع الأخيرة منذ اندلاع الصراع نهاية العام 2014.

معايير التحقق من تأسيس المصارف الوطنية أو فروع للمصارف الأجنبية وشركات الصرافة خاضعة للرقابة						
الإمتثال التشريعي				التنفيذ والإنفاذ		
بالكامل	إلى حد كبير	جزئي	غير منفذ	جيد	معتدل	ضعيف
	✓				✓	

حققت المواد (5، 6) من قانون AML اليمني إمتثالاً إلى درجة مقبولة بما نصت عليه المادة (52،4) من UNCAC، بما يضمن حظر تأسيس بنوك أو مؤسسات مالية وهمية وليس لها وجود مادي في اليمن ولا تخضع للرقابة أو التعامل مع أية مؤسسات مالية ليس لها وجود مادي في الدولة المسجلة فيها، أوغير خاضعة لرقابة فعالة في بلد تسجيلها أو محظورة عالميا. وخصص الفصل الثامن من قانون AML للعقوبات الرادعة لعدم الإمتثال لإلتزامات مكافحة غسل الأموال. وعليه يمكن القول بأن اليمن لديه عقوبات جنائية وادارية تطبق على الأشخاص الخاضعين لالتزامات قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث يتم فرض العقوبات الإدارية عبر الجهات الرقابية والإشرافية في حال مخالفة أحكام اللائحة، وفرض عقوبة جنائية من خلال المحكمة في حالة مخالفة أحكام القانون، إلا أنه من غير الواضح ما إذا كانت تلك العقوبات يمكن تطبيقها على المدراء والإدارة العليا في حال الإخلال بالالتزامات المفروضة في القانون[423].

حددت المادة (8) من القانون رقم (38) لسنة 1998م بشأن البنوك؛ ماهي المستندات والوثائق والإجراءات المطلوبة لممارسة العمل المصرفي أو تأسيس بنوك تجارية.

أصدر البنك المركزي اليمني لائحة خاصة لفتح فروع إسلامية في البنوك التقليدية [424]. كما صدر القانون رقم (15) لسنة 2009م بشأن بنوك التمويل الأصغر[425]، وإصدار القانون رقم (21) لسنة 1996م المعدل بالقانون رقم (16) لسنة 2009 بشأن المصارف الإسلامية[426]، وصدور القرار الجمهوري بالقانون رقم (20) لسنة 1995م بشأن أعمال الصرافة[427].

---

[422] MENA FATF (2014)، تقرير المتابعة السابع - AML وتمويل الإرهاب للجمهورية اليمنية، ص (43).
[423] المرجع نفسه، ص (50).
[424] البنك المركزي اليمني: قطاع الرقابة على البنوك (نوفمبر 2012)، ضوابط فتح فروع إسلامية في البنوك التقليدية، http://centralbank.gov.ye/App_upload/Islamic_Bank_Rules_Upd.pdf?fbclid=IwAR3E1Z6QjOsqkHX2TCWZraUe63DYfAdUhSb3p1P9c8BqbPaEfqjsK0VxGQc
[425] قانون رقم (15) لسنة 2009 بشأن بنوك التمويل الأصغر (أبريل 2009)، http://www.ypwatch.org/page.php?id=1152
[426] قانون المصارف الإسلامية، https://www.cby-ye.com/files/615db806e2b95.pdf
[427] القرار الجمهوري بقانون رقم (20) لسنة 1995 م بشأن أعمال الصرافة، https://www.cby-ye.com/files/615db756b7a15.pdf

نشـر البنك المركزي اليمني بصـنعاء لائحة خاصـة لإنشـاء مكاتب أو فروع لبنوك أجنبية في اليمن[428]، وأصـدر "دليل حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية " [429] ونشـر البنك المركزي اليمني في عدن إسـتمارة خاصـة لطلب ترخيص بتأسـيس بنك في اليمن، تحتوي على كافة المعلومات والبيانات والوثائق المطلوبة[430]

يوجد حاليا 16 بنكا تجاريا فقط تعمل في اليمن في بداية العام 2020، بما في ذلك فروع البنوك الأجنبية في اليمن [431]، ما يجعل مهمة الرقابة عليها سهل للغاية. وبلغ عدد شركات ومنشآت الصرافة المرخص لها من قبل البنك المركزي في عدن 297 في بداية العام 2022 [432].

أتخذ البنك المركزي اليمني في كل من صـنعاء وعدن عقوبات وإغلاق مئات شـركات ومحلات الصـرافة وتحويل الأموال في اليمن والتي تم تأسيسـها بدون تراخيص عمل ولا تخضـع للرقابة. وخلال الفترة 2018/ 2020 قام البنك المركزي اليمني في عدن بإحالة 108 محل صـرافة إلى النيابة العامة، وخلال العام 2019 تم تحصيل غرامات على محلات ومؤسسات الصرافة بمبلغ 28000000 ريال (ما يعادل تقريبا 46000 $ بأسـعار صـرف السـوق في 31 ديسـمبر 2019) و من البنوك التجارية مبلغ 45835000 ريال (ما يقارب 90200 $) وذلك مقابل مخالفاتها لسياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال[433].

جدول بعدد محلات الصرافة التي تم إعلاقها من قبل البنك المركزي في عدن [434] وصنعاء[435]

	2018	2019	2020
عدن	88	27	54
صنعاء	164	220	غير معروف

أوجه القصور:

- لا يزال الحد الأدنى لرأس المال المدفوع لكل بنك مرخص له للعمل في الجمهورية بما في ذلك فروع البنوك العربية والأجنبية 6.000.000 سـتة مليارات ريال، وذلك بناء على أخر قرار إتخذه البنك المركزي اليمني في العام 2004 [436]، وهو ما يعادل في تاريخ صدور القرار ثلاثون مليون دولار أمريكي، ومع التدهور المتواصل لسعر الصرف للريال اليمني خلال السنوات الخمس الماضية فقد تقلص الحد الأدنى لرأس المال للبنوك التجارية باليمن إلى ما يعادل 10 ملايين دولار بمناطق سـيطرة حكومة صـنعاء، وأقل من 3.5 مليون دولار في مناطق سيطرة الشرعية، ما أثر سلبا على نشاط البنوك التجارية باليمن. وفي 21 مارس 2022 صدر قرار من البنك المركزي في عدن برفع سـقف رأس مال البنوك التجارية العاملة في اليمن إلى 45 مليار ريال يمني[437](ما يعادل 36 مليون دولار بسـعر الصـرف في عدن لنفس التاريخ) ولبنوك التمويل الأصـغر إلى 5 مليار ريال يمني (ما يعادل 4 مليون دولار أمريكي في عدن بنفس التاريخ).
- واجه البنك المركزي اليمني والسلطات اليمنية صعوبات كبيرة في تنفيذ هذا المحور وفقدوا السيطرة إلى درجة كبيرة على تأسيس شركات الصرافة والمؤسسات المالية خلال السنوات الثلاث الأولى من الحرب، ما تسبب في تدهور قياسي لأسعار صرف العملة الوطنية وارتفاع معدلات التضخم والفقر في اليمن.

وجود أنظمة إقرارات ذمة مالية فعالة وتبادل معلوماتها مع الدول الأخرى						
الإمتثال التشريعي			التنفيذ والإنفاذ			
بالكامل	إلى حد كبير	جزئي	غير منفذ	جيد	معتدل	ضعيف
	✓				✓	

أمتثلت اليمن جزئيا بهذه الفقرة حيث أصـدرت القانون رقم (30) لعام 2006 بشـأن الإقرار بالذمة المالية، وحددت المادة (4) من هم الموظفون العموميون الذين يشملهم القانون، وألزمت المواد (15، 16) الأشخاص المشمولين بالقانون بتقديم إقرارات لما يملكه هو وزوجته وأولاده القصر

428 البنك المركزي اليمني، طلب ترخيص بإنشاء فرع أو مكتب لبنك أجنبي، http://centralbank.gov.ye/ar/CBY.aspx?keyid=92&pid=88&lang=2&cattype=1
429 البنك المركزي اليمني - صنعاء، دليل حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية، https://www.fiu.gov.ye/arbic/doc/governance.pdf
430 البنك المركزي اليمني -عدن، الرقابة على البنوك، https://www.cby-ye.com/pages/14
431 جمعية البنوك اليمنية، قائمة بالبنوك العاملة في الجمهورية اليمنية حتى 1 يناير 2020، https://yemen-yba.com/category/members
432 البنك المركزي اليمني – عدن (إبريل 2022): كشف بأسماء شركات ومنشآت الصرافة المرخصة لعام 2022، عدن، https://www.cby-ye.com/news/291
433 MENA FATF (2018)، التقرير الثالث للجمهورية اليمنية، عدن، ص (13).
434 المرجع نفسه.
435 FIU – صنعاء (2020) ، تقرير التحديث الثالث للجمهورية اليمنية، ص (17).
436 البنك المركزي اليمني (ديسمبر 2004)، قرار مجلس الإدارة رقم (12) لسنة 2004م، صنعاء، https://www.cby-ye.com/publications/155
437 البنك المركزي اليمني – عدن مارس 2020)، قرار مجلس الإدارة رقم (2022/2/8) بشأن رفع رأس مال البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية، https://www.cby-ye.com/files/623ad7ce6d172.pdf

من أموال ثابتة أو منقولة داخل اليمن أو خارجها إلى SNACC كل سنتين أو عند الطلب، كما وضع القانون عقوبات - شبه مناسبة - في حالة عدم الإمتثال [438]، [439].
وأكدت المادة (45) من قانون AC اليمني رقم (39) لعام 2006 بأن "تسري بشأن ممتلكات وأموال الموظف العام الأحكام الواردة في قانون الإقرار بالذمة المالية وفقاً للفئات المحددة فيه."[440]

قامت SNACC باتخاذ إجراءات كافية لإيجاد نظام فاعل للإفصاح المالي للموظفين العموميين المشمولين بالقانون، مثل إعداد نموذج لإستمارة تقديم إقرارات الذمة المالية وإصدار التعليمات والتعاميم للجهات الحكومية ومتابعتها وإستلام وحفظ إقرارات الذمة المالية وأرشفتها وتحليلها.[441]

أوجه القصور:

- لم تتضمن التشريعات اليمنية (بما في ذلك قانوني مكافحة الفساد وإقرارات الذمة المالية) أي تدابير صريحة للسماح لسلطاتها المختصة بتبادل المعلومات المتعلقة بإقرارات الذمة المالية للموظفين العموميين اليمنيين مع السلطات المختصة في الدول الأطراف الأخرى عند الضرورة للتحقّق والمطالبة واسترداد عائدات الأفعال المجرّمة، كما لم يحدد القانون بوضوح بإلزام الموظفين المشمولين بالقانون بالإبلاغ عن أي علاقة أو توقيع أو سلطة على حساب بنكي خارج اليمن.
- فرضت المادة (26) من قانون إقرارات الذمة المالية السرية المطلقة على إقرارات الذمة المالية وكافة المعلومات والوثائق المتعلقة بها، وفرضت المادة (25) عقوبات مشددة ضد كل من يقوم بإفشاء سرية إقرارات الذمة المالية.
- هناك قصور كبير في إمتثال SNACC في عدن بتنفيذ هذا الإجراء.

تأسيس وحدة إستخبارات المعلومات المالية FIU						
الإمتثال التشريعي			التنفيذ والإنفاذ			
بالكامل	إلى حد كبير	جزئي	غير منفذ	جيد	معتدل	ضعيف
	✓			✓		

الفصل الخامس من قانون AML رقم (1) لسنة ٢٠١٠ وتعديلاته خصص لإنشاء FIU في البنك المركزي اليمني تتمتع بالإستقلالية وحدد مهامها وصلاحياتها بما في ذلك حق تبادل المعلومات مع نظيراتها بالدول الأخرى، وصدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٣٥٠) لسنة ٢٠١٠م بتشكيل FIU بالبنك المركزي، متكونة من سبعة أشخاص، وتزويدها بما يلزمها من العاملين المؤهلين علمياً وفنياً وتفرغ كل الأعضاء والعاملين فيها
تم تأسيس FIU بالبنك المركزي بصنعاء وتمارس مهامها وأنشطتها منذ تأسيسها وحتى الأن ولها موقع إلكتروني على الإنترنت[442]، وتقوم بنشر تقارير سنوية وتمارس صلاحياتها التفتيشية والرقابية، لكنها فقدت التواصل مع MENA FATF، وFATF منذ العام 2018.[443]

تأسست FIU في البنك المركزي اليمني في عدن بقرار رئيس حكومة عدن رقم (21) لسنة 2019، لكن نشاطها غير ملموس، وتعاني من شحة الكوادر المؤهلة والخبيرة.

تتوفر لـ FIU بصنعاء كافة الكوادر المؤهلة التي تحتاجها ويتلقون تدريبا مستمرا، وقد حصل سبعة من العاملين فيها على شهادة مسؤول مكافحة غسل الأموال (ACAMS)، ومنذ العام 2018 قدمت قيادة البنك المركزي اليمني بصنعاء كافة الدعم والتمويل الذي تحتاجه FIU، بما في ذلك توفير مساحات كافية للمكاتب وتحديث الأثاث والتجهيزات والأجهزة المكتبية والتمويل المالي.[444]

[438] قانون إقرار الذمة المالية، عربي، https://yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=18859
[439] Yemen Financial Disclosure Declaration Law, Eng., http://www.undp-aciac.org/publications/ac/2012/legal%20compendium/Yemen_Asset%20Disclosure%20Law_2006_en.pdf
[440] Yemen Anti-Corruption Law, https://publicofficialsfinancialdisclosure.worldbank.org/sites/fdl/files/assets/law-library-files/Yemen_Anticorruption%20Law_2006_en.pdf
[441] للمزيد: SNACC بالجمهورية اليمنية، صمعاء، إقرارات الذمة المالية، https://snacc.gov.ye/index.php?ac=sub&d_f=49&no=13&find=1&t_tast=1&lang_in=Arhttps://snacc.gov.ye/%d9%83%d9%8a%d9%81%d9%8a%d8%a9-%d8%aa%d9%82%d8%af%d9%8a%d9%85-%d8%a5%d9%82%d8%b1%d8%a7%d8%b1-/%d8%a7%d9%84%d8%b0%d9%85%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%a7%d9%84%d9%8a%d8%a9
[442] FIU –صنعاء، التقارير السنوية، https://www.fiu.gov.ye/index.php/ar/
[443] مقابلة شخصية مع رئيس FIU بصنعاء السيد وديع الساده، 9 يناير 2022 م.
[444] المرجع نفسه.

الممارسات الجيدة:

- تم تصنيف اليمن بأنها ملتزمة إلى درجة كبيرة بالإمتثال للتوصية (26) من توصيات FATF في تقرير التقييم المشترك لتقرير المتابعة السابع للجمهورية اليمنية [445]، بعد أن كانت مصنفة بأنها غير ملتزمة سابقا [446]

أوجه القصور:

- عدم إصدار اللائحة الداخلية لـــFIU حتى الأن لأسباب إدارية تتعلق بتمثيل FIU في مجلس الوزراء، ورغم أنه تم الإتفاق على حل هذه المشـــكلة من خلال ممثل وزارة المالية بمجلس الوزراء، إلا أن مقترح اللائحة الداخلية تم إعداده في عام 2010، وطلبت إدارة البنك المركزي إعادة صياغة وتحديث المقترح بما يتناسب مع المستجدات المحلية والإقليمية والدولية[447]

التعاون وتبادل المعلومات على المستويين المحلي والدولي وتدابير توفير معلومات الجرائم المالية للجهات المختصة						
الإمتثال التشريعي				التنفيذ والإنفاذ		
بالكامل	إلى حد كبير	جزئي	غير منفذ	جيد	معتدل	ضعيف
	✓					✓

منح قانون AML وتعديلاته في المواد (27/ ج- هـــ ، 28) صلاحيات لـــ NAML&CFT لتنسيق جهود الجهات الحكومية الممثلة في اللجنة (وعددها 19 جهة حكومية)، ومنحها صـــلاحيات للتواصـــل والتعاون الدولي وتمثيل اليمن في المحافل والمؤتمرات الدولية والتواصـــل وإقامة علاقات مع نظيراتها في الدول الأخرى ومع المنظمات الدولية، كما منح نفس القانون في المواد (31، 32، 50) صلاحيات لـFIU للوصول إلى المعلومات وتبادلها مع الجهات المختصـة محليا، كما منحها صـلاحيات إبرام إتفاقيات تفاهم وحق تبادل المعلومات مع نظيراتها بالدول الأخرى مباشرة وبدون موافقة الجهات القضائية، بشرط المعاملة بالمثل.

نصـت المادة (28) من قانونAC رقم (39) لعام 2006 على التالي "يطبق بشـأن التعاون الدولي في مجال مكافحة الفسـاد الأحكام الواردة في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات العلاقة التي صـادقت عليها الجمهورية أو انضـمت إليها". ومنحت المادة (33) من قانون AML صـلاحيات للنيابة العامة أن تتلقى بصـورة مباشـرة أو عبر الطرق الدبلوماسـية المعلومات المبلغ بها من أي دولة من الدول عن قيام شـخص مقيم أو متواجد بالجمهورية اليمنية بإرتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والتحقيق فيها.

تم تأسـيس وحدة تنسـيق بوزارة الخارجية بقرار مجلس الوزراء رقم (237) لعام 2005 وذلك للتنسـيق وتبادل المعلومات بين الجهات الحكومية المختصة والجهات الخارجية، لكنها كانت مؤقتة وتوقفت بعد تشكيل NAML&CFT[448]

تأســـيس كل من: FIU (بالبنك المركزي اليمني) وNAML&CFT (تترأســـها وزارة المالية)، والإنضـــمام إلى كل من MENA FATF وFATF، وإصدار تقارير التقييم المشترك وتقارير دورية سنوية وتقارير التحديث لكل سنتين: الأول في إبريل 2016، وتقرير التحديث الثاني في إبريل 2018، وتقرير التحديث الثالث في إبريل 2020 [449]، وتقرير تحديث ثالث آخر أصدرته سلطات عدن في نوفمبر 2020[450].

إنضمام اليمن إلـــى الاتفاقيـــة الدوليـــة لقمـــع تمويـــل الإرهـــاب بموجب القانون رقم (٣) لسنة ٢٠١٠م. وفي عام 2010، انضم اليمن إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عابرة الأوطانUNODE .

تم تفعيل تبادل معلومات مع جهات محلية وأجنبية، وارتفع عدد الإخطارات والإسـتعلامات التي إسـتقبلتها FIU بصـنعاء منذ تأسـيسـها من عدد واحد إخطار فقط في عام 2010 إلى عدد 883 في عام 2019 [451]. ومسـتوى تبادل المعلومات بين FIU والمؤسـسـات المالية وغير المالية قوي للغاية، وبين FIU والجهات الحكومية المعنية ممتاز للغاية باسـتثناء الهيئة العامة للأراضـي والمسـاحة والتخطيط العمراني وذلك لأسـباب فنية، ويتوقع أن يتم حل المشكلة الفنية خلال الأشهر القادمة من خلال مشروع للربط الشبكي تقوم بتنفيذه الهيئة العامة للأراضي.[452]

توقيع إتفاقيات تبادل معلومات بين FIU ومثيلاتها في الأردن والجزائر، وكان هناك تبادل جيد ومستمر للمعلومات مع الأردن حتى 2015 حيث إنقطع التواصل من قبل FIU مع نظيرتها في صنعاء، ولم يتوصل الفريق لأي معلومات عن إنتقال تواصلها مع FIU في عدن.[453]

---

[445] MENA FATF (2014)، تقرير المتابعة السابع للجمهورية اليمنية، ص (32/ 36)

[446] MENA FATF (2008)، تقرير التقييم المشترك لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للجمهورية اليمنية، المنامة – البحرين، https://www.menafatf.org/sites/default/files/Yemen_MER_or_Publication_arabic.pdf ، ص (36)

[447] مقابلة شخصية مع رئيس FIU بصنعاء السيد وديع السادة، 9 يناير 2022.

[448] قام الفريق بزيارة لوزارة الخارجية بصنعاء ولم يجد هذه الوحدة، ومن خلال مقابلة شخصية مع القاضي رشيد المنيفي – مقرر NAML&CFT– أكد بأن وحدة التنسيق بوزارة الخارجية إنتهى عملها بتشكيل NAML&CFT.

[449] FIU - صنعاء ، تقرير التحديث الثالث للجمهورية اليمنية في مجال AML وتمويل الإرهاب للفترة إبريل 2018/ إبريل 2020م.

[450] MENA FATF (2018)، التقرير الثالث للجمهورية اليمنية، الاجتماع العام الحادي والثلاثون، عدن، 18 نوفمبر 2018م.

[451] FIU (2019) التقرير السنوي، صنعاء، http://www.fiu.gov.ye/index.php/ar/k2-blog/blog-listing/item/download/5_b43b908394fd6941296f46645a621ba9، ص (19).

[452] مقابلة شخصية مع رئيس FIU بصنعاء السيد وديع السادة، 9 يناير 2022م.

[453] مقابلة شخصية مع رئيس FIU بصنعاء السيد وديع السادة، 9 يناير 2022م.

الممارسات الجيدة:

- كانت اليمن مصنفة " ملتزمة جزئيا " بالتوصية الرابعة من توصيات FATF، لكنها بعد أن قامت بتعديلاتها على تشريعاتها ومصادقتها على إتفاقيتين دولتين تم تصنيفها "كملتزمة إلى درجة كبيرة" من توصيات FATF في تقرير التقييم المشترك لتقرير المتابعة السابع للجمهورية اليمنية.[454]

أوجه القصور:

- إشترطت المادة (32 – ج) من قانون AML اليمني بالحصول على موافقة الجهات التي تتوفر لديها أي معلومات طلبتها FIU's نظيرة من دول أطراف أخرى، ما يمثل عائقا حقيقيا للتعاون الدولي لتبادل المعلومات من جهة، ويحد من صلاحيات FIUمن جهة أخرى.
- لا يزال مستوى التعاون الدولي فيما يخص تبادل المعلومات ضعيفا للغاية، وخاصة في السنوات الخمس الأخيرة، ووصلت إلى الصفر في عام 2019 بالنسبة لـFIU في صنعاء[455]، ولم تعمل السلطات اليمنية أي إجراءات عملية جادة لتحسين ذلك.

المادتان 53 و -تدابير الاسترداد المباشر للممتلكات:

السماح لدول أطراف أخرى بـ UNCAC بالمطالبة بإثبات ملكيتها لممتلكات أكتسبت بإرتكاب فعل تجرمه UNCACأمام المحاكم اليمنية، وتعويضها عن الأضرار						
الإمتثال التشريعي					التنفيذ والإنفاذ	
بالكامل	إلى حد كبير	جزئي	غير منفذ	جيد	معتدل	ضعيف
	✓					✓

تضمن الفصل السادس من قانون AML اليمني وتعديلاته نصوص واضحة في المواد (33، 35،37) تغطي إلى درجة كبيرة المادة (53) من UNCAC، على أن طلبات المصادرة المقدمة إلى اليمن تقدم إلى السلطات القضائية المختصة عن طريق القنوات الدبلوماسية، ولا تتم المصادرة وفق القانون اليمني إلا بناء على حكم بات بالمصادرة، وفي المادة (37) من نفس القانون تجيز لليمن تسليم المقيمين غير اليمنيين المحكوم عليهم في أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والقوانين النافذة والإتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجمهورية ووفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل، وذلك بعد أخذ موافقة النائب العام.

نصت المادة (29) في قانون AC رقم (39) لسنة 2006 بالسماح لكل دولة طرف في UNCACبالسماح لها برفع دعوى مدنية أمام القضاء اليمني للمطالبة بحقها في استعادة ملكية العائدات غير المشروعة المرتبطة بجرائم الفساد المنصوص عليها بـ UNCAC وكذا حقها في المطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقتها بسبب تلك الجرائم. إلا أنه لا يوجد نص قانوني صريح بالتعامل مع الدول الأجنبية الأطراف في UNCAC باعتبارها كفئة خاصة أمام النيابات العامة والمحاكم اليمنية، واكتفى القانون اليمني فقط بمراعاة مبدأ المعاملة بالمثل؛ وفقا لما تنص عليه الاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف المتعلقة بتبادل المساعدات القانونية والتي تكون الجمهورية طرفاً فيها.

لم يتوصل الفريق إلى أي معلومات تؤكد تحقق هذا عمليا وحسب المعلومات المتوفرة فلم تتقدم أي دولة طرف أخرى بطلبات رسمية لإثبات ملكيتها لممتلكات أكتسبت بإرتكاب فعل تجرمه UNCAC أمام المحاكم اليمنية أو تطالب بتعويضها عن أضرار.

أوجه القصور:

- إشترطت اليمن توقيع إتفاقيات ثنائية لتقاسم الأموال مع الدول طالبة المصادرة، لكنها مقصرة للغاية في إبرام هذا النوع من الإتفاقيات وخاصة مع الدول التي تشكل اليمن ملاذا أمنا لتلك الأموال أو الدول الأكثر إستقطابا لتهريب الممتلكات والأصول العامة المنهوبة إليها من اليمن، ما يتسبب في عرقلة الكثير من الدول الأطراف للمطالبة بإسترداد ممتلكاتها، كما أوجد ذلك ملاذا أمنا لتهريب الأموال المتحصلة عن جرائم إلى دول ليست موقعة لإتفاقيات ثنائية مع اليمن.

التعاون الخاص: تقديم معلومات لدولة طرف أخرى عن عوائد مالية غير مشروعة دون طلب مسبق منها						
الإمتثال التشريعي					التنفيذ والإنفاذ	
بالكامل	إلى حد كبير	جزئي	غير منفذ	جيد	معتدل	ضعيف
	✓					✓

[454] MENA FATF (2014)، تقرير المتابعة السابع للجمهورية اليمنية ، ص (26).
[455] FIU - صنعاء (2019)، التقرير السنوي، ص (25).

نصت المادة (28) من قانون AC على أنه يطبق بشأن التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد الأحكام الواردة في الإتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات العلاقة التي صادقت عليها الجمهورية اليمنية، هذا النص الشامل يفترض أنه يتضمن التعاون الخاص في تقديم المعلومات لدول أخرى عن عوائد مالية غير مشروعة دون طلب مسبق منها.
حصلت مرة واحدة فقط وكانت تتعلق بمكافحة الإرهاب، عندما أرسلت اليمن معلومات إلى السعودية في عام 2011 بشأن السائق الخاص لزعيم تنظيم القاعدة الأسبق " أسامة بن لادن ".[456]

أوجه القصور:

- اليمن مقصرة لدرجة كبيرة في الإمتثال لهذا الإلتزام.
- لا يوجد نص قانوني واضح وصريح بتطبيق ما ورد بالمادة (56) من UNCAC، وإنما كان نصا عموميا وشاملا، وهو يتعارض مع نصوص قانونية صريحة في تشريعات يمنية أخرى كقوانين البنوك التجارية وحق الحصول على المعلومات وغيرها والتي تفرض السرية على المعلومات المالية والمصرفية للأفراد والشركات.
- عدم إنضمام اليمن حتى الأن لأي منتدى دولي لتبادل المعلومات المالية.

الإجراءات القضائية بالمحاكم المحلية لمصادرة ممتلكات غير المشروعة مهربة إلى دول أطراف أخرى						
الإمتثال التشريعي				التنفيذ والإنفاذ		
بالكامل	إلى حد كبير	جزئي	غير منفذ	جيد	معتدل	ضعيف
			✓			✓

لم تضع اليمن أي إستراتيجيات أو إجراءات خاصة بهذا البند كما أنها فشلت بإصدار تشريع خاص بها، ولا تتوفر أي معلومات منشورة عنها.
لم تتخذ اليمن أي إجراءات أو خطوات عملية لملاحقة الممتلكات غير المشروعة المهربة إلى دول أطراف أخرى، بما في ذلك التي صدر قرارات بتجميدها من مجلس الأمن الدولي[457] بموجب تقارير لحنة العقوبات الدولية بشأن اليمن[458] المقدمة إلى مجلس الأمن الدولي، وما ورد في تسريبات وتحقيقات صحفية منشورة مثل تسريبات ويكلكس وأوراق بنما وأوراق الجنة ومؤخرا تسريبات سويس[459] بنك وغيرها.

مادة 54.1 (ب) و (ج)- أدوات المصادرة:

صلاحيات المحاكم المحلية بمصادرة أو تجميد لممتلكات غير مشروعة أو عوائد غسل الأموال ذات المنشأ الأجنبي						
الإمتثال التشريعي				التنفيذ والإنفاذ		
بالكامل	إلى حد كبير	جزئي	غير منفذ	جيد	معتدل	ضعيف
✓						✓

شملت الجرائم الأصلية الواردة في الفقرة (أ) من المادة رقم (٣) الجرائم الأصلية التي ترتكب خارج الجمهورية إذا كانت تشمل جريمة وفقاً لقانون الدولة التي ارتكبت فيها وتشكل جريمة في ذات الوقت وفقاً للقوانين النافذة في الجمهورية، وفقاً لنص الفقرة (د) من المادة (٣) من قانون AML بعد تعديله، وبذلك فإن التشريعات اليمنية تسمح للمحاكم المحلية بمصادرة أو تجميد أي ممتلكات أو عوائد عن غسل الأموال وجرائم الفساد ذات المنشأ الأجنبي.
لم يتوصل الفريق لأي معلومات عن حالات مصادرة على أساس جرائم غسل أموال أجنبية متعلقة بالفساد حدثت في اليمن.

أوجه القصور:

لا تزال اليمن مقصرة كثيرا في الإمتثال للتوصية (38) من توصيات FATF، وخاصة فيما يتعلق وجه القصور الثاني، حيث لم تقم اليمن بتأسيس صندوق للأصول منزوعة الملكية[460] حتى الأن.

[456] مقابلة شخصية مع رئيس FIU، بصنعاء السيد / وديع الساده، 9 يناير 2022 م.
[457] مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (فبراير 2014)، القرار 2140 (2014)، نيويورك، https://undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=S%2FRES%2F2140(2014)&Language=E&DeviceType=Desktop&LangRequested=False
[458] مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (يناير 2016)، فريق الخبراء المعني باليمن، التقرير النهائي (S / 2016/73)، https://reliefweb.int/report/yemen/letter-dated-22-january-2016-panel-experts-yemen-final-report-panel-experts-yemen
[459] OCCRP (February 2022), Suisse Secrets, https://cdn.occrp.org/projects/suisse-secrets-interactive/en/person/44/ghaleb-mutaher-al-qamish/ .
[460] MENA FATF (2008)، تقرير التقييم المشترك لليمن، ص (19).

تدابير مصادرة عوائد الفساد بدون إدانة جنائية NCB						
الإمتثال التشريعي				التنفيذ والإنفاذ		
بالكامل	إلى حد كبير	جزئي	غير منفذ	جيد	معتدل	ضعيف
✓						✓

حددت المادة (41 مكرر) من قانون AML اليمني وتعديلاته صلاحيات للنيابة العامة بخصوص الجرائم المنصوص عليها بالقانون والتي لم تثبت إدانة فاعلها لوفاته أو لأنه مجهول الهوية، وذلك بإحالتها إلى المحكمة المختصة لإصدار حكم بالمصادرة للأموال المتحصلة منها، إذا قدمت أدلة كافية أنها متحصلات الجريمة، وفي جميع الأحوال ينبغي أن يحدد حكم المصادرة الأموال المعنية، وأن يتضمن التفاصيل اللازمة لتحديدها وتعيين موقعها.

ونصت المادة (156) من اللائحة التنفيذية لقانون AC[461] على أنه " لا تحول وفاة مرتكب جريمة من جرائم الفساد دون استرداد الأموال المتأتية من الجريمة وعائداتها الإجرامية". لا تتضمن القوانين اليمنية تفاصيل كافية للتعامل مع حالات NCB، وماهي الأدوات والتدابير التي يجب القيام بها في حالة عدمNCB، وتركها غامضة إلى درجة كبيرة.

لم يتم حتى الأن حدوث NCB قامت بها السلطات اليمنية.[462] مع الإشارة إلى أنه صدرت أحكام قضائية من المحكمة الجزائية بصنعاء[463] والمحكمة العسكرية بمأرب خلال السنوات الثلاث الماضية؛ قضت بمصادرة ممتلكات لأفراد في وضع الفرار أو الوفاة، لكنها جميعها لم تستند إلى تهم تتعلق بالفساد وغسل الأموال وتمويل الإرهاب. [464]

أوجه القصور:

- إستخدمت هذه الحالة لأغراض سياسية في اليمن خلال السنوات الخمس الماضية، وذلك من قبل أطراف الصراع في اليمن تحت دعاوى سياسية، ما نتج عنه تعارض فيما يخص حماية السياسيون المعرضون للخطر PEP، وهو ما يتوجب إعادة النظر في التشريعات اليمنية.

تصنيف الأفعال الإجرامية وفقا لـ UNCAC وازدواجية التجريم						
الإمتثال التشريعي				التنفيذ والإنفاذ		
بالكامل	إلى حد كبير	جزئي	غير منفذ	جيد	معتدل	ضعيف
	✓				✓	

قام اليمن بتعديل المادة رقم (٣) الفقرة (ج) من قانون AML وتمويل الإرهاب بالقانون رقم ١٧لسنة ٢٠١٣م على تحديد قائمة بالجرائم الأصلية لجريمة غسل الأموال لعدد 20 نوعا، بالإضافة إلى اعتبار جميع الجرائم التي لم يرد ذكرها في القائمة - والمعاقب عليها بمقتضى أحكام القوانين النافذة - كجرائم أصلية لجريمة غسل الأموال. ووضحت الفقرة (هـ) من نفس المادة بأن جريمة غسل الأموال جريمة مستقلة عن الجريمة الأصلية المتحصل منها المال، ولا يشترط حصول إدانة بإرتكاب الجريمة الأصلية لإثبات المصدر غير المشروع لمتحصلات الجريمة. كما حددت المادة (30) من قانون AC رقم (39) لسنة 2006 قائمة في 11 بندا على أنها من جرائم الفساد، وأضاف البند رقم 12 "أية جرائم ينص عليها قانون آخر بوصفها من جرائم الفساد".

وقد قامت السلطات اليمنية بإقامة برامج تدريب ودورات توعوية في هذا المجال.
وفي قضايا تم إحالتها للنيابة العامة والقضاء؛ تم توجيه تهمة جريمة غسل الأموال فيها، وغالبيتها تم تحديد تصنيفها وفق نوع جريمة غسل الأموال.[465]

الممارسات الجيدة:

- بموجب التعديلات القانونية الأخيرة فإن اليمن إلتزمت إلى درجة كبيرة بالتوصية الثانية من توصيات FATF.

[461] اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة الفساد اليمني، https://www.coca.gov.ye/laws/31
[462] مقابلة شخصية مع رئيس FIU، بصنعاء السيد / وديع الساده، 9 يناير 2022 م.
[463] المرجع نفسه.
[464] وكالة الصحافة اليمنية (نوفمبر 2021)، الجزائية المتخصصة تبدء محاكمة 188 متهماً بجرائم التزوير العقاري، صنعاء، http://www.ypagency.net/407691
[465] FIU – صنعاء، تقرير التحديث الثالث للجمهورية اليمنية في مجال AML وتمويل الإرهاب ، ص (19/ 25).

أوجه القصور:

- نظام المعلومات القضائية في اليمن لم يأخذ في الإعتبار عند تصميمه أن يتم تصنيف جرائم الفساد وجرائم غسل الأموال للقضايا التي تقوم نيابات الأموال العامة بالتحقيق فيها والتي يتم إحالتها للمحاكم، ما يوجد صعوبة كبيرة في الوصول إلى معلومات إحصائية دقيقة حسب أنواع جرائم الفساد أو جرائم غسل الأموال. [466]
- لا يزال هناك قصور في تحديث تصنيفات الأفعال الإجرامية وخاصة الجرائم الإلكترونية والتي تتم عبر الإنترنت وتكنلوجيا المعلومات.

المواد 51 ، 54.1 (أ) ، 54.2 ، 55.1 ، 55.2 ، 55.6 ، 56 ، 59 - التعاون الدولي لغرض المصادرة:

وجود تشريعات وجهات متخصصة وإستراتيجيات وطنية لإسترداد الموجودات المنهوبة والمهربة						
الإمتثال التشريعي				التنفيذ والإنفاذ		
بالكامل	إلى حد كبير	جزئي	غير منفذ	جيد	معتدل	ضعيف
	✓				✓	

إعداد مشروع أولي لقانون " إسترداد الأموال المنهوبة "[467]، وإصدار قانونAML رقم (35) لسنة 2003، وتعديله بالقانونين رقم (1) لسنة بشأن AML وتمويل الإرهاب 2010 والقانون رقم (17) لسنة 2013، وإصدار اللائحة التنفيذية بشأن AML وتمويل الإرهاب بالقرار الجمهوري رقم (226) لسنة 2010م وتعديلاتها بالقرار الجمهوري رقم (2) لعام 2014. وسبق ذلك إصدار قانون تحصيل الأموال العامة رقم (13) لعام 1990 المعني بتحصيل وإسترداد الأموال العامة[468]

هناك نصوص متفرقة في قوانين الضرائب والجمارك والأوقاف وأراضي وعقارات الدولة، ففي قانون ضرائب الدخل رقم (17) لعام 2010[469]يتعامل مع التهرب الضريبي كأموال عامة منهوبة يتوجب إستردادها من خلال النيابات والمحاكم المتخصصة وفقا للمادة (127)، وكذلك الحال بالنسبة لجرائم التهرب الجمركي في قانون الجمارك رقم 14 لسنة 1990 وتعديلاته بالقانون رقم 12 لسنة 2010 [470]، والمادة (58) من قانون أراضي وعقارات الدولة رقم (21) لسنة 1995[471] ألزم الهيئة العامة للأراضي والمساحة والسجل العقاري بالتنسيق مع الجهات الامنية والقضائية بإتخاذ الاجراءات بالطرق الادارية الكفيلة باسترداد أي أراضي أو عقارات عامة تعرضت للإعتداء أو محاولة نهبها وتملكها غير المشروع، وبضرورة ملاحقة المعتدين وتسليمهم للقضاء.

حددت المادة (2) من قانون AML اليمني كافة الجهات الحكومية المنوط بها الإشراف والرقابة على المؤسسات المالية وغير المالية (كلا في اختصاصه) وعددها تسعة جهات وهي: MoJ، COCA، البنك المركزي اليمني وزارة الصناعة والتجارة، وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني، الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس. وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، مصلحة الجمارك، وأية جهة أخرى يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء.

قامت الجمهورية اليمنية بإتخاذ مجموعة من الإجراءات الإدارية أهمها:

أولا: تأسيس كيانات حكومية مختصة؛ وهي:

- تأسيس FIU بالبنك المركزي اليمني بقرار محافظ البنك المركزي رقم (48) لسنة 2003م بناءً على القانون رقم (35) لسنة 2003م، وبعد صدور القانون رقم (1) لسنة 2010م قانون AML وتمويل الإرهاب تم إعادة تشكيلها بقرار من رئيس مجلس الوزراء رقم (350) لسنة 2010م.[472]
- تأسيس NAML&CFT: وهي أساسا لجنة للتنسيق بين الجهات المختصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. أنشأت بموجب قانون AML رقم (35) لسنة 2003م، وتم تشكيلها لأول مرة بداية عام 2004م من تسع جهات حكومية. ثم أعيد إنشائها مرة ثانية بالقانون رقم (1) لسنة 2010م بشأن AML وتمويل الإرهاب، ليرتفع عدد أعضائها إلى 12 جهة (منها عشر جهات حكومية وجهتان من القطاع الخاص). ثم أعيد إنشاء NAML&CFT للمرة الثالثة بالقانون رقم (17) لسنة 2013 (بتعديل بعض مواد قانون AML وتمويل الإرهاب)، وهذه المرة إرتفع عدد أعضاءNAML&CFT إلى19جهة (منها 17 جهة حكومية، وجهتان من القطاع الخاص.[473]). وكان التعديل الأخير بناء على التوصية (31) من توصيات FATF في تقرير التقرير المشترك 2008 الصادر عنMENA FATF[474].
- تأسيس SNACC
- تأسيس وحدات إمتثال داخلية في الجهات الحكومية ذات العلاقة.

---

[466] مقابلة شخصية مع القاضي / أحمد حميدالدين، مدير مكتب محامي عام الأموال العامة، صنعاء، مكتب محامي عام الأموال العامة، صنعاء، 7 ديسمبر 2021م.

[467] SNACC (2014) ، مشروع قانون بشأن استرداد الأموال المنهوبة والمتحصلة من جرائم الفساد، صنعاء، https://www.snaccye.org/9-2010/10-201810

[468] قانون تحصيل الأموال العامة (سبتمبر 1990)، https://yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=11267

[469] قانون ضريبة الدخل رقم 17 لسنة 2010، http://agoyemen.net/lib_details.php?id=198

[470] قانون الجمارك رقم 14 لسنة 1990 وتعديلاته بالقانون رقم 12 لسنة 2010، https://alhaijah.tripod.com/CusYeLaw/CusYeLaw.htm

[471] قانون أراضي وعقارات الدولة رقم 21 لسنة 1995، http://agoyemen.net/lib_details.php?id=12

[472] FIU، لمحة عن وحدة جمع المعلومات المالية ، https://www.fiu.gov.ye/index.php/ar/aboutus/aboutus2

[473] NAML&CFT بالجمهورية اليمنية، نبذة عنNAML&CFT، https://amlcft.gov.ye/index.php/ar/

[474] MENA FATF (2008)، تقرير التقييم المشترك حول AML وتمويل الإرهاب للجمهورية اليمنية، ص (4، 97).

ثانيا: مجموعة إجراءات أهمها:

- إقرار مبدأ إعداد السياسات الخاصة بـ AML وتمويل الإرهاب. [475]
- قام COCA بإنشاء لجنة لمتابعة وتقييم مدى التزام الجهات لخاضعة لرقابة COCA بمتطلبات AML وتمويل الإرهاب بقرار من رئيس COCA، حيث تم إدراج ما يتعلق بمكون AML وتمويل الإرهاب ومتابعة وتقييم مدى التزام الجهات الخاضعة لرقابة الجهاز المركزي ضمن الخطط السنوية للأعوام (2012، 2013، 2014).

ثالثا: قامت اليمن باسترداد أموال وممتلكات عامة منهوبة ومتواجدة داخل اليمن، كما تؤكده تصريحات وتقارير SNACC[476]ونيابة الأموال العامة [477]. (وسيتم ذكر الإحصائيات التي حصل عليها فريق التقرير في الجزء التالي من هذا التقرير).

أما بالنسبة لما تم تهريبها خارج اليمن من أموال وممتلكات منهوبة أو اكتسبت بارتكاب فعل تجرمه UNCAC فلم يتوصل الفريق إلى أي معلومات تؤكد استرداد أي منها[478].

الممارسات الجيدة:

- حققت اليمن إنجازات هامة منذ توقيعها على UNCAC وذلك للإمتثال التشريعي والتنفيذي للمادة (51) من UNCAC، وإستمرت في تطوير قوانينها ولوائحها التنفيذية وأجهزتها الحكومية المختصة بـــ AML وتمويل الإرهاب، ويوجد حاليا إجراءات جديدة لتحديثها، وتطوير التشريعات واللوائح والأدوات الإجرائية.

أوجه القصور:

- فشلت السلطات اليمنية في إصدار قانون " إسترداد الأموال المنهوبة والمتحصلة من جرائم الفساد " نتيجة للخلافات السياسية بين أطراف حكومة الوفاق الوطني (2011/ 2014) من جهة وحكومة الوفاق وSNACC من جهة أخرى - كما يظهر في مذكرة صادرة برقم (378/أ) من SNACC بتاريخ 2014/3/18 إلى رئيس الجمهورية [479]، كما وجهت لمشروع القانون الكثير من الإنتقادات [480]، ويعتقد الكثيرون بأنه تم صياغته لأغراض سياسية بحته.[481]
- لا تنص التشريعات اليمنية صراحة على إمكانية حجز ومصادرة الممتلكات التي حولت العائدات الإجرامية إليها أو بدلت بها.[482]
- لم يصدر حتى الأن مجلس الوزراء قرار باللائحة الداخلية لـ FIU والتي تنظم الهيكل التنظيمي والتشغيلي للوحدة.
- توصل فريق إعداد التقرير إلى أن ما ورد في تصريحات وتقارير رسمية عن الأموال التي تم استردادها، بأن جزء كبير منها هي مبالغ تم تحصيلها عن مكافحة التهرب الضريبي، إلا أن SNACC ونيابات الأموال العامة تصنفها ضمن الأموال المنهوبة التي تم استردادها، والجزء الأكبر من الأموال التي تم استردادها تتمثل في أراضي عامة منهوبة.
- رغم كل ما قامت به اليمن للإمتثال لتنفيذ المادة (51) إلا أن الحرب والصراع الحالي في اليمن أثر بصورة سلبية على الأجهزة الحكومية (وهو ما تم استعراضه سابقا).

مصادرة أو تجميد لممتلكات غير مشروعة ذات المنشأ الأجنبي بموجب أحكام من محاكم في دولة طرف أخرى والحفاظ عليها						
الإمتثال التشريعي				التنفيذ والإنفاذ		
بالكامل	إلى حد كبير	جزئي	غير منفذ	جيد	معتدل	ضعيف
	✓					✓

سمحت المادتين (34 و 35) من قانون AML اليمني وتعديلاته للسلطات القضائية المختصة داخل اليمن بإستقبال طلبات أجنبية للمصادرة المتعلقة كليا أو جزئيا بجرائم غسل الأموال وذلك عبر القنوات الدبلوماسية أو لـــ NAML&CFT مباشرة، مع مراعاة ما تنص عليه أي

---

[475] المرجع نفسه.

[476] SNACC - عدن (ديسمبر 2018) ، الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد تحتفل باليوم العالمي لمكافحة الفساد في العاصمة المؤقتة عدن وتؤكد على محاربة الفساد بلا هوادة، عدن، https://www.snaccye.org/2018101/1514-181213

[477] عبدالله، القاضي مجاهد أحمد – محامي عام نيابات الأموال العامة (ديسمبر 2019)، **" دور نيابات الأموال العامة في مكافحة الفساد واسترداد الأموال"**، فعالية اليوم العالمي لمكافحة الفساد الذي أقامته SNACC ، صنعاء، فندق تاج سبأ، https://drive.google.com/file/d/1zrOe67cZ33NjAefSWuJOpMGgMEeZ-Wj_/view?usp=sharing، ص (9/6).

[478] StAR, Asset recovery monitoring database, https://star.worldbank.org/corruptioncases/?db=Al.

[479] الشرعبي، نبيل، صحيفة أخبار اليوم (أغسطس 2014)، اليمن: قوانين تشرعن نهب ثروات اليمن"، http://www.hic-mena.org/news.php?id=pmltaQ==#.YiuZvdJBzIU، شوهد في 12 يناير 2022م.

[480] AWTAD (إبريل 2014)، " التقرير الصادر عن منظمة أوتاد لمكافحة الفساد بشأن مشرع قانون إسترداد الأموال المنهوبة " ، صنعاء، https://drive.google.com/file/d/1GYCaIlopduvN3pRRDLRpDdI5ClWjOpcg/view?fbclid=IwAR3jisztmtAmcc1t10NtW0QCIun7UpxugrPm_oOq_hv5RihOaC_WDXIIbVk

[481] وفقا لإستطلاع الرأي العام لتقييم إمتثال اليمن للفصل الخامس من UNCAC فإن 67% من المشاركين واثقون بأن مشروع قانون إسترداد الأموال المنهوبة " تم صياغته لأغراض سياسية وليس كمتطلب ضروري تفتضيه المصلحة العامة، https://drive.google.com/drive/u/0/my-drive

[482] UNODC (2016)، فريق استعراض التنفيذ، COSP - الدورة السابعة: استعراض تنفيذUNCAC، خلاصة وافية، اليمن، ص (8)

إتفاقيات ثنائية، ووضحت الفقرة (34-ج) المعلومات التي يجب إرفاقها مع طلب المصادرة، كما إشترطت الفقرة (35- ب) من نفس المادة بأن لا تتم أي مصادرة إلا بحكم قضائي بات، ويجوز طلب معلومات إضافية من الدولة الطالبة للمساعدة القانونية لغرض تنفيذ حكم المصادرة الصادر منها، دون أن يشترط بأن يستند حكم المصادرة الأجنبية على إدانة محلية.

وفي الفقرة (3- د) من المادة (45) والمادة (52) من اللائحة التنفيذية لقانون AML: تم تكليف النيابة العامة والسلطات القضائية بإتخاذ الإجراءات التحفظية للممتلكات المتحصلة عن جريمة غسل الأموال - بما في ذلك الحجز والتجميد - كما أكدت المادة (2) من قانون AML عند تعريفها لحجز وتجميد الممتلكات: بملكية الأشخاص (المجمدة أو المحجوزة ممتلكاتهم) لتلك الممتلكات حتى صدور حكم قضائي بات، وتكليف المؤسسات المالية أو غير المالية المتواجدة لديها بإدارتها.

ومن جهة أخرى قامت السلطات في صنعاء بتعيين حارس قضائي على الأموال والممتلكات التي يتم مصادرتها بأحكام من المحكمة الجزائية في القضايا المرفوعة ضد قيادات سلطات عدن والموالون لها من أعضاء البرلمان [483]، إلا أن جميع الأحكام صدرت بموجب قرارات إتهام بجرائم الخيانة، ولم توجه أي قرارات إتهام في هذه القضايا بجرائم فساد، إلا أن الشخصية التي قامت سلطات صنعاء بتعيينها بمهمة الحارس القضائي "صالح مسفر الشاعر" قام مجلس الأمن الدولي بإدراجه ضمن قائمة العقوبات الدولية [484].
لم يتوصل الفريق إلى أي معلومات تؤكد قيام اليمن بمصادرة أو تجميد لأي ممتلكات غير مشروعة ذات المنشأ الأجنبي بموجب أحكام من محاكم في دولة طرف أخرى.

أوجه القصور:

- لم يشمل القانون اليمني على إجراءات واضحة لتأمين الأصول، وتركها بيد السلطات القضائية، وهو غير كافي ولا يلبي متطلبات UNCAC.

تقديم المساعدات القانونية المتبادلة (MLA) للدول الأطرف الأخرى لتعقب وتجميد وحجز ومصادرة الاموال الناشئة عن جرائم الفساد						
الإمتثال التشريعي				التنفيذ والإنفاذ		
بالكامل	إلى حد كبير	جزئي	غير منفذ	جيد	معتدل	ضعيف
	✓					✓

وضحت الفقرة (ب) من المادة (34) مجموعة من المساعدات القانونية التي يجوز للسلطات القضائية اليمنية تقديمها للتعاون الدولي للدول الأطراف الأخرى، لغرض التحقيق والتجميد والمصادرة، بما في ذلك أي شكل من أشكال المساعدات القانونية التي لا تتعارض مع القوانين النافذة. ومع مراعات ما تنص عليه الإتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف المتعلقة بتبادل المساعدات القانونية والتي تكون الجمهورية طرفاً فيها، وفقا لمبدئ المعاملة بالمثل.
لم يتوصل الفريق إلى أي معلومات تؤكد حدوث أي MLA بين اليمن وأي دول أطرف أخرى لتعقب وتجميد وحجز ومصادرة الاموال الناشئة عن جرائم الفساد أو غسل الأموال.

الممارسات الجيدة:

- تم إعادة تصنيف إلتزام اليمن للتوصية (36) من توصيات FATF من " ملتزم جزئيا " إلى " ملتزم إلى درجة كبيرة "[485].

أوجه القصور:

- فرضت المادة (34-هـ) من قانون AML اليمني ثمان حالات لرفض طلب MLA المقدم من دول أطراف أخرى، وغالبية تلك الحالات الثمان مبهمة وغير دقيقة، ما يفتح المجال أمام السلطات اليمنية للمراوغة وعدم التعاون.
- يشترط اليمن ازدواجية التجريم كشرط لتقديم MLA، ولا يوجد ما يمنع السلطات اليمنية من تقديم MLA لأقصى درجة ممكنة في حالة غياب ازدواجية التجريم.
- لا يوجد قانون منفصل بشأن MLA، وليس لدى اليمن إجراءات داخلية محدَّدة تنظم شروط وآلية تقديم MLA، ويقبل اليمن الطلبات المقدَّمة باللغة العربية فقط. غير أنه لم يبلغ الأمين العام للأمم المتحدة بذلك[486].

الإتفاقيات الإستثنائية والتعاون الدولي الإلزامي لإسترداد الأصول	
الإمتثال التشريعي	التنفيذ والإنفاذ

[483] صحيفة الثورة (سبتمبر 2019)، " الحجز التحفظي على أموال 35 متهما من أعضاء مجلس النواب "، صنعاء، http://althawrah.ye/archives/593450
[484] الأجهزة الفرعية لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (فبراير 2022)، القائمة الموحدة للعقوبات، اليمن، الأفراد، صالح مسفر صالح الشاعر، نيويورك، https://scsanctions.un.org/1wv93-ar-all.html#alqaedaind، ص (28).
[485] MENA FATF (2008)، تقرير المتابعة السابع لليمن، ص (36)
[486] UNODC (2016)، فريق استعراض التنفيذ، COSP - الدورة السابعة: استعراض تنفيذUNCAC، خلاصة وافية ، اليمن، ص (15، 16).

بالكامل	إلى حد كبير	جزئي	غير منفذ	جيد	معتدل	ضعيف
	✓				✓	

أكد قانون AC اليمني رقم (39) لسنة 2006 على التعاون الدولي والإلتزام بما ورد في UNCAC وذلك في الفقرة (3) من المادة (3) والفقرة (9) من المادة (3) والمواد (28) و (29)، إضافة لما ورد في قانون AML.

وقعت اليمن إتفاقيات ثنائية وبروتوكولات تعاون التالية:
- إتفاقية ثنائية واحدة مع كل من: أرتيريا والسودان وباكستان وتركيا والسعودية وليبيا والإمارات وعمان وقطر والبحرين وأثيوبيا وإيطاليا.
- إتفاقيتان مع كل من: الأردن وتونس وجيبوتي والجزائر، السعودية [487].
- ثلاث إتفاقيات ثنائية مع كل من تونس ومصر.
- أربع إتفاقيات ثنائية مع المغرب.

أوجه القصور:
- لم تنضم اليمن رسميا حتى الأن إلى أي منتدى عالمي لتبادل المعلومات، وكانت اليمن قد طلبت (بشكل شفوي) الانضمام إلى Egmont Group وتلقت وعدا بذلك [488]، كما تحاول FIU- عدن الإنضمام إلى Egmont Group من خلال التواصل مع الوحدات النظيرة في السعودية ومصر كونهما الدول الراعية لتنسيق الجهود لليمن [489].
- كون اليمن منذ توقيعها على UNCAC لم يحاول إسترداد أي من أصولها عبر التعاون الدولي، وبالتالي عدم إمكانية التعرف على نقاط الضعف أو جوانب القصور في أحكام UNCAC أو تنفيذها في اليمن في هذا الشأن.

مادة 57: إعادة الممتلكات المصادرة والتصرف فيها

إرجاع الممتلكات الأجنبية والأصول العامة الأجنبية المنهوبة أو عوائد غسل الأموال العمومية الأجنبية المصادرة داخل اليمن إلى الدولة الطرف الأخرى أو الملاك الشرعيين وتعويض الضحايا						
الامتثال التشريعي			التنفيذ والإنفاذ			
بالكامل	إلى حد كبير	جزئي	غير منفذ	جيد	معتدل	ضعيف
	✓					✓

ذكرنا سابقا بأن المادة (29) في قانون AC رقم (39) لسنة 2006 سمحت لكل دولة طرف في UNCAC برفع دعوى مدنية أمام القضاء اليمني للمطالبة بحقها في إستعادة ملكية العائدات غير المشروعة المرتبطة بجرائم الفساد المنصوص عليها بـ UNCAC وكذا حقها في المطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقتها بسبب تلك الجرائم.

لم يتوصل الفريق إلى أي معلومات تؤكد قيام اليمن بإرجاع أي ممتلكات أو أصول عامة أجنبية منهوبة أو عوائد غسل الأموال العمومية الأجنبية إلى دول أطراف أخرى أو ملاك شرعيين.

أوجه القصور:
- ما ورد في قانون AC اليمني الصادر عام 2006 كانت نصوص صريحة بإلتزام اليمن إلتزاما شاملا بكل ما ورد في UNCAC بشأن التعاون الدولي، لكن قانون AML وتمويل الإرهاب الصادر عام 2010 وتعديلاته الصادرة عام 2013 وضع مجموعة من القيود والإستثناءات، منها شرط المعاملة بالمثل وإلزامية توقيع إتفاقيات ثنائية لأغراض المصادرة وتقاسم الأموال المصادرة وإرجاعها مع الدول الأطراف الأخرى، ووفقا للقاعدة القانونية " سريان تطبيق القانون الأحدث على القانون القديم " فإن اليمن تراجعت في مستوى إمتثالها التشريعي الشامل بالتعاون الدولي وفقا لذلك، وهو ما يتعارض مع UNCAC.

إبرام إتفاقيات ثنائية للتصرف النهائي بالموجودات المصادرة مع الدول الأطراف الأخرى						
الإمتثال التشريعي			التنفيذ والإنفاذ			
بالكامل	إلى حد كبير	جزئي	غير منفذ	جيد	معتدل	ضعيف
	✓					✓

[487] أبو موميس، غسان (2019)، " جهود الدول العربية على صعيد مكافحة غسل الأموال وتمويل ارهاب "، صندوق النقد العربي، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، أبو ظبي ، إيداع (31) 2019 ن، https://www.amf.org.ae/ar/publications/awraq-bhthyt/jhwd-aldwl-alrbyt-ly-syd-mkafht-ghsl-alamwal-wtmwyl-alarhab ، ص (18، 19).

[488] مقابلة شخصية مع رئيس وحدة الاستخبارات المالية في صنعاء السيد وديع محمد الساده، 9 يناير 2022.

[489] FIU – عدن (2021) ، حصاد الإلتزام لـ FIU عدن، ص (6).

تتضمن الفقرة (ج) من المـادة (35) من قانون AML اليمني شرطا بعـدم تمكـين الدولـة مقدمـة الطلـب بالمصادرة من الأموال المصادرة إلا بعد توقيع اتفاق ثنائي مع الدولة حول اقتسام تلك الأموال. وتجـدر الإشـارة إلـى أن الأمـوال المصادرة تؤول لمصلحة الخزينة العامة للدولة.
لم يتوصل الفريق إلى أي معلومات تؤكد بأن اليمن إبرمت إتفاقيات ثنائية للتصرف النهائي بالموجودات المصادرة مع الدول الأطراف الأخرى.

أوجه القصور:

- هناك قصور تشريعي نوعا ما في هذا الإلتزام ولم تضع القوانين اليمنية أي تفاصيل له.

خامسا: الإحصاءات

مكافحة غسل الأموال في مرحلة الإبلاغ		العام 2018		العام 2019		العام 2020		ملاحظات
		سلطات صنعاء	سلطات عدن	سلطات صنعاء	سلطات عدن	سلطات صنعاء	سلطات عدن	
تقارير المعاملات المالية المشبوهة (STRS) التي قدمتها كلا من:	إجمالي	653	653	526	526	855	غير معروف	
	البنوك والمؤسسات المالية	652	652	525	525	845	غير معروف	
	الشركات والمهن غير المالية (NFBPS)	0	0	0	0	0	غير معروف	
	وحدات نظيرة من دول أطراف أخرى	1	1	1	1	0	غير معروف	
	جهات حكومية ورقابية	0	0	0	0	7	غير معروف	
	أخرى	0	0	0	0	3	غير معروف	
طلبات معلومات وإستعلامات عن STRS المقدمة إلى FIU		128	128	307	307	631	غير معروف	
عدد جرائم غسل الأموال في STRS		6	6	145	145	34	غير معروف	
عدد أوامر التأجيل المعتمدة في المعاملات المبلغ عنها		33	33	74	74	85	غير معروف	
عدد التحقيقات المتعلقة بغسل الأموال التي تجريها وكالات إنفاذ القانون بصورة مستقلة (دون وجود تقارير سابقة عن غسل الأموال)		111	111	101	101	190	غير معروف	2018و 2019 صنعاء - تقرير التحديث الثالث[490]
عدد الأنشطة النقدية المشبوهة على الحدود التي أبلغت بها FIU		1	1	0	0	0	غير معروف	
عدد قرارات الحجز أو التجميد		15	15	50	50	37	غير معروف	

مكافحة غسل الأموال في مرحلة التحقيق	العام 2018		العام 2019		العام 2020		ملاحظات
	سلطات صنعاء	سلطات عدن	سلطات صنعاء	سلطات عدن	سلطات صنعاء	سلطات عدن	

[490] FIU - صنعاء، تقرير التحديث الثالث للجمهورية اليمنية في مجال AML وتمويل الإرهاب، ص (17)

عدد القضايا التي رفعتها جهات وأجهزة إنفاذ القانون على أساس STRs التي أرسلتها FIU		116	غير معروف	111	غير معروف	0	غير معروف
عدد الموظفين المتفرغين (أو المكافئين بدوام كامل) لمكافحة غسل الأموال في جهات ومؤسسات إنفاذ القانون	FIU	30	غير معروف	30	غير معروف	30	غير معروف
	النيابة العامة	غير معروف	غير معروف	غير معروف	غير معروف	غير معروف	غير معروف
	SNACC	غير معروف	غير معروف	غير معروف	غير معروف	10	غير معروف
	جهات حكومية أخرى	غير معروف	غير معروف	غير معروف	غير معروف	غير معروف	غير معروف
عدد القضايا المعروضة على المحاكم، والناشئة عن STRs وCTRs وتحقيقات إنفاذ القانون المستقلة		1	1	52	غير معروف	0	غير معروف

مكافحة غسل الأموال في المرحلة القضائية		العام 2018		العام 2019		العام 2020		ملاحظات
		سلطات صنعاء	سلطات عدن	سلطات صنعاء	سلطات عدن	سلطات صنعاء	سلطات عدن	
عدد الموظفين في الجهات القضائية المتفرغين (أو ما يعادلهم بدوام كامل) للتحقيق في غسل الأموال	SNACC	غير معروف	غير معروف	غير معروف	غير معروف	غير معروف	غير معروف	
	النيابة العامة	غير معروف	غير معروف	غير معروف	غير معروف	غير معروف	غير معروف	
	المحاكم	غير معروف	غير معروف	غير معروف	غير معروف	غير معروف	غير معروف	
عدد الأشخاص/الكيانات الاعتبارية المدانين بجرائم غسل الأموال		17	غير معروف	153 [491]	غير معروف	غير معروف	غير معروف	
عدد الإدانات المتعلقة بغسل عائدات الجرائم المرتكبة في الخارج		0	0	0	0	0	0	0
عدد الإدانات بجرائم أخرى غير غسل الأموال الناشئة عن التقارير المعاملات المشبوهة		594	594	294	294	751		
عدد الأحكام حسب النوع لجرائم غسل الأموال		غير معروف	غير معروف	38 [492]	غير معروف	غير معروف	غير معروف	
عدد الأحكام أو عقوبات الحبس غير الموقوفة حسب الطول (كجريمة رئيسية، كجريمة أصلية)		غير معروف	غير معروف	غير معروف	غير معروف	غير معروف	غير معروف	

إسترداد الأصول بالمرحلة القضائية	العام 2018		العام 2019		العام 2020		ملاحظات
	سلطات صنعاء	سلطات عدن	سلطات صنعاء	سلطات عدن	سلطات صنعاء	سلطات عدن	

[491] عبدالله، القاضي مجاهد أحمد (2019) **" دور نيابات الأموال العامة في مكافحة الفساد واسترداد الأموال"**، ص (7، 8).
[492] المرجع نفسه.

عدد إجراءات التجميد (بناء على أمر من المحكمة)	غير معروف	غير معروف	غير معروف	غير معروف	غير معروف	غير معروف	
عدد إجراءات المصادرة	غير معروف	غير معروف	غير معروف	غير معروف	غير معروف	غير معروف	
عدد الطلبات الواردة لأوامر التجميد من دولة أخرى	0	0	0	0	0	0	
قيمة الأصول المجمدة	غير معروف	غير معروف	غير معروف	غير معروف	غير معروف	غير معروف	
عدد الطلبات الواردة للحصول على طلبات المصادرة من دولة أخرى	0	0	0	0	0	0	
قيمة الأصول المصادرة	غير معروف	غير معروف	غير معروف	33000000	غير معروف	غير معروف	
المبالغ المستردة من الأصول	غير معروف	غير معروف	غير معروف	غير معروف	غير معروف	غير معروف	
المبالغ التي تم إرجاعها	غير معروف	غير معروف	غير معروف	غير معروف	غير معروف	غير معروف	

إحصائيات بقضايا الفساد وإسترداد الأموال التي قامت بها نيابات الأموال العامة التابعة لسلطات صنعاء
ملاحظة: إحصائيات العام 2019 حتى تاريخ 31 أكتوبر 2019 فقط [493]

العام	عدد قضايا الفساد وإسترداد الأموال المنهوبة					عدد المتهمين	مبالغ الأموال المستردة إلى الخزينة العامة			
	المرحلة والواردة	تم حفظها	المحالة لعدم الإختصاص	المحالة للمحاكم	الأحكام الصادرة		ما تقرر إعادتها		ماتم إعادتها فعلا	
							ريال	دولار	ريال	دولار
2017	1356	115	138	496	0	1356	0	0	0	0
2018	1811	176	44	299	0	1811	**4230761820**	0	4197578320	0
2019	2729	20	114	411	240	3442	**1573807857**	61952243	1787879103	2800
	ما قامت بإستعادته نيابات الأموال العامة بمحافظة إب من أموال وأراضي خلال 2019								79481134930	0

البلاغات والشكاوى التي إستقبلتها الهيئات الرقابية وجهات إنفاذ القانون فيما يتعلق بالفصل الثاني

الجهة	نوع البلاغات أو الشكاوى	عدد البلاغات والشكاوى		فترة إستقبال البلاغات والشكاوى	ملاحظات
		صنعاء	عدن		
الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد SNACC	بلاغات وشكاوى	غير معروف	غير معروف	2019	
		غير معروف		2020	
		110		2021	
الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات HATC	شكاوى وتظلمات من المقاولين والمردين	49	غير معروف	2017	
		49		2018	
		31		2019	
		22		2020	

[493] عبدالله، القاضي مجاهد أحمد (2019)، **دور نيابات الأموال العامة في مكافحة الفساد واسترداد الأموال**، ص (8).

الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة COCA	تقارير رقابة وتفتيش	157	غير معروف	2021	موزعة على 12 نشرة شهرية [494]
هيئة التفتيش القضائي JIB	شكاوى وبلاغات ضد القضاة والعاملين بالسلك القضائي	٢٧٢٦		2020 والنصف الأول 2021	

تحليل للبيانات الإحصائية

من خلال البيانات الإحصائية بالجداول أعلاه يتضح أن أداء السلطات اليمنية في إنفاذ وتطبيق القوانين ضعيف للغاية، فبالرغم من أن اليمن من أكثر دول العالم تفشيا للفساد (وفق المؤشرات الدولية) إلا أن إحصائيات القضايا والبلاغات والأحكام القضائية ضئيل للغاية، ولا يتناسب مع حجم الجهات الرسمية والوعود المتكررة التي يطلقها السياسيون والجهود التي تعلن عنها السلطات اليمنية لمكافحة الفساد وغسل الأموال.

ويلاحظ أن البيانات الإحصائية الخاصة بالمعاملات المالية المشبوهة (STRS) وغسل الأموال الصادرة عن FIU و NAML&CFT في كل من صنعاء وعدن للسنوات 2018 إلى 2019 متطابقة تماما، رغم أن كلاهما لا يعترف بالأخر ولا يتعامل معه مطلقا، وقد توصل فريق إعداد التقرير إلى أن المصدر الأصلي لتلك البيانات هي FIU و NAML&CFT الوقعة في صنعاء، وكل ما تقوم بها نظيراتها في عدن هو إعادة نشرها على موقعها الإلكتروني وإرسالها إلىFATF وMENA FATF بإسمها [495]. ما يكشف بوضوح أن السلطات في عدن لا تمارس أي مهام حقيقية لتنفيذ إلتزاماتها بالمراقبة والكشف عن المعاملات المالية المشبوهة ووقائع غسل الأموال في المناطق الواقعة تحت سيطرتها، وكل ما تقوم به هو نسخ البيانات والتقارير الصادرة عن FIU وNAML&CFT التي تعمل في مناطق سيطرة سلطات صنعاء. وقد برروا ذلك في ردهم على فريق التقرير بأنه " حسب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1 لسنة 2020 بشأن إعادة تشكيل وحدة جمع المعلومات المالية وتسمية اعضائها للبدء في ممارسة مهامها من العاصمة المؤقتة عدن ولذا فان الاحصائيات التي لدينا هي ما بعد التاريخ المطلوب[496]." مع الإشارة إلى أن المعلومات التي حصل عليها فريق التقرير من موقع FIU عدن[497] ومن تقرير التحديث الثالث الصادر عن MENA FATF[498] يشير إلى أن إعادة تأسيس FIU في عدن تم بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (12) لسنة 2019، وباشرت عملها في نفس العام وليس في عام 2020.

تتحفظ الكثير الجهات المستهدفة عن نشر تقاريرها وبياناتها وخاصة في السنوات الخمس الأخيرة، وتتأخر بعض الجهات عن نشر تقاريرها السنوية، وقامت AWTAD بإرسال خطابات رسمية إلى كافة الجهات المستهدفة في كل من صنعاء وعدن، ومتابعتها وزيارتها بإستمرار، والجزء الأكبر من الجهات المستهدفة في عدن تم إرسال الخطابات إليها عبر الإنترنت سواء بالبريد الإلكتروني أو مواقعها الإلكترونية وصفحاتها بوسائل التواصل الإجتماعي، وتحتفظ AWTAD بتلك المراسلات، بإستثناء بعض الجهات التي لم يتوصل الفريق لأي وسائل تواصل معها كوزارة الخدمة المدنية.

الجهات التي لم تتعاون أو لم يتمكن الفريق من التواصل بها فقد قام الفريق بجمع البيانات والمعلومات المتوفرة من مصادر موثوقة، مع الإشارة إلى تلك المصادر في هذا التقرير.

معلومات عن قضايا استرداد الأصول

لم تتمكن اليمن حتى الأن من إسترداد أي أصول عامة منهوبة ومهربة خارج اليمن، ولم يتوصل فريق إعداد التقرير إلى أي معلومات تؤكد بأن السلطات اليمنية قد إتخذت أي إجراءات رسمية لملاحقة وإسترداد أصول منهوبة ومهربة، بما في ذلك ما ورد في تحقيقات لجنة العقوبات الدولية على اليمن بتقاريرها المرفوعة إلى مجلس الأمن الدولي، أو ما تظهر في تسريبات وتحريات صحفية كوثائق ويكلكس وأوراق بنما وأراق الجنة وتسريبات سويس بنك وغيرها، ولا تظهر أي نوايا سياسية جادة وعملية لإسترداد الأصول المنهوبة والمهربة منذ توقيع اليمن على UNCAC.

وكل ما تم أو يتم إسترداده حتى الأن هي أموال وأصول موجودة داخل اليمن.

ورغم أن السلطات اليمنية لا تفصح في الغالب عن معلومات تفصيلية عن ذلك (لأسباب قانونية وسياسية) إلا أن بإمكاننا الكشف عن أهم قضايا لإسترداد أموال وأصول منهوبة، منها قضايا كشفتها وأبلغت عنها AWTAD وتقوم السلطات اليمنية حاليا بالتحقيق فيها، ومنها قضايا منشورة من قبل أجهزة وهيئات الرقابة ومكافحة الفساد باليمن:

---

[494] COCA، تقارير ونشرات، http://coca.gov.ye/

[495] للتحقق من ذلك: من خلال زيارة المواقع الإلكترونية لوحدة جمع المعلومات المالية FIU في كل من صنعاء وعدن، حيث أن التقارير السنوية المنشورة متطابقة تماما باختلاف واحد فقط وهو إزالة إسم رئيس FIU من كلمته في التقارير السنوية، روابط الموقعين الإلكترونيين بنهاية التقرير في قائمة المراجع

[496] رسالة بالبريد الإلكتروني مرسلة من إيميل kamal@fiu-ye.com إلى إيميل AWTADorg@gmail.com بتاريخ ٢٣ يونيو ٢٠٢٢.

[497] FIU – عدن، ما هي وحدة جمع المعلومات المالية اليمنية ؟، https://fiu-ye.com/

[498] MENA FATF (2018)، التقرير الثالث للجمهورية اليمنية، ص (5).

القضية الأولى: قضية الفساد بالمساعدات المقدمة من اليونيسيف لوزارة المياه والبيئة في حكومة صنعاء: المبلغ الذي يتوجب إسترداده في هذه القضية غير دقيق ولكن يتوقع أن يصل إلى 180 مليون دولار، وقد تم إسترداد ما يقارب 4800000$ تقريبا، وسبق عرض تفاصيلها في تقييم الإمتثال للفصل الثاني.

القضية الثانية: الإستيلاء غير المشروع على أراضي الدولة في خمسة مواقع بأربع محافظات: بموجب بلاغ تقدمت به AWTAD إلى SNACC، يتم حاليا التحقيق في قيام شركة البشيري للتجارة والإستثمار بالإستيلاء على خمسة مواقع في العاصمة صنعاء ومحافظات إب والحديدة وصنعاء، تقدر القيمة التقديرية لتلك الأراضي بما يقارب 60 مليار ريال يمني (ما يعادل 100 مليون $)، ولا تزال القضية في قطاع التحريات والتحقيق فيSNACC، ومسجلة برقم (150) لعام 2020.

القضية الثالثة: إستغلال النفوذ لتحقيق مصالح خاصة تتمثل بالإستيلاء على أراضي مزارع رصابة الحكومية لإنتاج الألبان: والمتهمون فيها رئيسي الجمهورية السابقان: أحمد حسين الغشمي (1978/ 1979) وعلى عبدالله صالح (1979/ 2012) وشقيقه قائد قوات الأمن المركزي الأسبق "محمد عبدالله صالح".

كشف عن هذه القضية لأول مرة رئيس فريق إعداد هذا التقرير "طاهر الهاتف" في برنامج تلفزيوني [499]، وتقدمت AWTAD ببلاغ رسمي إلى SNACC بصنعاء، وتقدر قيمة الأراضي المنهوبة بما يقارب 13 مليار و200 مليون ريال يمني[500]، والقضية مسجلة في SNACC برقم (19) لعام 2022.

القضية الرابعة: قضايا إختلاس أموال عامة قام COCA بإحالتها إلى نيابة الأموال العامة في يناير 2022: منها قضية إختلاس مبلغ 274 مليوناً و688 ألف ريال تمثل في اختلاس المتحصل السابق وآخرين لضريبة مبيعات القات بمحافظة تعز خلال الفترة من 29 مارس 2016م حتى 28 نوفمبر 2017م.

كما أحال COCA قضية اختلاس 35 مليوناً و922 ألف ريال في صندوق النظافة والتحسين بمحافظة ذمار، تسبب بها شخص. واقعة الاختلاس تتمثل في تحصيل رسوم النظافة والتحسين لدى مكتب جمرك ورقابة ذمار لصالح الصندوق بموجب دفاتر التحصيل المسلّمة له من الصندوق خلال الفترة من 1 مايو 2016م حتى 15 فبراير 2018م، إلا أنه لم يتم توريد جزء من المبالغ المحصّلة إلى خزينة الصندوق أو حساب الصندوق في البنك المركزي[501]

[499] قناة الهوية (ديسمبر 2021)، "عين على الرؤية: مزارع الدولة في مهب الفساد – مزرعة رصابة" ، صنعاء، https://www.youtube.com/watch?v=_wywKJNisPY

[500] الإرشيف الأسود (ديسمبر 2016)، أراضي مزرعة رصابة لإنتاج الألبان وتربية الأبقار، https://www.facebook.com/media/set/?vanity=747294268675825&set=a.1284866644918582

[501] COCA (يناير 2022)، الجهاز المركزي للرقابة يحيل قضايا فساد إلى نيابة الأموال العامة" صنعاء، https://www.coca.gov.ye/news/287

سادسا: التطورات الأخيرة

أشرنا سابقا إلى المتغيرات التي مرت بها اليمن خلال العقدين الماضيين وكيف أثر ذلك على جهود مكافحة الفساد في اليمن، ولكن يجب الإشارة أيضا إلى تطورات إيجابية تقوم بها السلطات اليمنية في كل من صنعاء وعدن وذلك لتطوير قدراتها في مكافحة الفساد وغسل الأموال، وبما يساهم في تحسن إمتثالها لـــ UNCAC، وقد سبق التطرق إلى الكثير من تلك التطورات خلال إستعراض التقييم للإمتثال لمواد الفصلين الثاني والخامس، ويمكن إختصارها كالتالي:

1- يتم حاليا مراجعة وتقييم التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد من قبل لجنة تقييم وتطوير التشريعات التي تترأسها SNACC، إضافة إلى مقترحات لتعديل القوانين تقوم بإعداده بعض الهيئات والجهات الحكومية المختصة.
2- إطلاق وتدشين الإستراتيجية الوطنية الثانية لمكافحة الفساد 2022/ 2026 من قبل السلطات في صنعاء.

أطلقت سلطات صنعاء في 2020 "الرؤية الوطنية لبناء الدولة المدنية الحديثة 2030" ومن ضمن محاورها الفرعية: الرقابة والشفافية ومكافحة الفساد، وتسعى من خلالها للوصول باليمن إلى المرتبة رقم (100) في مؤشر مدركات الفساد العالمي.

3- إطلاق سلطات صنعاء حملة لمكافحة الرشوة والإبتزاز الوظيفي على مستوى كافة الجهات الحكومية وتحديث أليات الإبلاغ والشكاوى.
4- قامت سلطات صنعاء بإجراءات لتحسين أداء القضاء مثل تنفيذ مشروع الربط الشبكي وتأسيس المنظومة العدلية (كهيئة تنسيقية بين الجهات الحكومية ذات العلاقة بأعمال القضاء).
5- تقوم السلطات عدن بتنفيذ برنامج لتطوير أداء المنظومة القضائية.
6- تحاول السلطات في عدن تحسين قدراتها في التعاون الدولي لتبادل المعلومات المالية ومكافحة غسل الأموال.
7- قامت وحدة جمع المعلومات المالية في صنعاء بتطوير قدراتها وكوادرها الوظيفية وتوسيع نشاطها خلال السنوات الثلاث الأخيرة.
8- قامت سلطات صنعاء بتأسيس الوحدة التنسيقية للأجهزة الرقابية (ككيان تنسيقي بين هيئات وأجهزة الرقابة ومكافحة الفساد).
9- تقوم حكومة صنعاء حاليا بتحديث أنظمتها للمالية العامة من خلال نظام ربط شبكي والتحول التدريجي لإستخدام الأنظمة الإلكترونية والرقمية في عمليات تحصيل الموارد العامة وتبادل معلوماتها.
10- بعد الإنتهاء من المسودة الأولية لهذا التقرير حدثت تطورات سياسية هامة في الشأن اليمني، يتوقع أنه سيكون لها تأثير إيجابي قوي في تحسين إمتثال اليمن لـــ UNCAC، ويتمثل ذلك في المفاوضات اليمنية اليمنية التي عقدت في العاصمة السعودية الرياض[502]، والتي نتج عنها تأسيس مجلس قيادة رئاسي [503]، وعودة الحكومة ومجلس النواب إلى مدينة عدن لأول مرة منذ سبع سنوات[504]، ومصادقة البرلمان على برنامج الحكومة والموازنة العامة للدولة للعام 2022 .

[502] قناة اليمن الفضائية (إبريل 2022)، البيان الختامي للمشاورات اليمنية اليمنية، الرياض، https://www.youtube.com/watch?v=kAYV4T90SMc
[503] قناة اليمن الفضائية (إبريل 2022)، بيان رئاسي بتشكيل مجلس رئاسي، الرياض، https://www.youtube.com/watch?v=ht29EDDeFFw
[504] مجلس النواب (إبريل 2022)، مجلس النواب يعقد جلساته في العاصمة المؤقتة عدن، عدن، https://www.youtube.com/watch?v=ri1A_4hxc4M

سابعا: التوصيات

أ) توصيات للفصل الثاني:

1. إجراء تقييم ومراجعة وتصحيح شامل وموحد للقوانين والتشريعات واللوائح والأنظمة المتعلقة بمكافحة الفساد والحفاظ على المال العام، مع ضرورة إشراك كافة الجهات الحكومية ذات العلاقة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.
2. إجراء تقييمات دورية لمدى إمتثال هيئات وأجهزة الرقابة والقضاء ومكافحة الفساد وكافة جهات إنفاذ القانون المعنية بتطبيق UNCAC، وتشجيع المجتمع المدني على إجراء تقييمات موازية مستقلة.
3. ضرورة إصدار حزمة من القوانين ذات العلاقة بمكافحة الفساد وأهمها: قانون منع تعارض المصالح، قانون حماية الشهود والمبلغين بوقائع الفساد، قانون مكافحة الإثراء غير المشروع، قانون حوكمة شركات القطاع الخاص، قانون المسئولية المجتمعية، قانون خاص بالمنازعات الإدارية وقانون التعاون الدولي لأغراض المصادرة والتجميد وتبادل المعلومات بجرائم الفساد وغسل الأموال، وغيرها.
4. إيجاد مصادر تمويل آمنة ومستقلة لهيئات وأجهزة الرقابة ومكافحة الفساد والقضاء.
5. تأسيس مجلس أعلى للرقابة ومكافحة الفساد باليمن ككيان تنسيقي يضم كافة هيئات وأجهزة الرقابة ومكافحة الفساد باليمن، مع الحفاظ على الشخصيات الإعتبارية المستقلة لكل منها.
6. إعادة تصنيف وتوصيف الكوادر الحالية العاملة في هيئات وأجهزة الرقابة ومكافحة الفساد والقضاء، وتأهيلها وتوظيف كوادر جديدة وفق خطط ومعايير دقيقة وشفافة.
7. وضع آلية جديدة لاختيار وتعيين قيادات هيئات وأجهزة الرقابة ومكافحة الفساد باليمن بما يضمن تحقيق معايير النزاهة والكفاءة من جهة، والإستقلالية الحقيقية من جهة أخرى.
8. إيجاد ضمانات كافية لتحقيق الإستقلالية الفعلية للهيئات وأجهزة الرقابة ومكافحة الفساد والقضاء باليمن وتضمن حمايتها وعدم التدخل في مهامها.
9. تأسيس قوات شرطة خاصة مؤهلة ونزيهة لمكافحة الفساد تتبع SNACC ماليا وإداريا وفنيا.
10. تأسيس منظومة قضائية خاصة بقضايا الفساد والمال العام، بما في ذلك نائب عام للنزاهة، وتتمتع باستقلالية كاملة.
11. إستكمال الربط الشبكي لكافة الجهات الحكومية مع نظام معلومات المشتريات الحكومي الشامل PMIS.
12. فتح نيابات للأموال العامة ومحاكم إدارية بكافة المحافظات.
13. إطلاق مرحلة جديدة وشاملة لمشروع تحديث المالية العامة على مستوى الجمهورية اليمنية ككل.
14. إطلاق مرحلة جديدة لمشروع إصلاح وتطوير الإدارة العامة والخدمة المدنية للجمهورية اليمنية.
15. إعداد مدونات للسلوك بالوظيفة العامة ووضع ألية لتطبيقها ومراقبتها ووضع حوافز مادية ومعنوية.
16. فصل الرقابة الداخلية بالمؤسسات والجهات الحكومية عن قيادة تلك الجهات وبما يحقق له نوعا من الإستقلالية المعقولة.
17. تأسيس أكاديمية وطنية للرقابة ومكافحة الفساد، تقوم بتأهيل الكوادر الحكومية والأكاديمية، وتطوير المناهج التعليمية والمعايير ذات العلاقة بمهنة الرقابة والتقييم ومكافحة الفساد باليمن.
18. وضع أليات كافية لضمان مشاركة CSO في AC باليمن، بما في ذلك رسم السياسات والإستراتيجيات وتنفيذها ومراقبة وتقييم مراحل تنفيذها.
19. تقديم الدعم والتمويل الحكومي لمنظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال الشفافية ومكافحة الفساد.
20. وضع آلية مناسبة لتفعيل الدور الحكومي في الرقابة ومكافحة الفساد بالمساعدات والمنح الأجنبية بالتنسيق مع المانحين، مع الأخذ بالإعتبار عدم التسبب في عرقلتها.
21. تقديم حوافز تشجيعية مادية ومعنوية للأفراد والموظفين الحكوميين ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام التي تساهم بجدية في الكشف عن وقائع الفساد، وتوفير متطلبات الحماية لهم.
22. إعداد وتنفيذ خطط وبرامج لحكومة شركات القطاع الخاص.
23. تأسيس مراكز متخصصة للدراسات والأبحاث في مجال الشفافية ومكافحة الفساد، والإهتمام بمخرجاتها البحثية وبالتقارير الدورية.

ب) توصيات للفصل الخامس:

1. مراجعة وتطوير قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويستحسن فصل قوانين وهيئات مكافحة غسل الأموال عن مكافحة تمويل الإرهاب.
2. التحول إلى الأنظمة والبرامج الرقمية وتكنلوجيا المعلومات في كافة الأعمال والمعاملات المالية والمحاسبية، سواء في الجهات الحكومية أو في المؤسسات المالية وغير المالية بالقطاع الخاص.
3. ضرورة القيام بربط شبكي متكامل لتبادل المعلومات ومراقبة العمليات المالية لكافة المؤسسات المالية وغير المالية والجهات الحكومية المعنية بغسل الأموال مع كل من وNAML&CFT وSNACC وFIU
4. إعادة هيكلة وتنظيم NAML&CFT وفصلها عن وزارة المالية ومنحها الإستقلالية الكاملة.
5. تشجيع CSO للإسهام في مكافحة غسل الأموال وإسترداد الأصول والأموال المنهوبة ، وتخصيص مقاعد لـــ NGO في كل من FIU و NAML&CFT.
6. إعادة صياغة مقترح قانون " إسترداد الأموال والأصول المنهوبة والمتأتية عن جرائم الفساد " وبما لا يتعارض مع التشريعات الوطنية والإتفاقيات والمعاهدات الدولية، مع ضرورة إشراك كافة الجهات الحكومية وتوسيع مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في صياغة ومناقشة مقترح القانون
7. إجراء مسح شامل للأموال والأصول العامة المنهوبة والمهربة ووضع خطط وإستراتيجيات لمتابعتها واستردادها وتشكيل غرفة عمليات خاصة ودائمة لهذه المهمة.

8. الإهتمام بالتعاون الدولي لتبادل المعلومات وملاحقة الفاسدين ومصادرة واسترداد الأصول والموجودات المتأتية عن جرائم الفساد وغسل الأموال، وتوقيع إتفاقيات ثنائية مع كافة الدول الأطراف التي يستخدمها الفاسدون كملاذات أمنة لتهريب وغسل الأموال والموجودات المشبوهة.

ثامنا: المراجع

أ) المرفقات

جميع المرفقات تم تحميلها على الرابط التالي

https://drive.google.com/drive/folders/1kwiNI6T9Naa_2BdguFon4M4DkaqGzF2W?usp=sharing

- AWTAD ، بلاغ لدى مكتب رئاسة الجمهورية برقم (12) وتاريخ 15 يونيو 2021 ، بشأن إستيراد أسطوانات الغاز
- AWTAD ، خطاب موجه إلى النائب العام برقم (74) وتاريخ 8 سبتمبر 2020 ، لطلب حماية المبلغين.
- AWTAD: بلاغ إلى النيابة العامة بمذكرة صادرة برقم (14) بتاريخ 2017/2/18، بشأن تهرب أعضاء الحكومة عن تسليم إقرارت الذمة المالية
- AWTAD: تظلم لدى المفوض العام للمعلومات ، بمذكرة صادرة بتاريخ 2014/6/16
- NAML&CFT، خطاب صادر إلى AWTAD برقم (2021/120) بتاريخ 6 ديسمبر 2021 ، بشأن الرد على طلب معلومات
- SNACC: تحت توقيع عضو الهيئة / سليم السياني، صادرة إلى رئيس المجلس السياسي الأعلى ورؤساء وأعضاء مجلس النواب ومجلس القضاء الأعلى والحكومة ، بتاريخ 15 أغسطس 2017 موضوعها "طلب تقديم إقرار الذمة المالية"
- SNACC: مذكرة رسمية صادرة إلى رئيس مجلس النواب ، برقم (123) بتاريخ 2013/1/12 ، موضوعها " المسلك اللاقاوني للحكومة تجاه الهيئة "
- SNACC ، بلاغ من عضو الهيئة/ سليم السيّاني إلى النائب العام بصنعاء بشأن التأخير المتعمد لقضايا الفساد في SNACC ، بتاريخ 28 مايو 2016
- إعلان القوة القاهرة من فرع شركة G4S باليمن، تحت توقيع سكالك فان دير ميرفي، بتاريخ 22 يونيو 2015
- البنك المركزي اليمني – FIU، خطاب سري للغاية: تعميم بالحجز، رقم (OPI/10T-20/696) تاريخ 16 يوليو 2020
- البنك المركزي اليمني – صنعاء: وحدة جمع المعلومات المالية، سري للغاية: تعميم إلى جميع شركات ومحلات الصرافة، بشأن الإخطار عن الشركات الوهمية والمشاريع غير الحقيقية، تاريخ 2020/7/14
- البنك المركزي اليمني: عدن: تعميم إلى كافة البنوك في الجمهورية اليمنية، بشأن إلغاء التعميم الصادر عن وحدة جمع المعلومات المالية بصنعاء وعدم الإكتراث به، تاريخ 2020/12/27
- الجمهورية اليمنية: المفوض العام للمعلومات، خطاب رسمي برقم (2)، " الرد على تظلم AWTAD، بتاريخ 2014/9/19
- خطاب من السيد/ طاهر محمد الهاتف – عضو إئتلاف UNCAC – موجه إلى الدكتور محمد الغشم – رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد – صنعاء، بتاريخ 13 ديسمبر 2020 م، بشأن موعد الدورة الثانية لمراجعة UNCAC، والمصادقة على ميثاق الشفافية
- خطاب من السيد/ طاهر محمد الهاتف – عضو إئتلاف UNCAC – موجه إلى القاضي أفراح بادويلان – رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد - عدن، بتاريخ 13 ديسمبر 2020 م، بشأن موعد الدورة الثانية لمراجعة UNCAC، والمصادقة على ميثاق الشفافية
- رسالة بريد إلكتروني مترجمة عبر المكتب الدولي للترجمة مرسلة من كارولين سكينر إلى جليدان بشأن إنسحاب شركة G4S من اليمن
- الشركة اليمنية للغاز، خطاب إلى AWTAD برقم (13-96/272) بتاريخ 1 مارس 2021، بشأن أسطوانات الغاز
- مجلس القضاء الأعلى، المحكمة الإدارية الإبتدائية صنعاء، برقم (38) وتاريخ 2016/1/6، موضوعها " إعلان بالتنفيذ الإختياري "
- مجلس الوزراء، مذكرة رسمية صادرة إلى وزير الإعلام برقم (172/22/96) وتاريخ 2013/1/6
- محكمة إستئناف الأمانة، الشعبة المدنية الثالثة، الحكم رقم (10) لعام 1437 هـ بالقضية الإدارية رقم (455) لسنة 1435 هـ، بتاريخ 2015/5/10 م "بتأييد الحكم الصادر عن المحكمة الإدارية الإبتدائية رقم (71) لعام 1435 هـ
- المحكمة العليا، الدائرة الإدارية، حكم نهائي بالطعن الإداري رقم (57835 – ك) بتاريخ 2016/7/24 م بتأييد أحكم المحكمتين الإدارية والإستئناف بإلغاء قرار رئيس الجمهورية رقم (54) لعام 2013 بتشكيل مجلس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد
- نيابة الأموال العامة الإبتدائية الثانية المختصة بقضايا الفساد، مذكرة رسمية صادرة برقم (174) إلى رئيس SNACC بتاريخ 12 أكتوبر 2016
- الهيئة الإدارية لنقابة عمال وموظفي وزارة المالية، بيان صادر عن النقابة للتضامن مع منظمة AWTAD ورئيسها، صادر بتاريخ 10 أكتوبر 2014
- وزارة العدل: المحكمة الإدارية الإبتدائية بأمانة العاصمة، حكم رقم (71) لعام 1435 هـ، بالقضية الإدارية رقم (436) لعام 1434 هـ، بتاريخ 2014/1/12، بإلغاء قرار رئيس الجمهورية رقم (54) لعام 2013 بتشكيل مجلس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد
- وزارة العدل، المحكمة الإدارية، إعلان قضائي لوزارة النفط والمعادن، رقم (1305) بالقضية الإدارية رقم (15) لعام 1436 هـ،
- وزارة العدل، محكمة الأموال العامة بالأمانة، حكم رقم (44) لسنة 1432هـ، في القضية الجزائية رقم (197) لعام 1439 هـ المرفوعة من نيابة الأموال العامة ضد رجل الأعمال / علي يحيى أحمد السنيدار، بتهمة " ضم مال عام إلى ملك المدعى عليه "، صنعاء، 28 مارس 2011
- وزارة المالية: تعميم رقم (3) لعام 2022 إلى الوزراء ومحافظي المحافظات ورؤساء المؤسسات والهيئات الحكومية، بخصوص إغلاق الحسابات الجارية في البنوك التجارية

ب) المواقع الإلكترونية للجهات الحكومية التي تم الإستعانة بها

- البنك المركزي اليمني – صنعاء، https://www.fiu.gov.ye/arbic/doc/Central Bank Circular No.1-2013.pdfhttp://centralbank.gov.ye/

- البنك المركزي اليمني – عدن: https://www.cby-ye.com/
- الجهاز المركزي للإحصاء – عدن: https://www.facebook.com/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%A5%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A1-%D8%B9%D8%AF%D9%86-/104181958611916
- الجهاز المركزي للإحصاء، صنعاء: http://www.cso-yemen.com/content.php?lng=arabic&cid=131
- الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة - صنعاء: http://coca.gov.ye/
- الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة - عدن: http://www.cocaye.org/ar/Regmedia/default.php
- قناة اليمن الفضائية YEMEN-TV – عدن، يوتيوب: https://www.youtube.com/results?search_query=%D9%82%D9%86%D8%A7%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86+%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B6%D8%A7%D8%A6%D9%8A+%D8%A9+
- اللجنة العليا للإنتخابات والإستفتاء، صنعاء https://www.scer.gov.ye/#
- اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات – صنعاء: http://htb.gov.ye/index.php
- اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب – صنعاء: https://www.amlcft.gov.ye/index.php/ar/2019-05-24-12-04-17/2019-05-24-12-04-14https://www.amlcft.gov.ye/index.php/ar/
- المجلس السياسي الأعلى، الرؤية الوطنية 2030، صنعاء https://yemenvision.gov.ye/%D8%A5%D8%B5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA/ https://yemenvision.gov.y
- مجلس القضاء الأعلى – صنعاء: http://www.sjc-yemen.com/NewPages/showOneArchNews.aspx?NewsId=178&category=1http://www.sjc-yemen.com/homeBlocks/aboutSjc.aspx
- مجلس النواب اليمني – عدن https://parliament-ye.com/
- مجلس الوزراء – صنعاء: https://pmo-ye.net/
- المركز الوطني للمعلومات: https://yemen-nic.info/
- مكتب النائب العام – صنعاء: http://agoyemen.net/lib_details.php?id=195https://ftp.mom.gov.ye/index.php
- مؤتمر الحوار الوطني الشامل: http://173.248.140.206/ar-page.aspx?show=115
- النيابة العامة – اليمن – عدن: https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=123635553418895&id=100678445714606https://www.facebook.com/profile.php?id=100076216776085
- النيابة العامة – اليمن – عدن: https://agoyemen.net/index.php
- الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات – صنعاء: https://hatcyemen.org/about_us/index.php
- الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد - صنعاء: https://snacc.gov.ye/
- الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد - عدن: https://www.snaccye.org/
- وحدة جمع المعلومات المالية – صنعاء: https://www.fiu.gov.ye/index.php/ar/
- وحدة جمع المعلومات المالية – عدن: https://fiu-ye.com/
- وزارة الإعلام، وكالة سبأ للأنباء، سبأ نت : https://www.saba.ye/ar
- وزارة الخدمة المدنية – صنعاء: https://mocsi.gov.ye/
- وزارة الخدمة المدنية والتأمينات، عدن: https://mocsi.org/
- وزارة الداخلية – صنعاء، الإعلام الأمني، https://www.smc.gov.ye/archives/18402
- وزارة الشئون القانونية - صنعاء: https://molay.gov.ye/official-gazette
- وزارة الصناعة والتجارة - صنعاء، https://moit.gov.ye/moit/tn_search/
- وزارة المالية - صنعاء: https://www.mof.gov.ye/index.php/budget/general-budget
- وزارة المالية - عدن: https://mof-yemen.net/news/90

ج) المواقع الإلكترونية للجهات والمنظمات المحلية والأجنبية

- ✓ الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، http://hrlibrary.umn.edu/arabic/CCPR-YEM4.pdf ، شوهد في 10 مارس 2022.
- ✓ الأمم المتحدة، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، https://www.unodc.org/
- ✓ الأمم المتحدة، مجلس الأمن، https://www.un.org/securitycouncil/ar .
- ✓ إئتلاف UNCAC، https://uncaccoalition.org/

- ✓ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، https://www.aman-palestine.org/media-center/6473.html ، شوهد في 13 مارس 2022.
- ✓ جمعية البنوك اليمنية، https://yemen-yba.com/category/members - شوهد في 28 مايو 2022 م.
- ✓ جمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين، http://www.yacpa.org/ar/?PageID=400 ، تم زيارته في 20 مارس 2022م
- ✓ الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد (ACINET)، http://www.arabacinet.org/index.php/en/. ، شوهد في 2 ديسمبر 2021.
- ✓ صندوق النقد الدولي، https://www.imf.org ، تم مشاهدته في 21 فبراير 2022.
- ✓ مبادرة ستار: StAR Asset Recovery Watch، https://star.worldbank.org/asset-recovery-watch-database ، شوهد في 17 ديسمبر 2021.
- ✓ مبادرة شفافية المالية العامة: https://www.imf.org/external/np/fad/trans/manual/sec02a.htm ، شوهد في 18 فبراير 2022.
- ✓ مدونات مكتب الخارجية والكومنولث والتنمية ، https://blogs.fcdo.gov.uk/ar/janemarriott/2014/10/13/%D8%AD%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%82%D8%AA-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%AE%D9%84%D8%B5-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF/. ، شوهد في 5 يناير 2022.
- ✓ مدونة القانون اليمني http://yemen-lo.blogspot.com/ , تم الوصول إليه لـأول مرة في ٢٥ نوفمبر 2021 .
- ✓ مراسلون بلا حدود: التصنيف العالمي لحرية الصحافة 2022، اليمن: https://rsf.org/ar/%D8%AA%D8%B5%D9%86%D9%8A%D9%81 ، شوهد في 27 يوليو 2022.
- ✓ المركز اليمني لدراسات حقوق الإنسان: http://www.yc-hrs.org/ ، شوهد في 15 نوفمبر 2021م.
- ✓ مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، https://sanaacenter.org/ar/about-us
- ✓ منظمة أوتاد لمكافحة الفساد: https://www.facebook.com/otadorg
- ✓ نادي الأعمال اليمنيين: https://www.facebook.com/people/%D9%86%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86%D9%8A-Yemeni-Business-Club/100054295129879/ ، شوهد في 19 مارس 2022.
- ✓ نادي القضاة الجنوبي، https://www.facebook.com/JudgesClubSouth ، شوهد في 12 مارس 2022.
- ✓ نادي القضاة اليمني، عدن: https://www.facebook.com/judgesclub.yemen1 / ، شوهد في 12 مارس 2022.
- ✓ UNODC (October 2015), Sixth session (2015), https://www.unodc.org/unodc/en/corruption/COSP/session6.html, accessed on 20 September 2021.
- ✓ CorruptionRisk.org (2022), Corruption Risk Forecast- Yemen, http://www.corruptionrisk.org/country/?country=YEM#integrity, accessed on 8 June 2022.
- ✓ Deloitte IAS Plus (2014), New jurisdiction profile for Yemen on the use of IFRS, https://www.iasplus.com/en/news/2014/04/jurisdiction-profiles?fbclid=IwAR32btITquwFhxeAnI78CAHf0_xPPccWFWdZyYE0yUGLuUU-noEedryexLc, accessed on 16 March 2022.
- ✓ EITI, Yemen, https://eiti.org/yemen, accessed in 17 December 2021.
- ✓ European Union - EUR-Lex - (December 2014), European Union Law, concerning restrictive measures in view of the situation in Yemen, https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/;ELX_SESSIONID=nkQVJVbVplyZjKFvq6yJmr6VKrGbQhWRMchpfMG0r7JylsvFx1Gv!-41921317?uri=OJ:JOL_2014_365_R_0007, accessed on 15 October 2021.
- ✓ European Union (2016), EU policy on high-risk third countries, https://ec.europa.eu/info/business-economy-euro/banking-and-finance/financial-supervision-and-risk-management/anti-money-laundering-and-countering-financing-terrorism/eu-policy-high-risk-third-countries_en, accessed on 15 October 2021.
- ✓ FATF (2021), Jurisdictions under Increased Monitoring, Yemen, https://www.fatf-gafi.org/publications/high-risk-and-other-monitored-jurisdictions/documents/increased-monitoring-october-2021.html, accessed on 23 October 2021.
- ✓ Global Initiative for Fiscal Transparency (GIFT), About the Guide and Public Participation Principles, https://fiscaltransparency.net/public-participation-principles-and-guide/, accessed in June 2022.
- ✓ Global Right to Information Rating, Yemen, https://www.rti-rating.org/country-detail/?country=Yemen, accessed on 19 February 2022.
- ✓ Human Rights Watch (2013), Yemen: Political Interference in Massacre Probe, https://www.hrw.org/news/2013/02/12/yemen-political-interference-massacre-probe, accessed on 8 March 2022.

- ✓ OCCRP, Suisse Secrets, https://cdn.occrp.org/projects/suisse-secrets-interactive/en/person/44/ghaleb-mutaher-al-qamish/, accessed on 25 March 2022.
- ✓ OECD MENA (October 2020), Reinforcing the rule of law: Developing the capacities of the judiciary in Yemen, https://www.oecd.org/mena/governance/Agenda-Workshops-RoL-Yemen-6-7-oct.pdf, accessed on 17 February 2022.
- ✓ Open Budget Initiative, Yemen, Availability of budget documents to the public in Yemen, Washington ، DC, https://www.internationalbudget.org/open-budget-survey/country-results/2019/yemen, accessed on 2 February 2022.
- ✓ The Risk & Compliance Portal, https://www.ganintegrity.com/portal/country-profiles/yemen/, accessed on 3 January 2022.
- ✓ The Tax Justice Network (2020), Financial Secrecy Index, https://fsi.taxjustice.net/en/, accessed on 18 March 2022.
- ✓ Transparency International (2021), Corruption Perceptions Index, Yemen, https://www.transparency.org/en/cpi/2021/index/yem, accessed on 9 October 2021.
- ✓ UNODC, Yemen Country Profile, https://www.unodc.org/unodc/en/corruption/country-profile/countryprofile.html#?CountryProfileDetails=%2Funodc%2Fcorruption%2Fcountry-profile%2Fprofiles%2Fyem.html, accessed on 19 September 2021.
- ✓ UNODC, Tenth session of the Implementation Review Group (Vienna, 27-29 May 2019), https://www.unodc.org/unodc/en/corruption/IRG/session10.html, accessed on 24 September 2021.
- ✓ World Bank (December 2010), Implementation Achievement Report and Results on the adoption of 22.4 million Special Drawing Rights Units for the Republic of Yemen for the Civil Service Modernization Project, https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/206391468340752501/text, accessed on 6 June 2022.
- ✓ World Bank, Yemen Public Finance Modernization Project, https://projects.worldbank.org/en/projects-operations/project-detail/P117363, accessed on 12 February 2022.
- ✓ World Bank, Transparency in Public Finance https://www.worldbank.org/en/topic/governance/brief/transparency-in-public-finance, accessed on 14 February 2022.

د) الكتب والدراسات والأبحاث

باللغة العربية

- ✓ أبو موميس، غسان (2019)، " جهود الدول العربية على صعيد مكافحة غسل الأموال وتمويل ارهاب "، صندوق النقد العربي، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، أبو ظبي ، إيداع (31) 2019 ن، https://www.amf.org.ae/ar/publications/awraq-bhthyt/jhwd-aldwl-alrbyt-ly-syd-mkafht-ghsl-alamwal-wtmwyl-alarhab ، تم الوصول إليه في 7 ديسمبر 2021.
- ✓ جبران، أد محمد علي صالح (إبريل 2018)، " الشفافية والإفصاح في الموازنة العامة للدولة وحسابها الختامي – دراسة تحليلية لمعرفة التزام الجمهورية اليمنية بمبادئ الشفافية المالية "، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإقتصادية والإدارية، المجلد 26، العدد 2، ISSN 5198 – 2410، اليمن، https://journals.iugaza.edu.ps/index.php/IUGJEB/article/view/3360/2075.
- ✓ الشرعبي، نبيل، صحيفة أخبار اليوم (أغسطس 2014)، اليمن: قوانين تشرعن نهب ثروات اليمن"، http://www.hic-mena.org/news.php?id=pmltaQ==#.YiuZvdJBzIU ، شوهد في 12 يناير 2022.
- ✓ شمسان، نبيل -مدير عام مشروع تحديث الإدارة العامة و وزير الخدمة المدنية سابقا – (يونيو 2004)، تجربة إصلاح وتحديث نظام الإدارة العامة بالجمهورية اليمنية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية التابعة لجامعة الدول العربية، الملتقى العربي الثاني لتحديث القطاعات العامة في الوطن العربي، المنامة – البحرين، https://yemen-nic.info/upload/iblock/29c1126d55a5da01f53a3f8947ef5621.pdf ، تم الوصول إليه في 27 يناير 2022م.
- ✓ الشوافي، القاضي رمزي - وكيل نيابة الأموال العامة الثانية المتخصصة بقضايا الفساد سابقا، (ديسمبر 2015) " تأثير جوانب القصور في تشريعات مكافحة الفساد على الواقع العملي" ، ورشة عمل باليوم العالمي لمكافحة الفساد أقامتها الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، صنعاء، https://drive.google.com/file/d/1NO16qE-u8cBygZw8m_M470uZS9Nvpv1U/view?usp=sharing ، شوهد في 13 يناير 2022م.
- ✓ الشيباني، ياسين (2019)، النيـابة العـامة ودورها في حماية حقوق الإنسان، مواطنة لحقوق الإنسان، https://mwatana.org/wp-content/uploads/2019/07/prosecutor-general.pdf ، تم مشاهدته في 28 فبراير 2022.
- ✓ الصايدي ، المحامي محمد قائد، (2013) " استقلال القضاء في اليمن بين الواقع والطموح"، شبكة المحامين العرب، http://alsanhoori.com/default.aspx?Action=Display&ID=117435&Type=3 ، تم مشاهدته في 2 مارس 2022.

- ✓ عبدالله، القاضي مجاهد أحمد – محامي عام نيابات الأموال العامة، (ديسمبر 2019) " دور نيابات الأموال العامة في مكافحة الفساد واسترداد الأموال"، فعالية اليوم العالمي لمكافحة الفساد الذي أقامته الهيئة الوطنية، صنعاء، فندق تاج سبأ، https://drive.google.com/file/d/1zrOe67cZ33NjAefSWuJOpMGgMEeZ-Wj_/view ، شوهد لأول مرة في 18 نوفمبر 2021.
- ✓ الكحلاني، محمد - رئيس وحدة الشكاوى والتظلمات بـ HATC، (ديسمبر 2019)، " دور HATC في مكافحة الفساد في مجال المناقصات"، فعالية الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في اليوم العالمي لمكافحة الفساد، فندق تاج سبأ، صنعاء، https://drive.google.com/file/d/1vKH_IRW344Ae3tEGBbs17ciTTFpkIZNP/view ، شوهد في 28 فبراير 2022.
- ✓ الكحلاني، محمد - رئيس وحدة الشكاوى والتظلمات بـ HATC، (ديسمبر 2018)، " اولويات الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات في ظل الوضع الراهن والأثار المترتبة عليه "، فعالية الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في اليوم العالمي لمكافحة الفساد، فندق سبأ البستان، https://drive.google.com/file/d/1l5daayCNDlN0VcAwwG6uK2NaXxfsvFVe/view ، شوهد في 28 فبراير 2022.
- ✓ الماوري، القاضي يحيى محمد – عضو المحكمة العليا باليمن (سبتمبر 2006)، " إستقلال القضاء " – مجلة البحوث القضائية – مجلة دورية تصدر عن المكتب الفني بالمحكمة العليا بالجمهورية اليمنية ، http://www.sjc-yemen.com/Downloads/mag5.pdf ، شوهد في 13 مارس 2022.
- ✓ محسن، د يحيى صالح (2010)، " خارطة الفساد في اليمن ، أطرافه النافذة "، المرصد اليمني لحقوق الإنسان ، الطبعة الأولى، http://yohr.org/Index.php?ac=3&no=4494&d_f=160&t_f=0&t=5&lang_in=Ar ، شوهد في 20 مارس 2022.
- ✓ مركز الدراسات والإعلام الإقتصادي ومنظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد (أكتوبر 2014)، " مسودة دراسات حول الصناعات الإستخراجية في اليمن " ورشة العمل الخاصة بمناقشة مسودة الدراسات، حضرموت، http://old.agora-parl.org/sites/default/files/lsnt_lstkhrjy_fy_lymn.pdf ، شوهد في 9 مارس 2022.
- ✓ مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية (سبتمبر 2019)، "تضخم يفوق القدرات المالية: الحاجة إلى إصلاح نفقات رواتب القطاع العام"، بالتنسيق مع شركاء المشروع ديب روت للاستشارات ومركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق .CARPO، https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/8114 ، شوهد في 3 يونيو2022م.
- ✓ مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية (مارس 2019)، "الإجراءات الاقتصادية لبناء الثقة – رواتب موظفي الخدمة المدنية"، بالتنسيق مع شركاء المشروع ديب روت للاستشارات ومركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق .CARPO، https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/6244 ، شوهد في 6 يونيو 2022.
- ✓ مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية (نوفمبر 2018)، " بعيدا عن نهج استمرار العمل كالمعتاد: مكافحة الفساد في اليمن "، بالتنسيق مع شركاء المشروع ديب روت للاستشارات ومركز البحوث التطبيقية بالشراكة مع الشرق .CARPO ، https://sanaacenter.org/files/Rethinking_Yemens_Economy_No4_Ar.pdf ، شوهد في 5 يناير 2022.
- ✓ مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية ،(ديسمبر 2020) ، نشرة الاقتصادية اليمنية: معركة ضَبْط البنوك تهدد بتمزيق القطاع المالي ، https://sanaacenter.org/files/Battle_to_Regulate_Banks_Threatens_to_Rupture_the_Financial_Sector_ar.pdf ، شوهد في 7 نوفمبر 2021.
- ✓ مغرم، د. محمد وآخرون، (2010)، " تحليل إلتزامات اليمن حيال الإتفاقية الدولية لمكافحة الفساد "، دراسة خاصة بتمويل من وكالة التنمية الألمانية، الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، صنعاء، https://drive.google.com/file/d/1sTHr9gHCGSUwpX5rmpBUW9Nt3bhwfIev/view?usp=sharing ، شوهد لأول مرة في 3 أكتوبر 2021.
- ✓ الهاتف ، طاهر (ديسمبر 2018)، ورقة عمل "موقع المجتمع المدني في دائرة مكافحة الفساد بمرحلة الصراع الحالية باليمن"، فعالية الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في اليوم العالمي لمكافحة الفساد " أولويات مكافحة الفساد فيظل الوضع الراهن الذي تمر به بلادنا "، فندق البستان، صنعاء، ، https://drive.google.com/file/d/1MK25GAr2SW0lw78qj09qo2em-_XEWwk7/view?fbclid=IwAR2jFML8LwbAci_pTr1L85HM0dGWkAOd_AB9CX-_-CJVoiWGXqVwnk9oaKk ، شوهد في 29 ديسمبر 2021.
- ✓ الهاتف، طاهر (فبراير 2016)، " تقييم تصنيف اليمن بتقارير مؤشرات مدركات الفساد الصادرة عن منظمة الشفافية العالمية"، برنامج الشراكة المجتمعية في مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية، الفعالية السادسة، مركز منارات للدراسات، صنعاء، https://drive.google.com/file/d/11xQ8a8vdzSrfbrjAzDBvuRqPFGepPbxx/view?usp=sharing، شوهد في 24 مارس 2022.
- ✓ الهاتف، طاهر (يناير 2018) ."دور الفساد متعدد الجنسيات في إشعال التوتر والتصدع بالمنطقة العربية –اليمن نموذجا "، مؤتمر صنع القرار في التنمية - مقاربات وأصوات، المعهد العربي للبحوث والسياسات "نواة"، مدينة الحمامات تونس، https://www.nawatinstitute.org/7748.html. ، شوهد في 25 مارس 2022.
- ✓ الهاتف، طاهر(مارس 2021)، " الحد من الفساد في برامج التصدي لجائحة كورونا باليمن" ، ندوة أون لاين بعنوان: "جائحة كورونا: أية انعكاسات سوسيواقتصادية- نموذج دولتا ليمن والمغرب"،المعهد العربي للبحوث والسياسات "نواة"، الرباط، المغرب،https://www.nawatinstitute.org/7612.html?fbclid=IwAR1m4uFLAekBVyaaoSdlvjoPbfRZn63UZl1I qU8yHOED1rudTOZajZKUZv0https://www.nawatinstitute.org/7612.html، شوهد في 25 مارس 2022.
- ✓ هيل، جيني وآخرون، (2013)، "اليمن: الفساد وهروب رأس المال والأسباب العالمية للصراع "تقرير تشاتام هاوس، لمعهد الملكي للشؤون الدولية"، ترجمة عربترانس، لندن،

https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/home/chatham/public_html/sites/default/files/0913yemen%28arabic%29.pdf ، شوهد في 12 فبراير 2022.

باللغة الإنجليزية

- ✓ Ahmed, Sultan Hassan and Rathi, Dr. N.S., Evaluation the Yemeni Legislations In The Light Of The OECD Standards Of Corporate Governance, International Journal of Engineering and Social Science, IJESS Volume 2, Issue 2, https://www.indusedu.org/pdfs/INDIA-2.pdf, accessed on 24 February 2022.
- ✓ Alasbahi, Aiman and Ishwara P. (2021), Obstacles and possible enablers to corporate governance practices in Yemen, International Journal of Advance Research, Ideas and Innovations in Technology, Mangalore University, Mangalagangothri, Dakshina Kannada, Karnataka, https://www.ijariit.com/manuscripts/v7i3/V7I3-1903.pdf, accessed on 24 March 2022.
- ✓ Al-Bashiri, Mansour Ali (March 2019), Economic Confidence Building Measures - Civil Servant Salaries, Rethinking the Yemeni Economy, Sana'a Center for Strategic Studies, https://sanaacenter.org/publications/main-publications/7224, accessed on 12 February 2022.
- ✓ Al-Shater, Muhammed and Kozak, Emelie (November 2019), The Judiciary in Yemen: The Status Quo, Current Challenges and Post-Conflict Considerations, DeepRoot Consulting, https://www.deeproot.consulting/single-post/2019/11/25/the-judiciary-in-yemen-the-status-quo-current-challenges-and-post-conflict-considerations, accessed on 5 March 2022.
- ✓ Alshuwaiter, Mohammed (November 2021), The Impact of the War on Yemen's Justice System , International Legal Assistance Consortium, http://ilacnet.org/wp-content/uploads/2021/12/The-Impact-of-the-War-on-Yemens-Justice-System.pdf, accessed on 13 January 2022.
- ✓ Al-Zwaini, Laila (September 2012), Rule of Law in Yemen: Prospects and Challenges, Rule of Law Quick Scan Series, The Huge Institute for Innovation and Law, https://www.hiil.org/projects/rule-of-law-quick-scan-yemen/, accessed on 25 January 2022.
- ✓ Baker, Lindsay et al. (January 2020), The challenges of humanitarian information and analysis: evidence from Yemen, The Humanitarian Practice Network, https://odihpn.org/publication/humanitarian-information-analysis-evidence-yemen/, accessed on 19 March 2022.
- ✓ National Anti-Corruption Strategy, Yemen (in English) , http://www.undp-aciac.org/publications/Strategy%20and%20Action%20Plan%20-%20Yemen%20(English).pdf, accessed on 29 December 2021.
- ✓ OECD (August 2021), Enhancing Integrity in Public Procurement, Joint Learning Study on Yemen, https://www.oecd.org/gov/ethics/45916397.pdf, accessed on 7 March 2021.
- ✓ The New Humanitarian (2014), Despite new era, anti-corruption agenda struggles in Yemen, IRIN News, https://www.thenewhumanitarian.org/analysis/2014/04/29/despite-new-era-anti-corruption-agenda-struggles-yemen, accessed on 7 March 2022.
- ✓ The World Bank (June 2002), Civil Service Reform: Strengthening World Bank and IMF Collaboration, Washington, D.C, https://www.elibrary.imf.org/view/book/9780821350959/9780821350959.xml?rskey=jI85ko&result=1, accessed on 22 February 2022.
- ✓ United States Agency for International Development (September 2006), Yemen Corruption Assessment, https://www.transparency.org/files/content/activity/2006_USAID_YemenCorruption_EN.pdf, accessed on 11 November 2021.
- ✓ Yemen Organization for Promoting Integrity (2013), Towards Transparency in Political Finance in Yemen, Registration No: 595 for 2013 at Dar-AlKutob, First Edition, http://opiyemen.org/en/attachments/article/127/Towards%20Transparency%20in%20Political%20Finance%20in%20Yemen.pdf, accessed on 16 July 2022.

هـ) الصحف والدوريات والمواقع الإخبارية

- ✓ BBC news عربي ، https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/11/141113_yemen ، شوهد في 2 يناير 2022م.
- ✓ الأيام: https://www.alayyam.info/news/8QF54C4R-P4W8K5-3886 ، شوهد في 4 مارس 2022م.
- ✓ جهود لدعم العدالة الإجتماعية https://gohod.net/?p=5548 ، شوهد في 18 مارس 2022م.
- ✓ الحرف28، https://alharf28.com/p-10399 ، شوهد في 1 يونيو 2022.
- ✓ حصاد الإلتزام لـ FIU عدن، نشرة فصلية، العدد الأول / مارس 2021، تم الإطلاع عليه في 13 يناير 2022م.

- ✓ جمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين (2021)، دليل المحاسبين القانونيين اليمنيين المرخص لهم بمزاولة مراجعة وتدقيق الحسابات، تم الإطلاع عليه في 16 مارس 2022.
- ✓ رؤية الوطن، أخبار: https://www.alwattan.net/news/111924 ، تم مشاهدته في 25 يناير 2022.
- ✓ شهارة نت: http://www.shaharah.net/?p=22551 ، شوهد في 2 يناير 2020م
- ✓ صحيفة أخبار اليوم، https://akhbaralyom-ye.net/news_details.php?sid=39749 ، تم الوصول إليه في 12 يناير 2022م و20 مايو 2022.
- ✓ عدن الغد https://adengad.net/posts/459014 ، شوهد في 24 يناير 2022.
- ✓ شبكة العالم الإخبارية: https://www.alalam.ir/news/1466747/%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%8A%D9%85%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D9%83-%D9%8A%D8%B9%D8%B7%D9%84-%D9%85%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9 ، شوهد في 26 يناير 2022.
- ✓ مدونة محمد عبده العبسي: http://mohamedalabsi.blogspot.com/2014/01/2014_2298.html ، شوهد في 24 مايو 2022م.
- ✓ المركز الإجتماعي لمناهضة الكسب غير المشروع – مدونة شفافية : https://centeranti-graft.blogspot.com/2014/01/ ، شوهد في 9 مارس 2022.
- ✓ مركز الإعلامي التقدمي: http://www.alealamy.net/news-53380.htm، شوهد في 8 يناير 2022.
- ✓ المشاهد: https://almushahid.net/40253/ ، شوهد في 4 مارس 2022م.
- ✓ وفاق برس http://wefaqpress.com/news_details.php?sid=4934 ، شوهد في 19 مارس 2022م.
- ✓ وكالة الصحافة اليمنية http://www.ypagency.net/407691 ، شوهد في 11 ديسمبر 2021
- ✓ يمنات: https://yemenat.net/2012/10/96149/ ، شوهد في 24 يناير 2022.
- ✓ Mansoor, Halima (January 2017), Unpaid workers are left in the lurch as multinationals leave Yemen, TRT World, https://www.trtworld.com/mea/unpaid-workers-are-left-in-the-lurch-as-multinationals-leave-yemen-4564, accessed on 27 March 2022.
- ✓ UN News (January 2021), Yemen: Fatal airport attack 'potentially amounts to a war crime' – UN envoy, https://news.un.org/en/story/2021/01/1081242, accessed on 7 January 2022.

هـ) وثائقيات مرئية

- ✓ قناة الهوية الفضائية: الصلوي، محمد "برنامج أين حقي" https://www.youtube.com/playlist?list=PLzy_O323uPp7cHd5civmfasNz2wDSu10E ، شوهد في 7 مارس 2022.
- ✓ قناة سهيل الفضائية، برنامج بصراحة، مقابلة تلفزيونية مع وزير الخدمة المدني والتأمينات بحكومة الوفاق الوطني / نبيل شمسان، صنعاء، 3 يناير 2013، https://www.youtube.com/watch?v=Onsq0R2SVoQ&t=166s، شوهد في 19 يناير 2022.
- ✓ قناة اليمن اليوم الفضائية (يناير 2014)، " مقابلة الزعيم علي عبد الله صالح مع قناة اليمن اليوم " صنعاء، https://www.youtube.com/watch?v=KWebkS5AO_c ، شوهد في 19 فبراير 2022.
- ✓ قناة الهوية الفضائية (أكتوبر 2019)، برنامج ملف الأسبوع: خفايا شركة كمران مليارات بعيدا عن اجهزة الرقابة فمن السبب، صنعاء، https://www.youtube.com/watch?v=s8DEpj8NRvs، شوهد في 22 فبراير 2022.
- ✓ قناة الهوية الفضائية (ديسمبر 2019)، القضاء ينتصر للهوية ويؤكد فساد شركة كمران، صنعاء، https://www.alhawyah.com/news/news/27770، شوهد في 1 مارس 2022م.
- ✓ قناة يمن شباب الفضائية (يوليو 2020)، ظهور شركات الأسهم الوهمية يثير جدلا واسعا بين اليمنيين، https://www.youtube.com/watch?v=bAK3O5RQXTw، شوهد في 27 مارس 2022 م.
- ✓ قناة الهوية الفضائية (سبتمبر 2020)، تقرير صحفي " فقراء السلطانة احتجاج امام مبنى قناة الهوية، صنعاء، https://www.youtube.com/watch?v=Xct0Aoz4ObM، شوهد في 28 مارس 2022 م.
- ✓ قناة الهوية الفضائية (سبتمبر 2020) برنامج: التاسعة والناس " المياه والبيئة واليونيسيف علاقة مشبوهة، مقابلة تلفزيونية مع الناشط والخبير بمكافحة الفساد / طاهر الهاتف، تقديم المذيعين: جلال الحداد ومنصور العميسي، صنعاء، https://www.youtube.com/watch?v=8CpKFUtgwv8 ، شوهد في 13 فبراير 2022.
- ✓ الهاتف، طاهر، (أكتوبر 2020)، كلمة المجتمع المدني في حفل تدشين البرنامج التدريبي لمكافحة الفساد بوزارة النقل، صنعاء، https://www.facebook.com/alhatf/posts/3287477464684152 ، شوهد في 3 يناير 2022.
- ✓ الظاهري، عبدالله، مذيع بقناة اليمن الفضائية من اليمن (يناير 2021)، مقابلة تلفزيونية مع القاضي مجاهد أحمد عبد الله، رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، برنامج المشهد، صنعاء، https://www.youtube.com/watch?v=ntUqDKbyiVs ، شوهد في 10 يناير 2022.
- ✓ قناة الهوية (ديسمبر 2021)، "عين على الرؤية مفاجأة من العيار الثقيل بـ الأدلة والوثائق | من يمتلك مزرعة رصابة "، صنعاء، https://www.youtube.com/watch?v=_wywKJNisPY ، شوهد في 23 مارس 2022.

- ✓ SNACC (يناير 2022) ، ربورتاج فعالية إطلاق الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2022/ 2026، منتج منفذ: شركة واشا ميديا للإنتاج الفني والإعلامي، قاعة وزارة الخارجية، صنعاء، تم الوصول إليه لأول مرة في 25 فبراير 2022.
- ✓ قناة اليمن اليوم الفضائية (مارس 2022)، برنامج: قابل للنقاش، مقابلة تلفزيونية مسجلة مع القاضي نبيل صالح العزاني - وزير العدل بحكومة صنعاء، https://www.youtube.com/watch?v=vWEDoUovHI4 ، شوهد في 4 مارس 2022.
- ✓ Sinis Aesthetics Berlin (December 2015), Prof. Dr. Nektarios Sinis behandelt Säureopfer, https://www.youtube.com/watch?v=r-YJH-kaew4, accessed on 4 March 2022.

و) التقارير الرسمية

- ✓ Al-Ashwal, Yehya, Towards Yemen e-Procurement, OECD, https://www.oecd.org/mena/governance/45511836.pdf, accessed on 19 February 2022.
- ✓ FIU، التقارير السنوية، صنعاء، https://www.fiu.gov.ye/index.php/ar/reports/annual-reports
- ✓ FIU، التقارير السنوية، عدن، https://fiu-ye.com/
- ✓ MENA FATF (إبريل 2008) " الملخص التنفيذي لتقرير التقييم المشترك حول AML وتمويل الإرهاب للجمهورية اليمنية" ، المنامة ، البحرين، https://www.menafatf.org/sites/default/files/documents/MEArabicyemen.pdf . تم الوصول إليه لأول مرة في 7 أكتوبر 2021.
- ✓ MENA FATF (إبريل 2008) ، تقرير التقييم المشترك – مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للجمهورية اليمنية، المنامة، عربي ، https://www.menafatf.org/sites/default/files/Yemen_MER_or_Publication_arabic.pdf ، شوهد لأول مرة في 7 أكتوبر 2021.
- ✓ MENA FATF (نوفمبر 2018) ، التقرير الثالث للجمهورية اليمنية، الاجتماع العام الحادي والثلاثون، عدن، 18 نوفمبر 2018، https://drive.google.com/file/d/163mQ6A-zF45KFXGWPwIVzGoyIb0WZVxO/view?usp=sharing ، تم الوصول إليه لأول مرة في 27 يناير 2022.
- ✓ MENA FATF (يونيو 2014) ، تقرير المتابعة السابع - مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للجمهورية اليمنية ، المنامة - البحرين، https://www.menafatf.org/sites/default/files/Newsletter/Yemen-FUR-AR.pdf ، تم الوصول إليه لأول مرة في 8 أكتوبر 2021.
- ✓ NAML&CFT – صنعاء، تقرير التحديث الثالث للجمهورية اليمنية في مجال AML وتمويل الإرهاب للفترة أبريل 2018-أبريل 2020، https://www.menafatf.org/sites/default/files/Newsletter/Yemen-FUR-AR.pdf ، شوهد أول مرة في 11 يناير 2022.
- ✓ UNODC (يونيو 2016)، استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، خلاصة وافية - اليمن ، COSP، الدورة السابعة لفريق استعراض التنفيذ، فيينا، https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/WorkingGroups/ImplementationReviewGroup/ExecutiveSummaries/V1600339a.pdf ، شوهد لأول مرة في 28 سبتمبر 2021.
- ✓ مؤتمر الأمم المتحدة الخامسً المعني بأقل البلدان، تقرير " أقل البلدان العربية نموا: تحديات وفرص التنمية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) هذا التقرير، برنامج عمل إسطنبول، إسطنبول، 2020، https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/arab-ldcs-development-challenges-opportunities-arabic.pdf ، شوهد في 19 يونيو 2022.

ز) إستطلاعات الرأي العام

- ✓ AWTAD، إستطلاع أوتاد للرأي العام لتقييم إمتثال اليمن للفصل الثاني من UNCAC ، https://drive.google.com/drive/u/0/my-drive
- ✓ AWTAD ، إستطلاع الرأي العام لتقييم إمتثال اليمن للفصل الخامس من UNCAC https://drive.google.com/drive/u/0/my-drive
- ✓ مجموعة ملتقى موظفي مصلحة الضرائب اليمنية - فيسبوك : https://www.facebook.com/groups/Employees.Tax/posts/4837237599689224/?__cft__[0]=AZWOiTV3kG0qb_D7Y8_fkfYEuYpyR-0NPXYbU_0qTsiG3oK789jRDPq85WJI6CjGnE-gBbnYIgMICA8Oe3NRn0tE26w_c46rZNLutFDaVNcn2yWSCGBhIFQOwZtlSJP4lQY&__tn__=%2CO%2CP-R

تم بحمد الله تعالى

فريق إعداد تقرير أوتاد الموازي